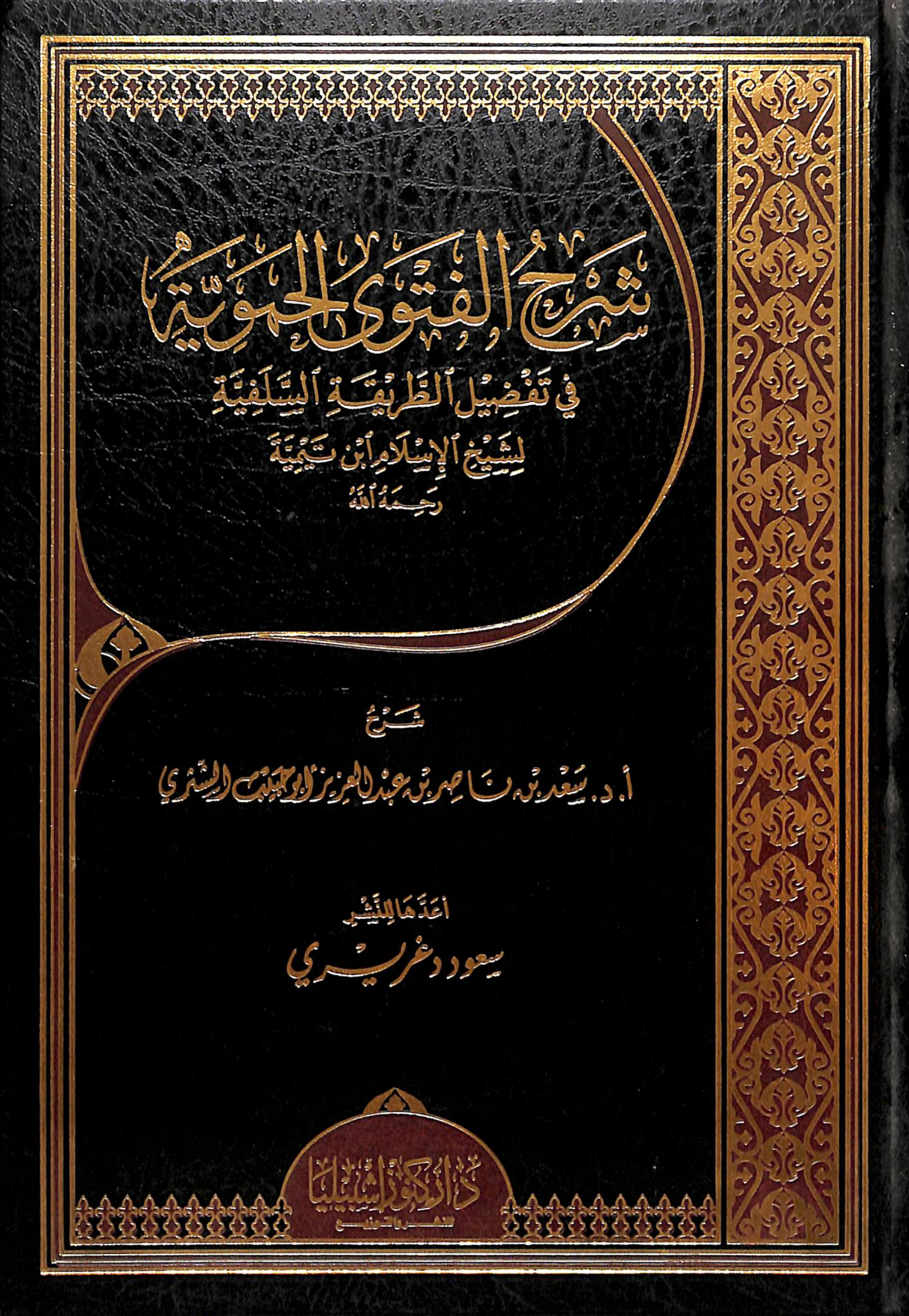

شرح الفتوى الحموية
في تفضيل الطريقة السلفية
لشيخ الإسلام ابن تيمية
رحمه الله
شرح
أ. د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري
أعدها للنشر
سعود دغيري
دار كنوز إشبيليا
للنشر والتوزيع

شرح الفتوى الحموية

في تفصيل الطريقة السلفية

لشيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشثري، سعد بن ناصر

شرح الفتوى الحموية في تفصيل الطريقة السلفية لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله/سعد بن ناصر الشثري، الرياض، ١٤٣٧هـ

١٩٨ ص ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٩-٩٢-٨١٥٥-٦٠٣-٩٧٨

١. التوحيد ٢. الفتاوى الشرعية

٣. الألوهية أ. العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٤٣٧/٩٩٧

رقم الإيداع: ١٤٣٧/٩٩٧هـ

ردمك: ٩-٩٢-٨١٥٥-٦٠٣-٩٧٨

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٩١٤٧٧٦ – ٤٩٦٨٩٩٤ فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣

E-mail eshbelia@hotmail.com

شرح الفتوى الحموية

في تفضيل الطريقة السلفية

لشيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله

شرح

أ. د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري

أعدها للنشر

سعود دغريري





الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ أما بعد :

فقد قام فضيلة شيخنا الدكتور سعد بن ناصر الشثري حفظه الله بشرح كتاب "الفتوى الحموية الكبرى" لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وذلك ضمن دروس الدورة العلمية المقامة في رحاب المسجد الحرام، في الفترة من ١٤٣٦/٦/١ هـ إلى ١٤٣٦/٦/٦هـ، وكان الشرح في خمسة مجالس، فاستأذنت شيخنا في إخراجه، فأذِن لي بذلك، فقمت بتفريغه من تسجيلاته وترتيبه حسب الإمكان، ثم قام شيخنا بمراجعته وإقراره ومتابعته بعد الصف.

أسأل الله أن ينفعنا جميعاً به، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

سعود دغريري

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، أَنْعَمَ علينا بالنِّعَم العظيمة، أنعم علينا بِنِعَمٍ في أبداننا، بأذنين تسمعان، وعينين تُبْصِران، ولسان يتكلم، وأنعم علينا بنعمٍ في أدياننا، فأنزل القرآن العظيم هداية للخلق أجمعين، وأرسل نبينا محمداً ﷺ رحمة للعالمين، أحمده جل وعلا على نعمه، وأشكره على فضله، وأسأله المزيد من خيره وبره، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً ؛ أما بعد :

فإن من أفضل الأعمال التي يتقرَّب بها الإنسان إلى ربه أن يطلب العلم الشرعي، كما قال النبي ﷺ : **(إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاً بما يصنع)**[1]، وكما قال ﷺ : **(من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهَّل الله له به طريقاً إلى الجنة)**[2].

ولذلك فضَّل الله عز وجل العلماء، ورفع مكانتهم، وأمر بالرجوع إليهم، فقال جل وعلا [قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ] وقال سبحانه وتعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: ١١].

ومن هنا فينبغي بأهل الإيمان أن يهتموا بهذا الجانب، جانب التعلم، وذلك لأن الأعمال كلها لا تصح إلا بعلمٍ يسبقها، فكل عمل لا يُبنَى على علم

---

(١) الحديث أخرجه أحمد في المسند (٢١٧١٥) وأبو داود في السنن (٣٦٤١) وابن ماجه في السنن (٢٢٣)، كلهم من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح (٢٦٩٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

صحيح فإنه لا يُقبَل، لأنه ليس على هدي النبي ﷺ، وقد قال ﷺ: **(من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رَدٌّ)**(١) أي أنه مردود على صاحبه، غير مقبول عند الله جل وعلا.

ومن أعظم العلوم التي يَحْسُنُ بأهل الإسلام أن يعتنوا بها وأن يجعلوها مقدِّمة لغيرها من العلوم علم المعتقد، ويدلك على ذلك أمور:

أولها: أن صحة جميع الأعمال مبنية على المعتقد الصحيح، فأساس دين الإسلام اعتقاد، فمن لم يكن عنده معتقَدٌ صحيح فإنه حينئذٍ لا تُقبل بقية أعماله.

ثانيها: أن النبي ﷺ كان يرسل الدعاة إلى الأقاليم يدعوهم إلى التوحيد ابتداء، من ذلك لَمَّا أرسل النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى أهل اليمن قال: **(إنك تقدُم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه أن يوحِّدوا الله)**(٢).

ثالثها: أن النبي ﷺ جَلَسَ عشر سنين في هذه البلاد مكة المكرمة لا يدعو إلا إلى التوحيد، فإن فريضة الصلاة لم تفرض على هذه الأمة إلا بعد عشر سنوات من بعثة النبي ﷺ، قبل الهجرة بثلاث سنوات، ولم يكن ﷺ يدعو في السنوات الأولى إلا إلى التوحيد، إلى شهادة أنْ لا إله إلا الله.

رابعها: أن العبد يُسأل في قبره عن أمور معتقَدِه، فيقال له من ربك؟ ما دينك؟ من نبيك؟ وهذه أساسيات أمور المعتقد، مما يدلك على أهمية مبحث المعتقد.

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح (١٧١٨)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في الصحيح (٧٣٧٢)، عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما.

خامسها: أن الفاصل بين أهل الإيمان وبين غيرهم يُبنى على قضايا الاعتقاد، ولذلك فإن الداعي يدعو أولاً إلى الاعتقاد، فيجعله أساساً في أمر دعوته، وكل دعوة إلى دين الإسلام لا تبتدئ بأمر الاعتقاد فإنها على خلاف أمر النبي ﷺ وهديه.

❖ ومن أعظم أمور الاعتقاد الإيمانُ بالأركان الستة؛ الإيمان بالله، وبالملائكة، وبالكتب، وبالرسل، وباليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره، كما ورد في حديث جبريل عليه السلام مما ورد في الصحيح من حديث عمر ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنهما[1].

وقد جاءت نصوص قرآنية كثيرة تؤكد على أهمية الإيمان بالله واليوم الآخر [إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، ولذلك فعلى المؤمن أن يجعل بين عينيه أمرَ الآخرة، فيستحضر أنه سيقف بين يدي ربه جل وعلا عما قريب، وأن الله سبحانه وتعالى سيسأله عن أعماله، قليلها وكثيرها، وأنه سيجازى على هذه الأعمال، ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨].

وقد عاب الله جل وعلا على أولئك الذين يقدِّمون الدنيا، أو تلهيهم الدنيا عن تذكُّرِ أمر الآخرة، وعن تقديم عمل صالح في الآخرة، كما قال تعالى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ۝ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٦-١٧]، وقال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ۝ وَتَذَرُونَ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ [القيمة: ٢٠-٢١]، في نصوص كثيرة.

---

(١) حديث عمر رضي الله عنه أخرجه مسلم (١)، وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فأخرجه البخاري (٤٧٧٧) ومسلم (٥).

ثم فوائد الدنيا ليست مقصودة لذاتها، وإنما تحصل تَبَعاً في الغالب، ولذلك فلا تظن أن الفوز في الدنيا والحصول على النصر هو معيار سلامة منهج الإنسان، بل معيار سلامة المنهج هو موافقة الكتاب والسنة، ولذلك كان بعض أنبياء الله لم يستجب له أحد[1]، وبعض أنبياء الله استجاب له القلة، [وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ]، فلا يدل هذا على فساد منهجهم أو على فشلهم في دعوتهم، فإن المعيار في النجاح والفشل ليس بكثرة الأتباع، ولا بوجود الانتصار في الدنيا، فإن الدنيا ليست هي الدار النهائية، وليست هي الدار الدائمة، بل المؤمن يسعى لنجاته في الآخرة، وفي الغالب يحصل له فوزٌ في الدنيا لكنه تبعٌ.

ولذلك فإن الصحابة الذين ماتوا في أول الإسلام لا يقال فَشِلوا أو لم ينجحوا في دعوتهم، ولكنهم نجحوا، لأنهم بإذن الله يحصِّلون أمر الآخرة، فيحصِّلون النجاح في الآخرة، وهذا هو النجاح الحقيقي، ولذلك لا يعوِّل الإنسان على ما يشاهده من انتصار أعدائه في الدنيا، كما قال تعالى: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلْبِلَٰدِ ۝ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ [آل عمران: ١٩٦-١٩٧]، في نصوص كثيرة.

ولذلك قد يحصل مع سلامة المنهج إكرام في الدنيا، وقد يحصل ابتلاء وإيذاء، فليس حصول الإكرام أو الكرامات في الدنيا هو معيار صحة منهج الإنسان، وإنما صحة المنهج تتبيَّن بموافقة الكتاب والسنة.

---

(١) الحديث أخرجه أحمد في المسند (٢٤٤٨)، عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قال: (**عُرِضَت عليَّ الأمم، فرأيتُ النبي ومعه الرهط، والنبي ومعه الرجل والرجلين، والنبي وليس معه أحد...**) الحديث.

ولذلك ينبغي أن نعرف هذا المعتقد، وهو أن المؤمن يسعى لصلاح آخرته، وبالتالي فإن المؤمن إذا نظر هذه النظرة عَلِمَ فساد كثير من المناهج الموجودة اليوم، وإن كانوا ينتسبون إلى الإسلام، وإن كانوا يظنون أنفسهم يوافقون الكتاب والسنة، لأن بعض الناس يريد تطبيق أحكام الكتاب والسنة لفائدة الدنيا، وحينئذٍ فليس له أجر في الآخرة، لأن أجر الآخرة والمنزلة الرفيعة في الجنة لا تحصل إلا لمن نواها، كما قال النبي ﷺ: **(وإنما لكل امرئ ما نوى)**[1].

❖ وقد جاءت أمور المعتقد في كتاب الله وفي سنة رسوله ﷺ متتابعة واضحة جلية:

١) مرة تأتي في سياق تقرير المعتقد، وبيان ما ينجو به العبد يوم القيامة، انظر في أوائل سورة البقرة [ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ] ثم بيَّن صفات المتقين، وكان من أول الصفات أنهم يؤمنون بالغيب [الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ].

٢) ومرة تأتي الآيات القرآنية ببيان الأدلة الدالة على المعتقد الصحيح، بما تُذْعن له العقول السليمة، ولا تنازع فيه فطرة عند إنسان سوي.

٣) وتأتي مرة آيات المعتقد ببيان آثارها في الدنيا والآخرة.

٤) وتأتي مرة بتوضيح مصير من ضل في أمور المعتقد، كيف كان له العاقبة السيئة في الدنيا، مع ما ينتظره من العقوبة الشنيعة في الآخرة.

ولكن الآيات القرآنية تحتاج إلى من يجمع بينها من جهة، وتحتاج إلى من يعرف معانيها الحقيقية من جهة أخرى، ومن ثم احتاج العلماء إلى التأليف في

---

(١) الحديث مخرَّج في الصحيحين؛ أخرجه البخاري في الصحيح (١) وأخرجه مسلم في الصحيح (١٩٠٧)، كلاهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

مسائل الاعتقاد، ليوضحوا العقيدة الصحيحة، ولينفوا الاعتقادات الفاسدة، وقد اعتنى العلماء بالتأليف في أمور المعتقد لعدد من الأسباب:

السبب الأول: بيان معاني الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي وردت في أمور المعتقد وتوضيحها، فإن بعض الآيات قد تخفى معانيها عن الناس، وبالتالي فيحتاجون إلى توضيح المعنى المراد بهذه الآيات.

السبب الثاني: أن هناك ألفاظًا قرآنية ونبوية تُستعمل استعمالات متعددة، فمرة تستعمل في موطن بمعنى ومرة في موطن آخر بمعنى آخر، ومن أمثلة ذلك لفظ "الإرادة"، فإن لفظ "الإرادة" مرة يطلق ويراد به الإرادة الشرعية، كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]، ومرة يراد به الإرادة الكونية القدرية التي تقع لا محالة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فنحتاج إلى بيان معنى هذه الألفاظ التي تَرِد بمعانٍ مختلفة في مواطن من القرآن.

السبب الثالث: أن هناك ألفاظاً خَفِيَت دلالاتها على الناس بسبب ما ورد عليهم من العُجمة، وما كان من آثار اختلاط هذه الأمة بغيرها من الأمم، ومن ثم احتاج الناس إلى بيان معاني هذه الألفاظ، فإن بعض أصحاب الضلالات أدخلوا في معاني الألفاظ القرآنية ما ليس منها.

السبب الرابع: وجود وساوس وشبهات تلقيها الشياطين وأتباع الشياطين في قلوب بني آدم، فيحتاجون إلى كشف هذه الشبهات وبيان حقيقة المعتقد الصحيح، بحيث لا يقع تلبيس على الناس بسبب هذه الشبهات التي تلقيها الشياطين في قلوب بني آدم، قال تعالى: ﴿شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢].

فإن قال قائل: ما هو علاج الوساوس التي تأتي أحياناً في البال، المتعلقة بأصل الدين وصفات الله ؟

نقول: هذه الوساوس هي من إبليس، الشيطان الرجيم، وحينئذٍ فإزالتها بعدد من الأمور :

أولها: عدم الالتفات إليها، فإنك تعلم أنها من عدوك الذي يريد بك الشر والسوء، وبالتالي فلا تلتفتْ إليها، كما أنه إذا حدَّثك محدِّث متكلِّم وأنت تعلم أنه يريد لك السوء والشر فإنك لا تلتفتُ إليه، فهكذا عدوك الشيطان، لا تلتفتْ إلى وساوسه وشبهاته.

ثانيها: الالتجاء إلى الله جل وعلا، فإن الله سبحانه هو القادر على كف هذا العدو عنك، وهو القادر سبحانه على جعل قلبك لا يتأثر بوساوس الشيطان الرجيم.

ثالثها: طلب العلم وأخذ اليقين من الكتاب والسنة، ولا تربط هذا العلم بما ألقى الشيطان من الشبهات في قلبك، بل سبيل هذه الشبهات عدم الالتفات إليها.

السبب الخامس: إن من الأسباب التي دعت العلماء إلى التأليف في مسائل الاعتقاد أن ألفاظ الناس تختلف ما بين زمان وآخر، فيكون عندهم مصطلحات واستعمالات لبعض الألفاظ يختلفون في طريقة استعمالها عمن سبقهم، ومن ثم يحتاجون إلى مخاطبتهم بما يعرفون، من أجل إقامة الحجة على الخلق، ومن أجل تبليغ شرع رب العزة والجلال للناس أجمعين، فإن الله عز وجل قد أخبر أن الأنبياء أُرسلوا للناس بلسانهم ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ﴾ [إبراهيم: ٤]، ووظيفة الأنبياء وأتباع الأنبياء – خصوصاً الدعاة والعلماء –

هي بيان الشريعة وتوضيح أحكام رب العزة والجلال، كما قال تعالى: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الشورى: ٤٨]، والبلاغ لابد أن يكون بحسب فهم الناس من لغاتهم، ومن ثم شُرِع أن يخاطب الناس بما يعرفون، وأن يكلَّموا بحسب ما لديهم من المعاني والاصطلاحات.

ومن هنا اعتنى علماء الشريعة بوضع مؤلفات في أبواب المعتقد، خصوصاً أن الشبهات متجددة، وإن كانت أصولها واحدة، فكل هذه الشبهات يوجد في القرآن والسنة جوابٌ عنها، إلا أنها تتغير ألفاظها وتتغير طرائق عرضها ما بين زمان وآخر، وبالتالي احتاج العلماء إلى التأليف في أمر المعتقد.

وقد ألَّف علماء السنة مؤلفات شتى في مسائل الاعتقاد، يؤلف كل عالم بحسب ما يحتاج إليه أهل زمانه من المسائل، ويخاطبهم بالألفاظ التي يفهمونها، من أجل تبليغ شرع رب العزة والجلال، ومن أوائل العصور ألَّف أئمة السنة وعلماء الشريعة مؤلفات في توضيح أمر المعتقد، وبعض هذه المؤلفات يكون على جهة الابتداء، يبتدئ المؤلِّف فيه البحثَ في أمور المعتقد، من أجل توضيح هذه المسائل للناس في زمانه وبعد زمانه، وبعض هذه المؤلفات يكون على جهة الرد، بحيث يتناولون جانب المعتقدات المخالفة للشريعة فيردونها ويبينون مخالفتها للشرع، وفي كل زمان يوجد من يحاول أن يظهر المعتقد الفاسد على أنه دين الإسلام، ويروِّجون على الناس بعقائد مخالفة لدين الله وما جاء به رسوله ﷺ، فيروجون به على الناس على أنه هو دين الإسلام، ويكون مخالفاً لأصول دين الإسلام، ومن ثم نحتاج إلى من يرد عليهم ويبين مخالفتهم لشرع رب العزة والجلال.

وكذلك من أسباب التأليف أن يكون هناك أسئلة يسألها بعض الناس من أجل كشف الصواب وبيان المعتقد الصحيح في بعض المسائل التي تروج على الناس، ومن المؤلفات التي كانت جواباً على سؤال كتاب "الحموية، لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى"، والشيخ من علماء القرن السابع والثامن، وقد وردت عليه أسئلة كثيرة، خصوصاً في أمور المعتقد، أراد السائل بها أن يستوضح وأن يتبين المعتقد الصحيح، فكتب فيها الشيخ جوابات مختلفة بحسب حال السائل، وفي الغالب أن هذه الكتب تسمى بالبلدان التي وردت الأسئلة منها، فـ"العقيدة الواسطية" أصلها سؤال ورد من بلدة واسط، و"العقيدة التدمرية" لأن السائل من أهل تدمر، وبين أيدينا "الفتوى الحموية الكبرى" سميت بهذا الاسم لأن السائل من أهل حماة ببلاد الشام.

وهذا الكتاب نفع الله به نفعاً كثيراً، كما هو الشأن في كتب أهل السنة، ينفع الله بها النفع العظيم، والسبب في هذا أن المسائل التي عَرَضَ إليها الشيخ في هذا الكتاب يَرِدُ فيها شبهات تَرِدُ على قلوب الناس، فيحتاجون إلى كشف الصواب فيها، وبيان المعتقد الصحيح لهذه المسائل.

ومن هنا تضمنت هذه الرسالة مسائل عظيمة يحتاج إليها الناس، وإن كانت هذه الرسالة أُلِّفت أصالة في مسائل الصفات، خصوصاً في مسألة العلو، إلا أن نفعها في تقرير قواعد يستفيد منها الإنسان في جميع قضايا الاعتقاد، فإنه وإن استجدت في عصرنا الحاضر مسائل اعتقادية يحتاج إليها الخلق، ويحتاجون إلى بيان الصواب فيها، ويحتاجون إلى كشف شرع رب العزة والجلال فيها، إلا أن هذه المسائل الجديدة إذا نظرنا إليها وجدناها تعود إلى أصولٍ هي الأصول التي ذكرها الشيخ في هذه الرسالة.

مثال ذلك: في مسائل اعتماد العقل في مسائل الاعتقاد ؛ فإن كثيراً من الناس يقول إنني لا يمكن أن أَقْبَلَ ما يتعارض مع عقلي ، ولذلك رد كثير منهم إثبات صفة العلو لله عز وجل ، ظناً منهم أن هذه الصفة تخالف ما عليه العقول ، فكان الشيخ رحمه الله تعالى قد بيَّن أن ما يُظن أن العقل يدل عليه وهو مخالف للنصوص فإن ثمة أحد أمرين :

١) إما أن يكون النص لم يثبت عن النبي ﷺ ، أو أنه حُمِّل ما لا يحتمله النص من المعاني.

٢) وإما أن يكون الاحتمال الآخر ، وهو أن ما ظُنَّ أنه من العقل فليس من العقل في شيء ، بل يكون مخالفاً للعقل.

فإننا نجد أن كثيراً ممن يدَّعي توافق دلالة العقل معه قاطعاً في الزمان الأول يزعم في الزمان الثاني أن العقل يدل على خلافه على جهة الجزم والقطع ، ومن ثم احتجنا إلى بيان أن العقل الصحيح لا يمكن أن يخالف النقل الصحيح من الكتاب والسنة ، وكم من مرة وُجد من يظن أن العقل يدل على معنى بينما العقل الصحيح يدل على خلافه ، وإذا نظرنا في أحوال من يدَّعي أن العقل يخالف النص وجدنا أن ما ادعاه من العقل إنما هو من أمور لم يحتملها عقله ، ولم تتوسع مداركه لفهمه ، فظن أن العقل يكون على خلافه ، ولا يكون الأمر كذلك.

◆ ومن هنا نقرر مسألة مهمة ، ألا وهي التسليم للنصوص من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، فإن من خاصية المؤمن أنه يقدِّم النصوص على غيرها ، فلا يعارض النصوص بما يظن أنه العقل ، ولا يعارض النص بما يظن أنه كشف ، كما قال الله جل وعلا : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ

﴿أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وكما قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

وإذا نظر الإنسان في هذه النصوص الشرعية وجد أنها من عند رب العزة والجلال، والله جل وعلا عالمٌ بصفات نفسه، عالم تمام العلم بما يصح عليه أمر الاعتقاد، ومن ثم فلا يمكن أن يكون جاهلاً في مثل هذه المسائل، ثم هي من عند الله عز وجل الصادق، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، ومن ثم فلا يمكن أن يكون في خبر الله أو في خبر رسوله ﷺ مخالفة للواقع.

ثم إن هذه النصوص جاءت بلسان عربي مبين، ومن مقتضى كونها بلسان عربي مبين أن تكون واضحة الدلالة، وأن يراد بها ظاهرها، وأن تُفهم على مقتضى لغة العرب، وحينئذٍ فلا تؤثر فينا الشبهات التي يُطلقها بعض الناس من أجل صدِّنا عن النصوص الشرعية من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وإذا نظر الإنسان في هذه الشبهات وجد أن لها أصولاً في الزمان الأول، فما من شبهة في زماننا الحاضر إلا وفي النصوص حلها وبيان أنها شبهة باطلة لا يصح الاستناد إليها، فإذا نظر الإنسان في عقائد المخرِّفين وفي عقائد الملحدين وفي عقائد المخالفين للشرع، أصحاب البدع والأهواء، وجد أن في كتاب الله وفي سنة رسوله ﷺ ما يكون جواباً صريحاً عن شبهاتهم، ونقضاً لمعتقداتهم الفاسدة.

وإذا نظر الإنسان إلى الفرق التي وُجدت عندها الشبهات وجد أنها تعود إلى عدد من أنواع الفرق:

أولها: أهل التعطيل؛ الذين يعطِّلون النصوص عن معانيها، ويجعلون النصوص لا تدل على المعنى اللغوي الذي يُفهم منها بحسب لغة العرب.

ثانيها: أهل التشبيه ؛ الذين يجعلون النصوص الشرعية - خصوصاً في صفات الله وأسمائه - مماثلة مشابهة لصفات المخلوقين، فهؤلاء أهل التمثيل.

ثالثها: أهل التخييل ؛ الذين يقولون إن النصوص إنما جاءت من باب الخيال لتخاطب خيال الناس، وليست على حقيقتها.

رابعها: أهل التأويل ؛ الذين يفسِّرون النصوص بخلاف ظاهرها، ويجعلون ظاهرها على خلاف ما يفهم منها على مقتضى لغة العرب.

خامسها: أهل التجهيل ؛ الذين يقولون إن الرسول ﷺ يجهل حقيقة الأمر ويجهل صفات ربه، أعوذ بالله من مقالتهم.

سادسها: أهل التفويض ؛ *الذين* يقولون لا نعرف معاني الصفات الواردة في الكتاب والسنة، فنفوِّضها إلى الله، وهذا خطأ، لأن الله عز وجل أخبر بأنه أنزل الكتاب ليُفهم، كما قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]، وكما قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، يعني تفهمون هذا الكتاب، وكما قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

ومن هنا فإن ما نبحثه في مسائل صفات رب العزة والجلال يمكن أن نأخذ منه قواعد نرد بها شبهاتِ المبطلين في جميع مسائل الاعتقاد، وفي زماننا الحاضر وُجد من وسائل الإعلام ووسائل التواصل ما تُعرَض فيه هذه المسائل العقدية، سواء فما يتعلق بوجود الله، أو ما يثبت له سبحانه وتعالى من الأسماء والصفات، أو ما يجب له من العبادة والحقوق، ويوجد من يتكلم فيها بباطل، ويحاول أن يصد الناس عن الهدى والخير بعرض الشبهات التي قد تجد من

القلوب من يتلقفها ولا يفهم حقيقتها ولا يعرف مخالفتها للشرع، وبالتالي فنحتاج حاجة شديدة في زماننا الحاضر إلى دراسة المعتقد الصحيح، من أجل أنْ لا يَثْبُتَ في قلوبنا معتقد فاسد، أو أن تروَّج علينا اعتقادات مخالفة لِمَا في الكتاب والسنة.

❖ وما يثبت لرب العزة والجلال على أنواع:

النوع الأول: أسماء تثبت لله، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٢-٣]، فهذه أسماء لله، فيجوز للعبد أن يعبِّد لها، فيقول "عبدالرحمن" ويقول "عبدالرحيم"، ويجوز أن يتوسَّل بها لله، فيقول "اللهم إني أسألك باسمك الرحمن"، ويجوز للعبد أن يتوجه بالسؤال لها، فيقول "يا رحمان" ويقول "يا رحيم"، وهو لا يتوجه للاسم، وإنما يتوجه للمسمَّى جل وعلا.

النوع الثاني: مما ينسب لله تعالى الصفات، فهناك صفات تنسب لله، منها صفة الرحمة، فهذه صفة لله جل وعلا، والصفات لا يلزم أن يؤخذ منها أسماء، بخلاف أسماء الله، فإن كل اسم لله يؤخذ منه صفة، وأما الصفات فلا يلزم أن يؤخذ منها أسماء، فهناك مثلاً "صفة الاستواء على العرش" وكذا "صفة العلو"، فهذه صفات لا يؤخذ منها أسماء.

والصفات يجوز أن يتوسَّل بها لله، ولكن لا تُدعَى الصفة، وإنما يُدعَى الموصوف جل وعلا، ولذلك فلا يعبَّد لها، ومن أمثلة ذلك "صفة النور"، المذكورة في قوله جل وعلا: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، فهذه صفة لله سبحانه وتعالى، وقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: **(نورٌ أنَّى**

أراه) [(١)]، فقيل بأن هذا من صفة الله جل وعلا، وقيل بأن هذا الحجاب، فحجابه النور كما ورد في الخبر[(٢)]، ولذلك لا يصح أن يسمى "عبدالنور"، فإن هذا وإن كان من الصفات إلا أنه ليس من الأسماء، وإن كان بعض العلماء أطلق لفظة "الاسم" على النور، لكنه لا يريده حسب الاصطلاح المعهود عند علماء الشريعة، وإنما مراده أنه من الصفات.

النوع الثالث: ومما يُنسب إلى الله جل وعلا الأفعال، ومن أمثلته ما ورد في بعض النصوص الشرعية: **(أن الله عز وجل يضحك)**[(٣)]، فهذا لا يؤخذ منه اسم ولا صفة، وإنما هو من الأفعال، وسيأتي معنا أمثلة كثيرة في كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح (٢٩١)، عن أبي ذر رضي الله عنه قال: سألتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، هل رأيتَ ربَّك؟ قال: **(نورٌ أنّى أراه..)**.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح (٢٩٣)، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بخمس كلمات، فقال: **(إن الله عز وجل لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يُرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور** - وفي رواية النار - **لو كشفه لأحرقت سُبُحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه)**.

(٣) أخرج البخاري في الصحيح (٢٨٢٦) ومسلم في الصحيح (١٨٩٠)، كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة...)** الحديث، وأخرج ابن ماجه في السنن (١٨١)، عن أبي رزين العقيلي رضي الله عنه قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(ضَحِكَ ربُّنا من قنوط عباده وقُرب غِيَرِه)**، قال: قلت: يا رسول الله، أوَ يضحك الرب؟ قال: **(نعم)**، قلت: لن نعدم من رب يضحك خيراً)، وانظر "كتاب التوحيد لابن خزيمة، باب ذكر إثبات ضحك ربنا عز وجل"، ١٥٧/٢.

النوع الرابع: هناك أخبار يُخبَر بها عن الله عز وجل، فنُثبتها لله عز وجل، ومن أمثلة ذلك ما ورد في قوله جل وعلا: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، فهذا يُخبر عن الله بأنه شيء موجود، لكن لا يلزم من ذلك أن يقال هذا من أسماء الله، ولا يقال بأنه من صفاته، وإنما هذا يُنسب لله على جهة الخبر.

❖ وما يضاف إلى الله على نوعين:

الأول: ذوات ؛ فنقول "عبدالله"، فـ"عبد" أضيف إلى الله، وهو ليس من صفات الله لأنه ذات وليس بمعنى، وكذا نقول "ناقة الله" وَ "بيت الله"، فهذه ذوات يشار إليها، فحينئذٍ لم تكن من صفات رب العزة والجلال.

الثاني: معانٍ ؛ فمثلاً نقول "رحمة الله"، فالرحمة معنى، فتكون صفة من صفات الله.

❖ والبحث في أسماء الله وصفاته له آثار عظيمة :

أولاً: يعرِّف العبد بربه سبحانه وتعالى، ومعرفة العبد لربه هي من الأمور المطلوبة التي خُلق الإنسان لها، ويُسأل عنها يوم القيامة.

ثانياً: كذلك من آثار معرفة العبد لأسماء الله وصفاته تحقق معاني هذه الأسماء والصفات، فإذا علمتَ بأنه الله رحيم سعيت للحصول على رحمته، وإذا علمتَ أن الله شديد العقاب هربتَ من عقوبته، فكان لذلك آثار فيما يتعلق بحياة العبد.

ثالثاً: كذلك من آثار دراسة مباحث الأسماء والصفات التصديق بما ورد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من إثبات هذه الأسماء والصفات لله جل وعلا، فإن معيار صِدْقِ إيمانِ العبد هو في التسليم للنصوص الشرعية وعدم معارضتها.

❖ والناظر في مذهب السلف، سواء في هذا الباب أو في غيره من أبواب المعتقد، يجد أنه يتميز بعدد من الأمور:

الأمر الأول: تحكيم الكتاب والسنة في جميع القضايا التي يتكلمون فيها، فلا تجد عندهم نبذاً للكتاب والسنة، سواء بمعارضة هذين الأصلين بما يسمى "عقل"، أو ما يسمى "الكشف"، أو "الإلهام"، أو نحو ذلك من الأسماء، بل الكتاب والسنة مقدَّمة على غيرهما، فهذه الخاصية الأولى من خواص مذهب السلف رحمهم الله تعالى.

الأمر الثاني: فَهْمُ النصوص الشرعية بمقتضى لغة العرب، فإن القرآن والسنة نَزَلا بهذه اللغة، ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، ومن ثم فأي لفظ يَرِدُ في الكتاب والسنة فإنهم يعيدونه إلى لغة العرب، ويفهمونه بطريقة العرب في فهم الألفاظ، والعرب لهم طرائق في فهم الألفاظ وأنواع دلالاتها، فيفهما العربي بسليقته العربية.

الأمر الثالث: من خواص السلف فيما يتعلق بمعتقداتهم أنهم يحرصون على استعمال الألفاظ الشرعية، وبالتالي فما ورد في الكتاب والسنة فإنهم يثبتونه بلفظه، وما ورد نفيه في الكتاب والسنة فإنهم ينفونه بلفظه، وترتب على ذلك الخاصية الرابعة.

الأمر الرابع: أنهم يتجنبون الألفاظ الْمُجملة التي تحتمل معنيين أحدهما حق والآخر باطل، لأنهم إذا أثبتوا هذا اللفظ أثبتوا الباطل، وإذا نفوه نفوا الحق الذي فيه، وبالتالي فكل لفظ يَرِدُ عليهم فإنه إذا لم يكن له في الكتاب والسنة معنى استفصلوا عن معناه، فقالوا ما المراد بهذا اللفظ؟ فإذا بُيِّن لهم المراد نظروا في ذلك المعنى، فإن كان موافقاً لِمَا في الكتاب والسنة أثبتوا المعنى

وتوقفوا في اللفظ لعدم وروده في الكتاب والسنة، لاحتمال أن يكون ذلك اللفظُ له معانٍ أخرى مشتملة على أمور باطلة، ومن ثم فهم يدورون مع الكتاب والسنة إثباتاً ونفياً.

الأمر الخامس: من مميزات طريقة السلف أنهم قليلة ألفاظهم، فيجتنبون الألفاظ والكلام الكثير، فعندهم ألفاظ قليلة دالة على معانٍ كثيرة، وهذا أخذاً من الكتاب والسنة، فإن القرآن وسنة النبي ﷺ اشتملت على ألفاظ قليلة تشتمل على المعاني الكثيرة، ومن ثم كان كلامهم قليلاً لكنه يشتمل على أمور عظيمة ومعانٍ كثيرة.

الأمر السادس: من مميزات طريقة السلف فيما يتعلق بالمسائل التي يبحثونها وخصوصاً مسائل الاعتقاد أنهم يجتنبون المباحث الكلامية التي لا ثمرة لها في اعتقاد أو في عمل، وكل مسألة لا يترتب عليها اعتقاد أو عمل فإنهم يجتنبونها ولا يبحثون فيها.

الأمر السابع: كذلك من طريقة السلف أنهم يكتَفُون بظواهر النصوص، فلا يقومون بتأويل الألفاظ القرآنية والنبوية عن معانيها الظاهرة، بل يقولون الكتاب والسنة خوطب بها العرب فتُفهم هذه الأدلة بحسب ظواهرها، ولا نحتاج إلى أن نفسِّرها بمعانٍ تخالف الظاهر.

الأمر الثامن: أنهم يجمعون بين النصوص الواردة في المسألة الواحدة، فإن نصوص القرآن والسنة قد تَرِد مرة مُطلقة ثم تقيَّد في نصٍّ آخر، وترد مرة عامة وتخصص في محلٍّ آخر، ومن أمثلة ذلك أن النصوص جاءت بالحكم على بعض الفاعلين لبعض الأفعال بأحكام، ثم جاء نصٌّ آخر ببيان أن الجاهل لا يؤاخذ، فحينئذٍ فاللفظ الأول العام يخصَّص حكمُه بالجاهل لأنه قد ورد في الدليل

الآخر، فخاصية من يتبع منهج السلف أنهم يجمعون بين هذه النصوص، ولا يكتفون بالنظر في نصٍّ دون نصٍّ آخر.

الأمر التاسع: أنهم يحرصون على الألفاظ السهلة اليسيرة التي يَعْرِفُها ويُتْقِنُها كل أحد، ويجتنبون الألفاظ المعقَّدة التي يكون الكلام بها من أنواع التكلف.

❖ وترتب على هذا المنهج العظيم – منهج السلف – أنهم حصلوا على مميزات في الدنيا والآخرة، فمن آثار السير على منهج السلف :

الأول: موافقتهم للكتاب والسنة، ولاشك أن هذه النتيجة نتيجة عظيمة الشأن.

الثاني: الحصول على رضا رب العزة والجلال، فإن من سار على الكتاب والسنة، وحكَّم الكتاب والسنة في كل أمره، فإنه يحصل على رضا رب العزة والجلال.

الثالث: من آثار السير على منهج السلف اجتماع الكلمة وتآلف الناس، لأن من حكَّم الكتاب والسنة فإنه حينئذٍ يؤدي إلى أن يكون كلامهم واحداً، وترجيحهم واحداً، ويكون قولهم واحداً، أما إذا حكَّم الناس عقولهم، أو حكموا أموراً أخرى، فإنهم يختلفون ويتنازعون، فإن ما تراه بعقلك يغاير ما أراه بعقلي، فالناس يتفاوتون في عقولهم وفي مداركهم وفي جميع شئونهم.

وبالتالي فمن قال إن البحث في مسائل الاعتقاد يؤدي إلى الاختلاف والتنازع نقول له أخطأت بهذا، فإن كانت المسألة مما ورد في الكتاب والسنة فالبحث فيها على مقتضى ما في الكتاب والسنة يؤدي إلى الاجتماع والتآلف، ويؤدي إلى إحقاق الحق وموافقة الشرع، ولا يقال بأنه يؤدي إلى التنازع والاختلاف.

الرابع: من آثار اتباع منهج السلف استقرار النفوس وطمأنينتها وعدم وجود الاضطراب.

والناظر في أحوال الناس يجد أن الناس على أربعة أصناف:

أولها: علماء أهل الكلام ؛ الذين يتكلمون في مسائل الاعتقاد بناء على ما تراه عقولهم، أو بناء على ما يأخذونه من شرق وغرب، وهؤلاء عندهم من الاضطراب والاختلاف وعدم الاستقرار النفسي ما لا يوجد عند أحد.

ثانيها: عوام أهل الكلام ؛ فعندهم من الاختلاف ما هو أقل من الصنف الأول، لكنهم يضطربون تبعاً لاضطراب أئمتهم الذين يرجعون إليهم.

ثالثها: عوام أهل السنة ؛ فعندهم من الاستقرار وراحة نفوسهم ما لا يوجد عند الطوائف السابقة.

رابعها: علماء أهل السنة ؛ وهؤلاء عندهم من راحة النفوس واستقرارها وطمأنينتها ما لا يوجد عند غيرهم.

الخامس: من آثار اتباع منهج السلف استقرار المجتمعات وتآلف الناس فيما بينهم، فمن سار على طريقة السلف كان عنده من الرحمة، وكان عنده من الرغبة في الخير والإحسان والعفو، ما لا يوجد عند غيره، تبعاً لمقتضى النصوص الواردة في الكتاب والسنة، فهم يرحمون الخلق ولو خالفوهم، ويتقرَّبون بذلك لرب العزة والجلال.

السادس: عدم مناقضة النصوص ومخالفتها، فإنهم لا يخالفون النص الشرعي، فهم يقولون إن النصوص متوافقة، لا تنازع فيها ولا تناقض ولا تضاد، بخلاف من سار على غير هذه الطريقة، فإنك تجده يأخذ بنص ويترك نصاً آخر.

❖ وبمعرفة منهج السلف في هذه الأبواب نعرف أيضاً خطأ المناهج الفلسفية التي تَرِدُ على المسلمين من غير أهل الإسلام، فإن بعض المسلمين يُعجَب ببعض هذه المناهج، ويظن أنها قد وصلت الغاية الرفيعة في العقل، ووصلت لمنزلة رفيعة في البحث العلمي، وهذا الظن ظن خاطئ لأمور :

أولاً: أن هذه النظرات الفلسفية التي توجد عند هؤلاء المتفلسفة هي نظرات قاصرة تنظر للقضايا التي ترد عليها من جهات خاصة، ولا تنظر إليها من جميع جهاتها، بخلاف ما يأتينا من رب العزة والجلال، فإنه ينظر إلى هذه القضايا من جميع جهاتها.

ثانياً: أن هذه النظرات الفلسفية وهذه النظريات التي يتبناها بعض من يُسمَّون أهل الفكر تجد أن لها أصولاً في الأزمنة الأولى، فتجد مثلاً من يتكلم عن "ساركار" أو "ديكارت" أو غيرهم من أصحاب النظريات الغربية، فتجد أن لنظرياتهم أصولاً في الزمان الأول، وتجد أن علماء الشريعة قد تكلموا عن نقد هذه النظريات بناء على النصوص الشرعية.

وأُورِدُ لكم نموذجاً مما يُعجَب به كثير من المعاصرين ما تكلم به شخص يقال له "ديكارت"، يقول: «الأصول والمنهج الصحيح في النظر إلى الأشياء هو أن تشك فيها من أجل أن توجد البرهان على صحتها»، حتى قال قائلهم: «أنا أشك إذن أنا موجود!» وهذه النظرة ليست نظرة حادثة، فقد تكلم بها المعتزلة من الزمان الأول، فقالوا إن أول واجب على المكلف هو الشك، وردَّ عليهم علماء الإسلام من ذلك الزمان، وبيَّنوا لهم أن ما يتيقَّنُه الإنسان لا يحتاج أن يشك فيه متى كان ما تيقنه موافقاً للأدلة الصحيحة، سواء المعقولة أو المشروعة، وبالتالي فلا نحتاج إلى تقديم مرحلة الشك على مرحلة اليقين،

ولذلك قالوا إن أول واجب على المكلف هو التوحيد والشهادتان، ولذا كان النبي ﷺ يرسل الدعاة لجعل الناس يقرون بهاتين الشهادتين، وقد جاءت النصوص ببيان الأدلة العقلية المقنعة التي تدل على صحة هذا المطلوب، وهو الإقرار بالشهادتين.

❖ وطريقة السلف ليست خاصة بباب الأسماء والصفات، بل هي تشمل أيضاً أبواب الزهد وأبواب العبادة وغير ذلك من مناحي الحياة، وإذا عرفنا أن هذه الطريقة السلفية يقابلها طريقة خلفية ليست بأعلم ولا بأحكم ولا بأسلم فحينئذٍ على الإنسان أن يختار المعلّم الذي يتعلم منه المسائل العقدية خصوصاً، وذلك ليسلَم من وقوع الزلل عنده، فقد يأتون لك بمسألة مزخرفة بألفاظ جميلة، وهي تشتمل على معانٍ باطلة، وقد يأتون لك بالمسائل فيوردون لك أقوالاً كلها باطلة ويهملون القول الحق، وبالتالي تتحيَّر في هذه المسألة وتتردد فيها لعدم وجود القول الحق.

ولذلك فنحن بحاجة شديدة إلى من يعرِّف الناس بالمذهب الصحيح والقول الصواب في المسائل التي ترد عليهم، خصوصاً فيما يتعلق بالعلوم الإنسانية التي عند الناس، فإنها تحتاج إلى عالم صحيح المنهج عارف بالكتاب والسنة ليقرر الحق في هذه المسائل.

❖ كثير من الناس يظن أننا عندما نقول "عقيدة السلف" أو "طريقة السلف" أنها خاصة بأهل الزمان الأول، وهذا فهمٌ خاطئ، بل من فضل الله عز وجل على الأمة أن يوجد في كل زمان من يسير على طريقة السلف ومذهبهم، كما قال النبي ﷺ: **(لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من**

خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك)[١] كما ورد ذلك في حديث جماعة من الصحابة في الصحيحين وغيرهما، وكما قال النبي ﷺ: **(يبعث الله في كل قرن من يجدد لهذه الأمة دينها)**[٢]، وتجديد الدين بإعادة الناس في دين الله إلى ما في الكتاب والسنة.

واتباع طريقة السلف لا تعني عدم قبول المخترعات الجديدة في مسائل الحياة، وقد وردَ على النبي ﷺ مخترعات جديدة في زمانها فقَبِلَها واستعملها، وهكذا صحابته رضوان الله عليهم، وبالتالي فالسير على طريقة السلف فيما يعتقدونه في دين الله لا يعني عدم قبول المستجدات والمخترعات التي تكون عند الناس.

وكذلك فإن السير على طريقة السلف لا يعني الاختلاف، بل يعني التآلف والاجتماع، والسير على طريقة السلف لا يعني ترك الدنيا، بل يعني استعمال الدنيا فيما ينفع في الآخرة، واتباع طريقة السلف لا يعني منافرة المخترعات الحديثة، بل يعني القبول بها متى كانت نافعة، واتباع طريقة السلف لا يعني ردَّ كل ما يقال، وإنما يعني تحكيم الكتاب والسنة في كل ما يقال.

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح (١٩٢٠) عن ثوبان رضي الله عنه، وبنحوه أخرجه البخاري في الصحيح (٧٣١١) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

قال شيخنا الشارح حفظه الله: «انظر كيف سماهم طائفة ووصفهم بالظهور، فلابد أن يكون في كل عصر من يقيم الحجة على الناس، فيُظهرهم الله ليقيموا الحجة، وقد يتعرَّضون لشيء من الابتلاء والاختبار ليُظهرهم الله عز وجل وليُمكِّنهم بعد ذلك، هذه سنة لا تتخلَّف، ولذا وصفهم بالظهور، ووصفهم بوصفِ أنهم منصورون» انتهى. انظر "شرح العقيدة الواسطية المطبوع ضمن شرح متون العقيدة، لفضيلة شيخنا الدكتور سعد الشثري حفظه الله، صفحة ١١٨، طبعة دار كنوز إشبيليا".

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في السنن (٤٢٩١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

هذا شيء مما تقرر معنا فيما يتعلق بالمقارنة بين مذهب السلف ومذهب الخلف.

وهنا مسألة: هل يصح إطلاق لفظ "علم أصول الدين" على علم العقيدة، وإطلاق لفظ "علم الفروع" على الفقه ؟

الجواب: لفظ "أصول الدين" وَ "فروع الدين" ورد عن بعض السلف، يريدون بكلمة "أصول الدين" المسائل القاطعة التي يُجزَم بها، ويريدون بكلمة "فروع الدين" ما لا يُجزَم به في المسائل التي تحتمل الاجتهاد والاختلاف، ولذلك فبعض مسائل المعتَقد ليست من أصول الدين، وبعض مسائل علم الفقه من أصول الدين، مثلاً وجوب الصلاة ووجوب الحج، هذه مسائل قاطعة، ولكنها لا تُبحث في كتب المعتقد، وإنما تُبحث في كتب الفقه، ومع ذلك هي مسائل قطعية ويقينية، وهي أصل.

فإن قال قائل: هل اختلف السلف في أصول الدين أم اتفقوا ؟

نقول: كلمة "أصول الدين" من الكلام الذي لم يرد في الكتاب والسنة، وبالتالي نستفصل ماذا تريد بـ"أصول الدين" ؟ إن كان المراد ما دل عليه الدليل القاطع، فهذا لم يختلف فيه السلف، وإن كنت تريد بكلمة "أصول الدين" ما يكون من المسائل الخبرية التي تقابل المسائل الطلبية، فنقول نعم، هناك مسائل خبرية وقع فيها الاختلاف، لكنه لا يترتب على الاختلاف فيها كبير معتقد، مثال ذلك مسألة "هل رأى النبي ﷺ ربَّه في الدنيا؟" حُكي فيها اختلاف، وهكذا في بعض مسائل المعاد، فهذه مسائل خبرية.

فحينئذٍ فكلمة "أصول الدين" إن أريد بها القاطع من دين الله، فهذا النوع لم يقع فيه اختلاف من قِبَل السلف، وإن أريد بها معانٍ أخرى فلابد من توضيح هذه المعاني.

فإن قيل: هل الكلام والخلاف في الأسماء والصفات لم يكن موجوداً في عصر الأئمة الأربعة ؟

نقول: كان موجوداً في عصر الأئمة الأربعة، لكن في عصر الأئمة الأربعة لم يخالف إلا أهل البدع، فالجعد بن درهم والجهم بن صفوان كانوا موجودين في زمن الأئمة الأربعة لكن لم يكن يُؤْبَه لهم، وسيأتي معنا كلام المؤلف في رد الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على بشر المرِّيسي، فالدارمي من أهل زمان الأئمة، ووُجد أشخاص قليلون أخذوا هذه المقالات من اليهود أو من اليونان فقالوا بها، لأنهم لم يكونوا يعرفون ما الكتاب والسنة، فرد عليهم الأئمة في ذلك الزمان وبيَّنوا خطأ مقالتهم، ويُؤْثَر عن الأئمة – الإمام أبو حنيفة والإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد – من رد هذه المقالات الشيء الكثير، ولعلنا نتطرق إلى شيء من هذا فيما يأتي.

ولعلنا إن شاء الله أن نقرأ في مقدمة هذا الكتاب، "الفتوى الحموية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله"، في هذه الأيام المباركة من عام ستة وثلاثين وأربع مائة وألف من هجرة النبي ﷺ، في المسجد الحرام، مسجد الكعبة ؛ أسأل الله جل وعلا أن يوفقنا وإياكم لخيري الدنيا والآخرة، وأن يجعلنا وإياكم ممن اعتقد المعتَقَد الصحيح في أسماء الله وصفاته وفي سائر أبواب المعتقد، كما أسأله جل وعلا أن يهدي ضال المسلمين وأن يردهم إلى دينه رداً حميداً، وأن يرزق المسلمين في جميع بلدانهم الأمنَ والاستقرار، وأن يجمع كلمتهم على الحق، هذا والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

* * * * *

الفتوى الحموية

سُئل شيخُ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية - وذلك في سنة ثمان وتسعين وستمائة - وجرى بسبب هذا الجواب أمور ومحن، وهو جواب عظيم النفع جداً ؛ فقال السائل: ما قولكم في آيات الصفات كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وقوله: تعالى [ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ] إلى غير ذلك من الآيات، وأحاديث الصفات كقوله ﷺ: **(إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن)**(١)، وقوله: **(يضع الجبار قدمه في النار)**(٢) إلى غير ذلك من الأحاديث، وما قالت العلماء، وابسُطوا القول في ذلك مأجورين إن شاء الله تعالى ؟[١].

---

[١] إذن هذه الرسالة الحموية التي ألَّفها الشيخ ألَّفها بناء على سؤال ورد إليه، وهذا السؤال كان في شُبه تَرِدُ على الناس على اتباع طريقة السلف، وفيما يتعلق بنصوص الصفات التي يقرؤونها في القرآن وفي السنة، ثم بعد ذلك يترددون في الإيمان بمقتضاها، ومن أمثلة ذلك آيات الاستواء، فإنه قد ورد في الآيات القرآنية في مواطن عديدة إثبات الاستواء لله عز وجل، فورد في سبعة مواطن من القرآن: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، ومن ثم احتاج الناس إلى بيان المعتقد الصحيح فيها، فهذه المسألة فيما يتعلق بآيات الصفات وأحاديث الصفات، فما هو الواجب على المؤمن تجاهها.

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح (٢٦٥٤)، عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٢) رواية "يضع فيها قدمه" أخرجها مسلم في الصحيح (٢٨٤٨) عن أنس بن مالك رضي الله عنه، ورواية "يضع عليها قدمه" أخرجها مسلم في الصحيح (٢٨٤٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فأجاب: الحمد لله رب العالمين ؛ قولنا فيها ما قاله الله ورسوله ﷺ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وما قاله أئمة الهدى بعد هؤلاء الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، وهذا هو الواجب على جميع الخلق، في هذا الباب وغيره.

فإن الله بعث محمدًا ﷺ بالهدى ودين الحق ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، وشهد له بأنه بعثه داعياً إليه بإذنه وسراجاً منيراً، وأمره أن يقول: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف: ١٠٨].

فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردُّوا ما تنازعوا فيه من دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر أنه أكمل له ولأمّته دينهم، وأتم عليهم نعمته - محال مع هذا وغيره - أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبساً مشتبهاً، فلم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا وما يجوز عليه وما يمتنع عليه.

فإن معرفة هذا أصل الدين وأساس الهداية، وأفضل ما اكتسبته القلوب وحصَّلته النفوس وأدركته العقول، فكيف يكون ذلك الكتاب وذلك الرسول وأفضل خلق الله بعد النبيين لم يحكِّموا هذا الكتاب اعتقادًا وقولاً؟!

ومن المحال أيضاً أن يكون النبي ﷺ قد علَّم أُمَّته كل شيء حتى الْخُراءة[(١)]، وقال: **(تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك)**[(٢)]، وقال فيما صح عنه أيضاً: **(ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم)**[(٣)].

وقال أبو ذر رضي الله عنه: (لقد توفي رسول الله ﷺ وما من طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه عِلماً)[(٤)]، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً، فذكر بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه)[(٥)]، رواه البخاري[١].

---

[١] قعَّد الشيخ بقواعد مهمة :

القاعدة الأولى: أن المؤمن يؤمن بما جاء عن الله وعن رسوله ﷺ، ولا يتردد في ذلك، فقال: «قولنا فيها ما قاله الله ورسوله ﷺ»، وهذا لأن مقتضى الإيمان هو التسليم لكلام الله عز وجل ولكلام رسوله ﷺ، والفارق بين المؤمن وغير المؤمن هو في التسليم لله جل وعلا ولرسوله ﷺ. =

---

(١) يشير المصنف رحمه الله إلى ما أخرجه مسلم في الصحيح (٢٦٢)، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه، أنه قيل له: قد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء، حتى الخراءة ؟! قال: فقال: (أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين ، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار ، أو أن نستنجي برجيع أو بعظم).

(٢) الحديث أخرجه ابن ماجه في السنن برقم (٤٣) وأخرجه أحمد في المسند (١٧١٤٢)، عن العرباض بن سارية رضي الله عنه.

(٣) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح (١٨٤٤)، عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٤) الحديث أخرجه أحمد في المسند (٢١٣٦١)، عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

(٥) الحديث أخرجه البخاري في الصحيح (٣١٩٢)، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

= ثم إن الله عز وجل أعلم بنفسه من عباده، فمن ثم فإن كلامه عن نفسه مبني على علم، وكلام الناس عن الله عز وجل إن كان غير مبنيٍّ على كلام الله فليس مبنياً على علم.

القاعدة الثانية: مشروعية اتباع السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم، خصوصاً في مسائل الاعتقاد، فإن الله جل وعلا قال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ففي هذه الآية أثنى على من اتبع السابقين الأولين من هذه الأمة، وكذا يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ﴾ [لقمان: ١٥]، ولا شك أن خير من أناب إلى الله هم الصحابة والتابعون، كما وصفهم النبي ﷺ بأنهم خير القرون[1].

ويدل على هذا قول الله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] فقد ذمَّ أولئك الذين لا يتَّبعون سبيل المؤمنين، وتوعَّدهم بالعقوبات المتعددة، وما ذاك إلا لأن طريقة السابقين الأولين – سلفنا الصالح – طريقة صالحة سليمة موافقة لما جاء في النصوص الشرعية.

ويدل على ذلك أن هذه الأمة قد أجمعت على الثناء على السلف الأول، فأجمعوا على أنهم أصحاب الهداية وأصحاب الدراية في صفات رب العزة والجلال. =

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في الصحيح (٢٦٥١) وأخرجه مسلم في الصحيح (٢٥٣٥)، كلاهما عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **(خيركم قرني ثم الذين يلونهم...)** الحديث.

= ثم أقام المؤلف عدداً من الأدلة الدالة على هاتين القاعدتين العظيمتين المبنية على تحكيم النصوص واتباع السلف رضوان الله عليهم:

الدليل الأول: أن الله عز وجل قد بعث محمداً ﷺ بالنور والهدى، ومن أعظم ما يحتاج إليه الناس في هذا الباب باب صفات رب العزة والجلال، ومن المحال أنْ لا يكون قد وضَّح لهم الحق وبيَّن لهم الهدى في هذا الباب العظيم، وذلك لأن هذا الباب أهم الأبواب على الإطلاق، لأنه يتعلق بصفات رب العزة والجلال، ومن ثم لابد أن يكون بيانه واضحاً في كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

الدليل الثاني: أن الشريعة كاملة واضحة، ومن كمالها أن تأتي ببيان الحق فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته، وقد قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [الأنعام: ٣]، ومن إكمال الدين بيان ما يتعلق بأسماء الله وصفاته جل وعلا، وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، ومن أشد ما يُحتاج إلى بيانه ما يتعلق بأسماء الله وصفاته.

واستدل المؤلف على هذا المعنى بعدد من الأحاديث:

أولاً: قول النبي ﷺ: **(تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك)** وهذا الحديث قد رواه ابن ماجه وأحمد، وقد وقع اختلاف بين أهل العلم في تصحيح هذا الخبر.

ثانياً: ما أورده المؤلف من قول النبي ﷺ: **(ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم)** وهذا حديث صحيح، ورد في صحيح الإمام مسلم.

ثالثاً: أورد كلام أبي ذر "لقد توفي رسول الله ﷺ وما من طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه عِلماً"، ليُبيِّن أن النصوص الشرعية كاملة وافية، لم تترك شيئاً يحتاج إليه الناس من المطالب الدينية والشرعية إلا وقد وضَّحته جلياً بلا لَبْسٍ، ومن أعظم ذلك ما يتعلق بأسماء الله وصفاته.

محال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين وإن دَقَّت أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه بقلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية، وزُبْدَة الرسالة الإلهية، فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مُسكة من إيمان وحكمة أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول ﷺ على غاية التمام[١].

إذا كان قد وقع ذلك منه فمن المحال أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصَّروا في هذا الباب، زائدين فيه أو ناقصين عنه ؛ ثم من المحال أيضًا أن تكون القرون الفاضلة - القرنُ الذي بُعِثَ فيهم رسول الله ﷺ ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم - كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين، لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق وقول خلاف الصدق، وكلاهما ممتنع.

---

[١] أقام المؤلف الدليل على أن العلم بالله وبأسمائه من أهم المطالب، ومن أعظم ما يحتاج إليه الخلق، وجعل معرفة الله غاية المعارف، لأن عبادة الله أشرف المقاصد.

وبيَّن المؤلف أن جميع الرسل إنما بُعثوا للدعوة إلى عبادة الله، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، ومن مقتضى دعوتهم لعبادة الله أن يُعرِّفوا بالمعبود وأن يوضِّحوا أسماءه وصفاته جل وعلا، فإذا كان الأمر كذلك استحال أن يكون الأنبياء لم يوضِّحوا صفات رب العزة والجلال.

أما الأول فلأن مَن في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده وأعظم مطالبه، أعني بيان ما ينبغي اعتقاده، لا معرفة كيفية الرب وصفاته، وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر، وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجدية، فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضي - الذي هو من أقوى المقتضيات - أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة في مجموع عصورهم، هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق وأشدهم إعراضًا عن الله، وأعظمهم إكباباً على طلب الدنيا والغفلة عن ذكر الله، فكيف يقع من أولئك؟!

وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه، فهذا لا يعتقده مسلم ولا عاقل عرف حال القوم؛ ثم الكلام عنهم في هذا الباب أكثر من أن يمكن سطره في هذه الفتوى أو أضعافها، يعرف ذلك من طلبه وتتبَّعه[١].

---

[١] أقام الشيخُ الدليلَ على أن السلف الصالح من الصحابة وتابعيهم هم خير من عَلِمَ هذا الباب، وهم خير من طبَّقه، وذلك لأن هؤلاء الناس هم خير الخلق بعد الأنبياء عليهم السلام، فإذا كان كذلك استحال أن يتركوا المطالب العظيمة المتعلقة بأسماء الله وصفاته، فلا يسألون عنها، ولا يعرفون حقيقتها، ولا يعرفون ربَّهم ومعبودَهم جل وعلا.

ويدل على هذا أن من الأمور التي فُطر الناس عليها أن يعرفوا حقائق من يتعاملون معه، ومن أعظم أنواع التعامل العبادة، فكيف يعبدون إلهاً لا يعرفون أسماءه ولا يعرفون صفاته جل وعلا ؟!

ثم بيَّن أنه لا يمكن أن يوجد صاحب إيمان يقول بأن السلف الصالح من الصحابة والتابعين كانوا جاهلين للحق، أو كانوا عالمين بالحق لكنهم لا يقولون به، فمثل هذا الاعتقاد لا يمكن أن يُظنَّ بأولئك القوم رضي الله عنهم.

ولا يجوز أيضاً أن يكون الخالفون أعلم من السالفين كما يقوله بعض الأغبياء ممن لم يَقْدُر قَدْرَ السلف، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها، من أن «طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم»[١].

فإن هؤلاء المبتدعة الذين يفضِّلون طريقة الخلف على طريقة السلف إنما أُتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأُمِّيين الذين قال فيهم [وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ]، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات.

فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كَذَبُوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف، وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص للشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين، فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر - وكان

---

[١] هنا نبَّه المؤلف إلى مقالة سيئة يقولها بعض الناس، يقولون "طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم"، فهذه المقالة مقالة سيئة خاطئة مخالفة لمقتضى النصوص الشرعية، ومخالفة لحقيقة أولئك القوم، إذ الصواب أن طريقة السلف أسلم وأعلم وأحكم، وأما طريقة الخلف فإذا كانت مخالفة لطريقة السلف فهي ليست بأسلم ولا بأعلم ولا بأحكم.

مع ذلك لابد للنصوص من معنى - بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى - وهي التي يسمونها "طريقة السلف" - وبين صرف اللفظ إلى معانٍ بنوع تكلُّف - وهي التي يسمونها "طريقة الخلف".

فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع، فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات، وهي شبهات، والسمع حرفوا فيه الكلام عن مواضعه.

فلما انبنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين واستبلاههم واعتقاد أنهم كانوا قوماً أميين، بمنزلة الصالحين من العامة، لم يتبحَّروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله[١].

---

[١] بيَّن المؤلف السبب في قول بعض الناس هذه المقالة، «طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم»، فقال: بأن السبب أنهم ظنوا أن السلف لم يكونوا يعرفون معاني الصفات، وأنهم يثبتونها مجرد ألفاظ بدون أن يكون لها حقائق ومعانٍ، فيقولون مثلاً: ("الرحمن" اسم لله، لكننا لا نعرف معناه)، هكذا ظنوا، وهذا ظن خاطئ، بل السلف عَلِمُوا معاني الصفات بحسب لغة العرب، وأثبتوا هذه المعاني لله عز وجل.

إذن من ظن أن السلف كانوا يفوِّضون معاني الكتاب والسنة، ويقولون لا نعرف معناها، وإنما نؤمن بها من دون معرفة المعنى، فهذا اعتقاد خاطئ مخالف لحقيقة معتقد الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم، فقد كانوا يعرفون معانيها، ويُثبتونها بحسب لغة العرب. =

=ومن هنا فإذا جاءنا بعض الناس وظنوا أن هذه الصفات لا يراد بها معانيها بحسب لغة العرب، وأصبحوا يفسِّرونها بتفسيرات أخرى تخالف معانيها الحقيقية، فحينئذٍ هذه الطريقة ليست بأسلم، بل هي مخالفة، فهي تحريفٌ لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وفي نفس الوقت ليست بأعلم ولا بأحكم.

فإن قيل: ما السبب الذي جعلهم يفضِّلون طريقة الخلف على طريقة السلف؟

نقول: السبب أنهم لم يعرفوا حقيقة مذهب السلف، فظنوا أنهم مفوِّضة لا يثبتون معاني الأسماء والصفات، فالتفويض هو "أن نثبت اسم الصفة ولا نثبت المعاني التي تشتمل عليها"، وليس التفويض مذهباً للسلف.

إذن فمن أسباب ضلال كثير من الناس أنهم عرفوا المذاهب الباطلة؛ مذهب التفويض ومذهب التأويل.

فالتفويض: «هو إثبات الأسماء والصفات بدون إثبات معانيها».

والتأويل: «صرف هذه الألفاظ الواردة في الأسماء والصفات عن معانيها إلى معانٍ أخرى بحسب المجاز أو بحسب غرائب اللغة».

وحينئذٍ ترددوا بين التفويض والتأويل، أي الطريقتين أسلم وأعلم وأحكم؟!

فعندما ينظر الإنسان لهذين القولين الباطلين يتردد في الترجيح بينهما، ولا يصح للإنسان أن يرجِّح في مسألة حتى يعلم جميع الأقوال الواردة فيها، لأن القول الثالث قد يكون هو القول الصواب الموافق للكتاب والسنة، وبالتالي=

=فإذا نظرتَ في مسألة فانتبه، لا ترجِّح في المسألة وأنت لم تستوعب جميع الأقوال الواردة فيها.

فهنا لَمَّا اقتصر نظرهم على هذين المذهبين، مذهب المفوِّضة ومذهب المؤولة، وقع التردد عندهم بين مذهبين باطلين، والمذهب الحق الصواب هو مذهب آخر غير هذين المذهبين.

فقولهم "طريقة السلف أسلم" لم يريدوا طريقة السلف، وإنما أرادوا طريقة المفوِّضة، وهم يخالفون طريقة السلف رضوان الله عليهم، ولهذا فتفويض المعاني في الأسماء والصفات ليس طريقةً للسلف.

مسألة: ماذا ترتب على كلامهم هذا ؟

نقول: ترتب على هذا الكلام أنهم جعلوا السابقين الأولين من الصحابة والتابعين يجهلون حقيقة دين الإسلام، لأنهم يجعلونهم يفوِّضون الأسماء والصفات، ولا يثبتونها بحسب معانيها، وبالتالي فهذا استنقاص لسلفنا الصالح.

وإذا نظر الإنسان في طرائق أهل الأهواء والبدع وجد أنهم يحاولون استنقاص السلف وتقليل مكانتهم والتنزيل من درجتهم، وجعلِهم صالحين لكن لا يفهمون حقائق الأمور، وبالتالي لا يتفطَّنون لدقائق العلم، وهذا المقالة في غاية الجهالة، وهي مخالفة لحقيقة الأمر، بل الصحابة والتابعون هم أعلم منا بشرع الله وبدينه، وهم أقرب إلى الاهتداء بطريقة النبي ﷺ، وهم الذين سَلِموا في معتقدهم وعَلِموا وأحكموا هذا الباب رضوان الله عليهم..

كان الشيخ رحمه الله تطرَّق إلى القاعدة التي أصَّلها بعض الناس بقوله: «طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم»، وبيَّن أن هذه القاعدة=

=قاعدة فاسدة مخالفة لحقيقة الأمر، بل هي متناقضة في نفسها، فإن ما كان أسلم فإنه أعلم وأحكم، وبيَّن أن منشأ الخطأ في هذه القاعدة هو أنهم لم يعرفوا مذهب السلف، فظنوا أن مذهب السلف الإيمان بالأسماء والصفات على أنها ألفاظ مجردة ليس فيها شيء من المعاني، فظنوا أن مذهب السلف هو تفويض المعنى، أي الإيمان بألفاظ دون معانٍ، وبيَّن الشيخ أن هذه ليست طريقة السلف، إذ إن طريقةَ السلف الإيمانُ بها من جهة لفظها ومن جهة معناها على ما تقتضيه لغة العرب.

والشيخ رحمه الله بدأ يبين عَوَرَ هذه المقدمة التي أصَّلوها، حيث قالوا "طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم"، فبيَّن أنها قاعدة باطلة متناقضة لا يقبل بها من يعرف حقيقة الأمر ولا من يعرف حقيقة مذهب السلف، وأن القول بهذه القاعدة إنما نشأ من الجهل بمذهب السلف.

ولعلنا نقرأ شيئاً من التناقض الموجود عند بعض من يسمون بـ"علماء الخلف"، ويُظن أن عندهم العقل الكبير والعلم الواسع، فقد بيَّن الشيخ أنهم لَمَّا خالفوا ما في الكتاب والسنة وقعوا في الشك والحيرة والتردد، ولم يكن عندهم يقين، بل يقول الواحد منهم بالقول اليوم ويقطع به ويجزم بخطأ مخالِفه ثم يقول بضده في الغد ويبين خطأ ما قاله سابقاً، بل تجد أن الواحد منهم يتناقض، حيث يُثبت كلاماً في مسألة ثم يثبت لوازم هذه المسألة في بعض المواطن دون بعضها الآخر، وقد يقول بقول في كتاب ويعيب على مخالفه في أول كتابه ثم تجده في آخر نفس ذلك الكتاب يعيب على قوله السابق ويتكلم عليه بكلام سيء قبيح.

ثم هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة، بل في غاية الضلالة، كيف يكون هؤلاء المتأخرون - لاسيما والإشارة بالخلف إلى ضربٍ من المتكلمين - الذين كثر في باب الدين اضطرابهم، وغلظ عن معرفة الله حجابهم، وأخبر الواقف على نهايات إقدامهم بما انتهى إليه من مرامهم حيث يقول:

لعمري لقد طفتُ المعاهدَ كلَّها وسَيَّرتُ طَرْفي بين تلك المعالِمِ

فلم أرَ إلا واضعًا كفَّ حائرٍ على ذقَنٍ أو قارعًا سِنَّ نادمِ[١]

وأقرُّوا على نفوسهم بما قالوه متمثلين به أو منشئين له فيما صنفوه من كتبهم، كقول بعض رؤسائهم:

نهاية إقدام العقول عقالُ وأكثر سعي العالمين ضلالُ

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

وأرواحنا في وحشة من جسومنا وغاية دنيانا أذى ووبالُ[٢]

---

[١] هذان البيتان للشهرستاني، وهو من كبار المتكلمين، وهذا يبين ما عند القوم من الاضطراب والاختلاف.

فليس عندهم إلا الحيرة والندم على تفويت أعمارهم في هذه المسائل التي يبحثونها ولا ثمرة لها.

[٢] هذه الأبيات لأبي بكر الرازي، وهو من كبار المتكلمين، انظر كيف قال:

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا.... سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا.

لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وأقرأ في النفي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه: ١١]، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي[١].

---

[١] المراد بالفلسفة "النظر إلى الخالق والكون والإنسان"، فكل علم يتكلم عن أحد هذه الأمور الثلاثة يسمونه "فلسفة"، فهو يتكلم عن المناهج الفلسفية التي أخذها هؤلاء من اليونان في العلوم المتعلقة بالمجالات السابقة.

وأما المراد بعلم الكلام: «فهو علم العقائد، خصوصاً إذا تُكلِّم فيه بالطرق المستفادة من الأمم السابقة كاليونان».

فإن قال قائل: هل يجوز تعلم الفلسفة من أجل الرد عليهم، كما فعل شيخ الإسلام؟

نقول: المراد بالفلسفة "النظر في الكون والخالق والإنسان"، وعندنا من الأدلة اليقينية في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ما لا نحتاج معه إلى كلام أحد، ومن درس الفلسفة ليرد عليها لابد أن يتوفَّر فيه أولاً أن يكون عارفاً بما في الكتاب والسنة، فالإشكال أن بعض الناس لا يعرف الكتاب والسنة ودلالتها على هذه المسائل ثم ينظر في هذه المناهج فيغتر بها لأنه لم يعرف الحق.

ويقول الآخر منهم: «لقد خضت البحر الخضم، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمة منه فالويل لفلان، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي»[١]، ويقول الآخر منهم: «أكثر الناس شكاً عند الموت أصحاب الكلام»[٢].

ثم هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف إذا حقق عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة به خبر، ولم يقفوا من ذلك على عين ولا أثر، كيف يكون هؤلاء المحجوبون المنقوصون المسبوقون الحيارى المتهوكون أعلم بالله وأسمائه وصفاته وأحكم في باب آياته وذاته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من

---

[١] هذا الكلام من كلام أبي المعالي الجويني، وهو من كبار المتكلمين، وانظر كيف يقول في آخر عمره: «ها أنا ذا أموت على عقيدة أمي»، فجعل يتمنى أن يكون من العوام.

[٢] فالمؤلف أورد شيئاً مما يبين للناس أن الخلف قد ضلوا في هذا الباب، وأصبح عندهم حيرة وشكوك، وأن الطريقة التي سار عليها أفاضل الخلف طريقة ليست بسليمة، وليست بحكيمة، وفي نفس الوقت ليست مبنية على علم.

وهناك كلام كثير ورد عن أئمتهم وكبارهم، فهذا الآمدي يقول: «أمعنتُ النظر في الكلام وما استفدت منه شيئاً إلا ما عليه العوام»، وهذا الجويني يقول: «يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفتُ أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به»، وهذا الخسروشاهي - وهو من كبار تلاميذ الرازي- فلما سئل ما تعتقد ؟ قال: «أعتقد ما يعتقده المسلمون، وأنا منشرح الصدر لذلك مستيقن به، وأشكر الله على هذه النعمة، لكن والله ما أدري ما أعتقد».

ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل وأعلام الهدى ومصابيح الدجى، الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء، فضلاً عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم، وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة[١].

ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة - لاسيما العلم بالله وأحكام آياته وأسمائه - من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم ؟! أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان وورثة المجوس والمشركين وضُلَّال اليهود والنصارى والصابئين وأشكالهم وأشباههم أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان ؟![٢].

وإنما قدمت هذه المقدمة لأن من استقرت هذه المقدمة عنده عَلِمَ طريق الهدى أين هو في هذا الباب وغيره، وعلم أن الضلال والتهوُّك إنما استولى على كثير من المتأخرين بنبذهم كتاب الله وراء ظهورهم، وإعراضهم عما بعث الله به محمداً ﷺ من البينات والهدى، وتركهم البحث عن طريق السابقين والتابعين، والتماسهم علم معرفة الله ممن لم يعرف الله بإقراره

---

[١] إذن أجرى المؤلف مقارنة بين هؤلاء المتكلمة، فوصف بأنهم مسبوقون، وبأنهم حيارى متهوِّكون، يعني يتكلمون في كل مسألة وفي كل أمر، وقابلهم بطريقة المهاجرين والأنصار والتابعين.

[٢] لأنهم يقولون طريقة الخلف أعلم وأحكم، فقال لهم المؤلف: لا، طريقة السلف هي الأسلم وهي الأعلم وهي الأحكم، فخير القرون هم الأعلم وهم الأحكم.

على نفسه، ولشهادة الأمة على ذلك، وبدلالات كثيرة، وليس غرضي واحداً، وإنما أصف نوع هؤلاء ونوع هؤلاء[١].

وإذا كان كذلك فهذا كتاب الله من أوله إلى آخره، وسنة رسوله ﷺ من أولها إلى آخرها، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين، ثم كلام سائر الأئمة، مملوء بما هو إما نص وإما ظاهر في أن الله سبحانه فوق كل شيء، وعليٌّ على كل شيء، وأنه فوق العرش، وأنه فوق السماء[٢]، مثل قوله

---

[١] كثير من الذين تركوا الكتاب والسنة ظنوا أن دلالة الكتاب والسنة في مباحث المعتقد إنما هي قواعد مقررة من دون أدلة، وهذا فهمٌ خاطئ، ففي الكتاب والسنة من الأدلة العقلية التي تذعن لها العقول ما لا يوجد عند أحد من الخلق، انظر مثلاً في أواخر سورة يس: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ ؟ ثم أتي بالأدلة: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾، والدليل الثاني: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾، والدليل الثالث: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾، ثم استدل بخلق السماوات والأرض: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يس، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١]، فكل هذه أدلة قاطعة عقلية تذعن لها النفوس السليمة.

وهكذا فيما يتعلق بوجود الله، أو فيما يتعلق بوجوب إفراد العبادة لله، فهناك أدلة عقلية في القرآن والسنة أعظم مما عند هؤلاء القوم.

[٢] الآن سيأتي المؤلف بهذه المسألة، وهي إثبات صفة العلو لله جل وعلا، وسيأتي بالأدلة من الكتاب والسنة، ولعلنا إن شاء الله نستفيض البحث فيها وبيان شُبه القوم فيما يتعلق بهذه المسألة، وهي نموذج من النماذج التي نقرر الكلام فيها بحيث يعرف الإنسان أن بقية المسائل في المعتقد تماثل هذه المسألة.

تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠][١]، ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥][٢]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [الملك: ١٦-١٧][٣]، ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ٥٩] في ستة مواضع: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥][٤]، ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٤][٥]... إلى أمثال ذلك مما لا يكاد يحصى إلا بكلفة.

---

[١] فكونه يصعد إليه فمعناه أنه متصف بصفة العلو، فالصعود لا يكون إلا لمن هو أعلى.

[٢] ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾: فقد رفعه إليه، والرفع يقتضي أن يكون متصفاً بصفة العلو.

[٣] ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ : يراد بها العلو.

[٤] ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾: في لغة العرب تعني العلو والارتفاع.

[٥] والتنزيل يقتضي أن من نُزِّل منه يكون في العلو.

وفي الأحاديث الصحاح والحسان ما لا يحصى، مثل: (قصة معراج رسول الله ﷺ إلى ربه)(١)[١]، (ونزول الملائكة من عند الله وصعودها إليه وقول الملائكة الذين يتعاقبون فيكم بالليل والنهار فيعرج الذين باتوا فيكم إلى ربهم فيسألهم وهو أعلم بهم)(٢)[٢]، وفي الصحيح في حديث الخوارج: **(ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء ! يأتيني خبر السماء صباحاً ومساء)**(٣).

وفي حديث الرقية الذي رواه أبو داود وغيره: (ربنا الله الذي في السماء، تقدَّس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء اجعل رحمتك في الأرض، اغفر لنا حوبنا وخطايانا، أنت رب الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك، وشفاءً من شفائك، على هذا الوجع)، قال ﷺ: **(إذا اشتكى أحد منكم - أو اشتكى أخ له - فليقل: «ربنا الله الذي في السماء...»)**(٤) وذكره.

وقوله في حديث الأوعال: **(والعرش فوق ذلك، والله فوق عرشه، وهو يعلم ما أنتم عليه)** رواه أبو داود(٥)، وهذا الحديث مع أنه قد رواه أهل

---

[١] وقد تواترت الأحاديث في إثبات المعراج، والمعراج يقتضي أن يكون الله عز وجل الذي عُرج بالنبي ﷺ إليه في العلو.

[٢] فقالوا بأنهم يعرجون إلى ربهم.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في الصحيح بطوله (٣٤٦)، عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح (٢٦٨٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في الصحيح (٤٣٥١) ومسلم في الصحيح (١٠٦٤)، كلاهما عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) الحديث أخرجه أبو داود في السنن (٣٨٩٢)، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٥) الحديث أخرجه أبو داود في السنن (٤٧٢٣) وأحمد في المسند (١٧٧٠)، كلاهما عن العباس بن عبدالمطلب رضي الله عنه.

السنن، كأبي داود وابن ماجه والترمذي وغيرهم، فهو مروي من طريقين مشهورين، فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر، وقد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في "كتاب التوحيد" الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل موصولاً إلى النبي ﷺ.

وقوله في الحديث الصحيح للجارية: **(أين الله؟)** قالت: في السماء، قال: **(من أنا؟)** قالت: أنت رسول الله، قال: **(أعتقها فإنها مؤمنة)**(١)[١]، وقوله في الحديث الصحيح: **(إن الله لَمَّا خلق الخلق كتب في كتاب موضوع عنده فوق العرش، إن رحمتي سبقت غضبي)**(٢)[٢]، وقوله في حديث قبض الروح: **(حتى يعرج بها إلى السماء التي فيها الله)**(٣) إسناده على شرط الصحيحين.

وقول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه الذي أنشده النبيَّ ﷺ وأقره عليه:

شهدتُ بأن وعدَ الله حق ... وأنَّ النار مثوى الكافرينا
وأن العرش فوق الماء طافٍ ... وفوق العرش رب العالمينا

---

[١] وهذا الحديث في صحيح مسلم، وانظر كيف سألها "أين الله" فيدل هذا على أن السؤال بهذا اللفظ "أين الله" أمر مستقر في الشرع، وأن النبي ﷺ يسأله حتى الجارية، وهي مظنة أن تكون جاهلة وغير عالمة بأسرار الشرع ومقاصده.

[٢] فقال: «عنده فوق العرش» فهو متصف بالفوقية.

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح بطوله (٥٣٧)، عن معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في الصحيح (٧٤٢٢)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) الحديث أخرجه ابن ماجه في السنن (٤٢٦٢)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وقول أمية بن أبي الصلت الثقفي الذي أنشد للنبي ﷺ هو وغيره من شعره فاستحسنه وقال: (آمن شِعرُه وكفر قلبه) :

مـــجدوا الله فهـــو للمجـــد أهـــل ربنـــا فـــي الـــسماء أمـــسى كـــبيرا

بالبنـــا الأعلـــى الـــذي سـبق النـــاس وســـوى فـــوق الـــسماء ســـريرا

شـــرجعًا مـــــا ينالـــه بـــصر العـــين يـــــرى دونـــــه الملائكـــة صـــورا

وقوله في الحديث الذي في السنن: (إن الله حيي كريم، يستحيي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهم صفراً)(١)[١]، وقوله: (يمد يديه إلى السماء، يا رب يا رب..)(٢).

إلى أمثال ذلك مما لا يحصيه إلا الله مما هو أبلغ المتواترات اللفظية والمعنوية، التي تورث علماً يقينياً من أبلغ العلوم الضرورية ؛ أن الرسول ﷺ المبلّغ عن الله ألقى إلى أمته المدعوين أن الله سبحانه فوق العرش، وأنه فوق السماء، كما فطر الله على ذلك جميع الأمم، عربهم وعجمهم، في الجاهلية والإسلام، إلا من اجتالته الشياطين عن فطرته، ثم عن السلف في ذلك من الأقوال ما لو جمع لبلغ مئات أو ألوفاً[٢].

---

[١] فقال: «رفع إليه يديه».

[٢] فورد عن سلف الأمة من الصحابة والتابعين كلمات كثيرة تثبت صفة العلو لله جل وعلا، وقد أورد عدد من العلماء نماذج كثيرة لأقوالهم، كما فعل ذلك ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية، والذهبي في العلو للعلي الغفار.

---

(١) الحديث أخرجه ابن ماجه في السنن (٣٨٦٥) وأبو داود في السنن (١٤٨٨) والترمذي في السنن (٣٥٥٦)، كلهم من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح (١٠١٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ثم ليس في كتاب الله ولا في سنة رسول ﷺ ولا عن أحد من سلف الأمة - لا من الصحابة والتابعين ولا عن أئمة الدين الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف - حرف واحد يخالف ذلك، لا نصًا ولا ظاهراً، ولم يقل أحد منهم قط إن الله ليس في السماء، ولا أنه ليس على العرش، ولا أنه بذاته في كل مكان، ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء، ولا أنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل ولا منفصل، ولا أنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه بالأصبع ونحوها، بل قد ثبت في الصحيح عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه: (أن النبي ﷺ لَمَّا خطب خطبته العظيمة يوم عرفات، في أعظم مجمع حضره رسول الله ﷺ، جعل يقول: **(ألا هل بلغت؟)** فيقولون: نعم، فيرفع أصبعه إلى السماء وينكبها إليهم ويقول: **(اللهم اشهد)**، غير مرة)(١)[١]، وأمثال ذلك كثير.

فإن كان الحق فيما يقوله هؤلاء السالبون النافون للصفات الثابتة في كتاب الله وسنة رسوله من هذه العبارات ونحوها دون ما يُفهم من الكتاب والسنة إما نصاً وإما ظاهراً، فكيف يجوز على الله ثم على رسوله ﷺ ثم على خير الأمة أنهم يتكلمون دائماً بما هو نص أو ظاهر في خلاف الحق الذي يجب اعتقاده، ولا يبوحون به قط، ولا يدلون عليه لا نصاً ولا ظاهراً، حتى يجيء أنباط الفرس والروم وفروخ اليهود والنصارى

---

[١] "ينكبها إليهم": يعني يعيد الإشارة إلى الناس بهذه الأصبع.

(١) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح بطوله (١٢١٨)، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.

والفلاسفة يبينون للأمة العقيدة الصحيحة التي يجب على كل مكلف أو كل فاضل أن يعتقدها[١].

لئن كان ما يقوله هؤلاء المتكلمون المتكلفون هو الاعتقاد الواجب، وهم مع ذلك أُحيلوا في معرفته على مجرد عقولهم، وأن يدفعوا بمقتضى قياس عقولهم ما دل عليه الكتاب والسنة نصاً أو ظاهراً، لقد كان ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم وأنفع على هذا التقدير، بل كان وجود الكتاب والسنة ضرراً محضاً في أصل الدين[٢].

فإن حقيقة الأمر على ما يقوله هؤلاء أنكم يا معشر العباد لا تطلبوا معرفة الله عز وجل وما يستحقه من الصفات نفياً وإثباتاً لا من الكتاب ولا من السنة ولا من طريق سلف الأمة، ولكن انظروا أنتم، فما وجدتموه مستحقاً له من الأسماء والصفات فصفوه به، سواءٌ كان موجوداً في الكتاب والسنة أو لم يكن، وما لم تجدوه مستحقا له في عقولكم فلا تصفوه به !

ثم هم ههنا فريقان ؛ أكثرهم يقولون: «ما لم تثبته عقولكم فانفوه»، ومنهم من يقول: «بل توقفوا فيه».

---

[١] وهذا شيء غريب، فقالوا "الكتاب والسنة دلت على خلاف الحق، وكلام هؤلاء هو الحق" !.

[٢] هذه لوازم تلزم على أقوالهم، فيلزم على قولهم أنَّ ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أفضل لهم من إنزال الكتاب والسنة إذا كان الكتاب والسنة قد دل ظاهرهما على ما هو باطل بحسب اعتقادهم !.

وما نفاه قياس عقولكم الذي أنتم فيه مختلفون مضطربون اختلافاً أكثر من جميع اختلاف على وجه الأرض فانفوه، وإليه عند التنازع فارجعوا، فإنه الحق الذي تعبدتكم به.

وما كان مذكوراً في الكتاب والسنة مما يخالف قياسكم هذا، أو يثبت ما لم تدركه عقولكم - على طريقة أكثرهم - فاعلموا أني أمتحنكم بتنزيله، لا لتأخذوا الهدى منه، لكن لتجتهدوا في تخريجه على شواذ اللغة ووحشيِّ الألفاظ وغرائب الكلام، أو أن تسكتوا عنه مفوضين علمه إلى الله، مع نفي دلالته على شيء من الصفات، هذا حقيقة الأمر على رأي هؤلاء المتكلمين.

وهذا الكلام قد رأيته صرَّح بمعناه طائفة منهم، وهو لازم لجماعتهم لزوماً لا محيد عنه، ومضمونه أن كتاب الله لا يُهتدى به في معرفة الله، وأن الرسول ﷺ معزول عن التعليم والإخبار بصفات من أرسله، وأن الناس عند التنازع لا يردُّون ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، بل إلى مثل ما كانوا عليه في الجاهلية، وإلى مثل ما يتحاكم إليه من لا يؤمن بالأنبياء، كالبراهمة والفلاسفة - وهم المشركون - والمجوس وبعض الصابئين.

وإن كان هذا الرد لا يزيد الأمر إلا شدة، ولا يرتفع الخلاف به، إذ لكل فريق طواغيت يريدون أن يتحاكموا إليهم، وقد أُمروا أن يكفروا بهم[١].

---

[١]المراد بالطاغوت "من تجوَّز به حدَّه"، فكل من تجاوز حده يقال عنه طاغوت، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١]، يعني تجاوز الحد الذي كان معهوداً له عند نزول الأمطار والمياه، فالطاغوت كل من تجاوز به الناس حده، سواء كان معبوداً أو متبوعاً أو مطاعاً، فمن يُعبد من دون الله يسمى "طاغوت"، وهكذا كل متبوع فيما يخالف الكتاب والسنة يقال عنه "طاغوت"، وهكذا كل من يطاع من دون الله فإنه "طاغوت".

وما أشبه هؤلاء المتكلفين بقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٠-٦٢]، فإن هؤلاء إذا دُعوا إلى ما أنزل الله من الكتاب وإلى الرسول - والدعاء إليه بعد وفاته هو الدعاء إلى سنته - أعرضوا عن ذلك، وهم يقولون إنا قصدنا الإحسان علماً وعملاً بهذه الطريق التي سلكناها، والتوفيق بين الدلائل العقلية والنقلية[١].

---

[١] فالفارق بين حال السلف وحال أهل الجاهلية هو الإيمان بصحة إنزال هذا الكتاب وبعثة هذا النبي ﷺ ؛ ولذا فإن السلف وأتباعهم يرجعون إلى أصول:

الأصل الأول: القرآن الكريم ؛ والناظر في الأدلة القرآنية يجد أنها ليست أدلة سمعية مجردة، بل فيها أعلى البراهين العقلية التي تُذْعِنُ لها العقول السليمة، ومن ثم فإن من أعظم الأدلة التي يُستدَل بها هو كتاب رب العزة والجلال.

وقد ذكر المؤلف عدداً من اللوازم الشنيعة على أولئك الذين ينبذون الكتاب والسنة من الفرق المخالفة لهدي السلف، ويقولون بأن الهدى في أمر العقائد لا يحصل بالكتاب والسنة، فإنه على مقتضى قولهم أن يكون تركُ الناس بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم وأنفع ! أعوذ بالله من هذا المقال، بل قرر أنه على=

=قولهم يلزم أن يقولوا إن وجود الكتاب والسنة من الضرر المحض الذي يؤثِّر على الناس في أصل دينهم.

وذلك أن هذا الكتاب قد اشتمل على قضايا عقدية كثيرة، سواء في إثبات المعاد، أو في إثبات صفات رب العزة والجلال، أو في إثبات النبوة والرسالة وخصائصهما، أو غير ذلك من أنواع المسائل العقدية، فمن ثم فلابد من أحد أمرين:

١) إما أن يقال إن ما فيه حق وصدقٌ واجبُ الاتباع، وأن الهدى يحصل به، كما هي طريقة أهل الإيمان الذين يقدِّمون الكتاب والسنة على غيرهما، فإن كتاب الله شامل، فما من قضية من قضايا الدين إلا وقد اشتمل عليها.

٢) وإما أن يقال بأن الكتاب لم يبيِّن أصل الدين ولم يوضِّحه، أو بأن ما فيه من التوضيح مخالف للحق، والعياذ بالله.

الأصل الثاني: الذي يُرجع إليه سنة النبي ﷺ، فإن كانت متواترة فإنه يجب العمل بها بالاتفاق، ويجب الرجوع إليها في تقرير العقائد وإثبات أصول الدين، وهكذا لو كانت آحادية متى كانت صحيحة، على الصحيح من الأقوال، وقول من رد خبر الواحد الصحيح في العقائد مبني على أَصْلٍ أُصِّل، ألا وهو أن بعضهم قد قرر أن سنة النبي ﷺ دليلٌ قاطع، بخلاف أخبار الآحاد، فقال بأنها لا تفيد القطع واليقين، واستندوا في ذلك إلى أنه يحتمل وجود خطأ من الراوي، ويحتمل وجود رواةٍ غير موثوق فيهم، ولكن هذا الاحتمالات إذا قارنها الإنسان وقابلها بما يدل على قطعية السنة فإنها تتلاشى، فإن الله عز وجل قد ضمن حفظ دينه، ومِن حِفْظِ الدين أنْ لا يكون هناك شيء مما يُنسب للنبي ﷺ ولا يصح عنه ثم لا تكتشفه الأمة، ومن حفظ هذا الدين أن يسَّر له علماء ينظرون في أسانيد الأحاديث، =

=وينظرون في أحوال الرجال، وتتابعت أحوالهم على تمييز السنة وكشف ما فيها من علل وخفايا.

والناظر في أئمة أهل الحديث يجد أنهم قد بذلوا جهوداً عظيمة في تعرُّف سنة النبي ﷺ وتمييز حقيقتها ومعرفة أحوال الرواة، وميَّزوا بين حال الراوي في محل دون حاله في محل آخر، فقالوا: «فلان تُقبل روايته عن الشاميين ولا تُقبل روايته عن غيرهم، وفلان إذا روى في اليمن قُبِلَت روايته وإذا روى في العراق احتمل وجود الوهم فيها»، وقارنوا بين أنواع الروايات، فتوافرت الهمم على حفظ هذه السنة وعلى نقلها وعلى تمييزها وتمحيصها وعلى تدوينها وكشف ما فيها من أخطاء أو علل، بحيث لا يمكن أن يكون هناك خطأ في حديث إلا وقد تنبَّه له علماء الأمة، وهذا من حفظ هذا الأصل العظيم، وهو سنة النبي ﷺ.

وقد كان النبي ﷺ يُرسل الواحد من أصحابه إلى مشارق الأرض ومغاربها، يدعون الناس إلى الله، ويبينون لهم أصول المعتقد، فلم يكن أحد من الناس يقول بأن الْحُجَّة لا تقوم بهؤلاء الآحاد، ولم يقل أحد من أهل الزمان الأول بأن بعث النبي ﷺ لهؤلاء الأفراد إلى أممهم لا فائدة فيه، بل فيه الفائدة العظيمة، وبه تقوم الحجة.

ويدل على هذا أن النبي ﷺ قَبِلَ إيمان هؤلاء الذين استجابوا لدعاة الآحاد، فيما يتعلق بأمور معتقدهم.

الأصل الثالث: كذلك من الأصول التي يُرجع إليها في إثبات المعتقد "إجماع الأمة"، فإن إجماع هذه الأمة دليل قاطع دلَّت النصوص على حجيته، وأثبتت أنه أصل يُرجع إليه في أمور المعتقدات، وقد اعتنى جماعة من العلماء بجمع إجماعات السلف من القرون الفاضلة من الصحابة والتابعين وتابعيهم في مسائل المعتقد.

وإجماع الأمة يخصص الألفاظ العامة في الأصول، لأن إجماع لابد أن يكون مستنداً إلى دليل.

ويدل على حجية إجماع الأمة العديد من النصوص؛ منها :

أولاً: قول النبي ﷺ: **(لا تجتمع أمتي على ضلالة)**[1].

ثانياً: قول النبي ﷺ: **(لا تزال طائفة من أمتي على الحق)**[2] فإن من مقتضى بقاء طائفة على الحق أن لا يجتمعوا على باطل.

ثالثاً: وقد استدل العلماء على حجية الإجماع بقول الله جل وعلا: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

رابعاً: ويدل على حجية إجماع الأمة قول الله جل وعلا: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، فإن من مقتضى هذه الآية أنه إذا لم يكن هناك تنازع وكان هناك إجماع اكتفي بإجماع هذه الأمة؛ والنصوص في إثبات حجية الإجماع كثيرة متتابعة.

❖ ومن الأمور المتعلقة بهذا أن بعض الناس قال بأن أمر المعتقد يُرجع فيه إلى العقل، وأن العقل دليلٌ صالح في إثبات المعتقدات، وقالوا ذلك حتى في صفات الله عز وجل، فقال قائلهم "ما أثبتته العقول أثبتناه، وما نفته العقول نفيناه"، واختلفوا فيما تتوقف فيه العقول، فقالت طائفة إن ما تتوقف فيه العقول فإننا ننفيه، وقال آخرون: بأننا نتوقف فيه، كما أشار الشيخ رحمه الله تعالى: «ولكن انظروا أنتم، فما وجدتموه مستحقاً له من الأسماء والصفات فصفوه=

(١) الحديث أخرجه ابن ماجه في السنن (٣٩٥٠)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح (١٩٢٠) عن ثوبان رضي الله عنه، وبنحوه أخرجه البخاري في الصحيح (٧٣١١) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

=به ، سواءٌ كان موجوداً في الكتاب والسنة أو لم يكن ، وما لم تجدوه مستحقا له في عقولكم فلا تصفوه به ! ثم هم ههنا فريقان ؛ أكثرهم يقولون : "ما لم تثبته عقولكم فانفوه" ، ومنهم من يقول : "بل توقفوا فيه" .

وما نفاه قياس عقولكم الذي أنتم فيه مختلفون مضطربون اختلافاً أكثر من جميع اختلاف على وجه الأرض فانفوه ، وإليه عند التنازع فارجعوا ، فإنه الحق الذي تعبدتكم به».

❖ هناك إشكالات على جَعْلِ العقل دليلاً من أدلة المعتقد :

الإشكال الأول : أن لفظ "العقل" يُطلق على معانٍ مختلفة ، فأي هذه المعاني تريدون ؟! ومن معاني كلمة العقل ما يأتي :

المعنى الأول : من معاني لفظة "العقل" أنه قد يراد بها : «العقل الغريزي الذي يحصل به التمييز بين الأشياء» ، وهذا لا يمكن أن يكون أصلاً ولا مستنداً لإثبات قضية من القضايا ، وهذا العقل يشترك فيه الإنسان والحيوان ، فإن الجميع يميزون.

المعنى الثاني : من معاني لفظة "العقل" أن يراد بالعقل : «ما يحصل به فهم الأشياء» ، فهو الآلة التي يحصل بها الفهم والاستيعاب ، فهذا آلة وقالب ، وليس أصلاً للمعلومات ، وإنما هو طريقة للفهم والاستيعاب وإدراك حقائق الأشياء ، ومثل هذا المعنى من معاني العقل لا يمكن أن يقال بأنه أصل أو دليل ، لأنه مجرد آلة ، فأنت لا تفهم الكتاب والسنة إلا إن كان عندك عقل ، فلا تَفْهَمُ الأدلة إلا بهذه الآلة ، ولذا نبَّه الله جل وعلا العقولَ في كثير من القضايا ، فقال : ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام : ١٥١] ، ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأعراف : ١٦٩].

المعنى الثالث : من معاني لفظة "العقل" أن يراد به «إدراك عواقب الأمور» ، فإن من كان مُدرِكاً لعواقب الأمور وما تؤول إليه يقال عنه عاقل ، ولهذا يفرق بين الذكاء والعقل ، فإن الذكاء القدرة على التصرف في الأشياء ، بينما العقل=

=أن تعرف ما ينفعك مما يضرك، ولذلك السُّرَّاق يقال عنهم أذكياء، لكنهم ليسوا بعقلاء، لأنهم وإن قَدِرُوا على التصرف فيما يكون عندهم من الأمور إلا أنهم لم يدركوا عواقب الأمور، فلم يكونوا عقلاء ؛ وهذا المعنى الثالث لا يمكن أن يكون دليلاً لمسائل المعتقد.

المعنى الرابع: من معاني لفظة "العقل" أن يراد به «الخبرات والمعلومات التي تكون عند الإنسان بحيث يقيس عليها غيرها»، وهذه الخبرات يمكن أن يكون بعضها صحيحاً، وقد يكون بعضها مغلوطاً.

المعنى الخامس: القدرة على تحليل هذه المعلومات والاستنباط منها والاستدراك عليها، ويمكن أن تكون قدرة الإنسان على استخراج الأحكام منها قدرة ضعيفة، ولذلك لا يصح أن يعوَّل عليه، ويدل على هذا أن العقول متفاوتة، فالخبرات متعددة المراتب، فليس الناس على مستوى واحد فيما يتعلق بهذا الأمر، بل إن الإنسان يجد من نفسه التفاوت فيما يعْقِلُه، فإنك مرات تجزم بعقلك بأشياء ثم بعد ذلك تجزم بضد ما كنت جازماً به، وانظر إلى نفسك كم من مرة رأيتَ الرأي بشيء في الصباح ثم في آخر نهارك تغيَّر رأيك فيه وأصبحت تسفِّه من كان يرى رأيك الأول، وبالتالي لا يصح أن يكون هذا أصلاً يعتمد عليه، خصوصاً فيما يتعلق بأمور المعتَقَد.

الإشكال الثاني: أن الناظر في أحوال الناس يجد من كان عنده عقل يميز به صغائر الأمور ودقائقها لا يهتدي في أعظم القضايا التي تتعلق به، فانظر إلى أولئك الذين يصنعون أدق الآلات وأمهرها، يمضون أوقاتهم في حل القضايا النظرية والرياضية المعقدة، ثم بعد ذلك في أواخر يومهم يسجدون لصنمٍ لا ينفع ولا يضر.

الإشكال الثالث: أن الناظر في أحوال أهل الجاهلية الذين بُعث النبي ﷺ بتسفيه آرائهم وعقولهم وبيان أنها مخالفة للصواب والحق يجد أن لديهم من=

=العقول الشيء الكثير، ومع ذلك هم أهل جاهلية، وبالتالي فلا يصح أن نعتمد على ما يقال بأنه من المعقول.

الإشكال الرابع: اضراب أهل العقول واختلافهم.

❖ وهنا مسألة أخرى ينبغي لفت الأنظار إليها، وهذه المسألة هي ما الشيء المراد الوصول إليه؟ وما هو أول واجب؟ فكما تقدم معنا أن بعض الناس قال الشك أمر مطلوب، ولا يمكن أن نَصِلَ إلى اليقين إلا بأن نسلك طريق الشك أولاً، ومثل هذه المقالة مقالة خاطئة فاسدة، وقد عاب الله عز وجل على الذين يتبعون الشكوك، وبيَّن أنهم يخالفون الصواب والحق، قال تعالى: ﴿إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣].

ومثال هذا مثال من كان عنده ثوب، فأراد أن يتأكد من طهارته، فقال لابد أولاً من أن أضع فيه نجاسة ثم أقوم بغسله، لأتيقَّن أنه قد نظف وطَهُر! فنقول لا حاجة لذلك، طَهِّره مباشرة، والنفوس نقيَّة صاحبة فطرة، فإذا عُرِض لها الدليل ووصلت إلى درجة اليقين لم تحتج إلى أن يكون عندها شكٌّ وتردد، ولذلك كان من أول آيات القرآن العظيم: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ﴾، أي لاشك فيه: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] أي أنهم يهتدون به ويصِلُون إلى درجة اليقين بهذا الكتاب.

ومن ثم فليس من شأن العقلاء تَطَلُّبُ حال النقص بوجود الشك عندهم، وإنما حال العقلاء أن يطلبوا اليقين وأن يطلبوا الأمر المجزوم به المقطوع به.

بينما قال آخرون: إن أول واجب هو النظر والاستدلال، ولذلك حرموا التقليد في أصول العقائد، ولذلك فهم يخطئون من يقلد في العقائد، وقال بعضهم: بعدم صحة إيمانه.

❖ إذا تقرر هذا فإن بعض الناس يسأل عن عوام الناس الذين يعتقدون معتقدات بناء على تقليد من قَبْلَهم، ما حكم ذلك؟ =

=فنقول: النصوص الشرعية ذمَّت مَن قلَّد في باطل، وبيَّنت ضلال الذين إذا قيل لهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]، وهذه الآيات التي ذمت التقليد إنما ذمت من قلد في باطل، أما من قلد في حق فإنه لا يدخل في هذا الذم، ولذلك كان الأعراب يأتون إلى النبي ﷺ ويُسْلِمون، فلا يسألهم النبي ﷺ هل إسلامهم كان عن تقليب نظر وترديده أو كان عن تقليد لغيرهم، بل جاء في عدد من الأحاديث أن عدداً من الناس أسلم لإسلام أخيه أو لإسلام قريبه، فقَبِلَ النبي ﷺ منهم، يقول الواحد منهم لا أكلمكم حتى تؤمنوا بالله ورسوله، فيؤمنون، فيَقْبَل النبي ﷺ منهم، ولا يشكك في صحة إيمانهم.

والصواب أن أول واجب على المكلفين الإقرار بالشهادتين، بل كان النبي ﷺ يرسل الدعاة للدعوة إلى التوحيد والإيمان بالشهادتين، ولا يدعوهم إلى الشك أو النظر أو قصد الإيمان.

فإن قيل: هل يكفي المسلم أن يُثبت لله عز وجل ما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ دون الخوض في مثل هذه المباحث لصعوبة ذلك عليه ؟

نقول: نعم، يكفيه ذلك، ما دام يؤمن بما في الكتاب والسنة كفاه ذلك.

ولعلنا بإذن الله عز وجل أن نذكر شيئاً من المسائل المتعلقة بهذا في خلال قراءتنا لكتاب "الحموية لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى".

«أسأل الله جل وعلا أن يرزقنا الإيمان، وأن يجعلنا من أهل اليقين، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح والنية الصادقة، كما أسأله سبحانه أن يُصلح أحوال الأمة وأن يردهم إلى دينه رداً جميلاً، هذا والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين».

ثم عامة هذه الشبهات التي يسمونها دلائل إنما تقلَّدوا أكثرها عن طواغيت من طواغيت المشركين أو الصابئين، أو بعض ورثتهم الذين أمروا أن يكفروا بهم مثل فلان وفلان، أو عن من قال كقولهم لتشابه قلوبهم، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ۚ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢١٣][١].

ولازم هذه المقالة أن لا يكون الكتاب هدى للناس ولا بياناً، ولا شفاء لِمَا في الصدور، ولا نوراً ولا مردًّا عند التنازع، لأنا نعلم بالاضطرار أن ما يقوله هؤلاء المتكلفون أن الحق الذي يجب اعتقاده لم يدل عليه الكتاب والسنة لا نصاً ولا ظاهراً، وإنما غاية المتحذلق أن يستنتج هذا من قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وبالاضطرار يعلم كل عاقل أن من دل الخلق على أن الله ليس على العرش ولا فوق السماوات ونحو ذلك بقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، لقد أبعد النجعة، وهو إما مُلْغِز أو مُدَلِّس لم يخاطبهم بلسان عربي مبين[٢].

---

[١] فالشيخ يقول إن ما يعرضونه على أنه أدلة إنما هم فيه مقلِّدون لأهل الباطل، ولم يأتوا فيه إلا بشبهات ألقتها الشياطين في نفوسهم.

[٢] فأهل الباطل قد يأتون باستدلالات من الكتاب والسنة، لكنهم لم يبنوا قولهم على الدليل من الكتاب والسنة، وإنما أرادوا أن يحتجوا به على مقالة استقرت في نفوسهم بناء على عقولهم، التي إنما تشتمل على شبهات ألقتها الشياطين، وأخذوها عمن قبلهم من أهل الباطل والطواغيت، فهم لم يقولوا بهذه الآيات ولم يستدلوا على معناها حقيقة، وإنما ركَّبوا عليها معانٍ لا تدل عليها.

ولازم هذه المقالة[١] أن يكون تَرْكُ الناس بلا رسالة خيراً لهم في أصل دينهم، لأن مَرَدَّهم قبل الرسالة وبعدها واحد، وإنما الرسالة زادتهم عمى وضلالاً.

يا سبحان الله ! كيف لم يقل الرسول ﷺ يوماً من الدهر، ولا أحد من سلف الأمة: هذه الآيات والأحاديث لا تعتقدوا ما دلت عليه، لكن اعتقدوا الذي تقتضيه مقاييسكم، أو اعتقدوا كذا وكذا، فإنه الحق، وما خالف ظاهره فلا تعتقدوا ظاهره، وانظروا فيها فما وافق قياس عقولكم فاعتقدوه، وما لا فتوقفوا فيه أو انفوه.

ثم الرسول ﷺ قد أخبر أن أمته ستفترق ثلاثاً وسبعين فرقة، فقد عَلِمَ ما سيكون، ثم قال: **(إني تاركٌ فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا، كتاب الله)**(١)، ورُوي عنه ﷺ أنه قال في صفة الفرقة الناجية: **(هو من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي)**(٢) ؛ فهلاَّ قال من تمسك بظاهر القرآن في باب الاعتقاد فهو ضال ؟! وإنما الهدى رجوعكم إلى مقاييس عقولكم وما يحدثه المتكلمون منكم بعد القرون الثلاثة، وإن كان قد نبغ أصلها في أواخر عصر التابعين[٢].

---

[١] قوله: **«ولازم هذا المقالة»**: هذه المقالة هي عدم أخذ المعتقد من الكتاب والسنة.

[٢] فالنبي ﷺ عَلِمَ أن الأمة ستختلف وأنهم سيتنازعون، فلو كانت العقول هي المرجع عند التنازع لأمر بالرجوع إليها، لكنه أمرهم عند التنازع بالرجوع إلى الكتاب والسنة، حتى في قضايا المعتقد.

---

(١) الحديث أخرجه أبو داود في السنن بطوله (١٩٠٥) في حجة النبي ﷺ، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.

(٢) الحديث أخرجه الترمذي بنحوه في السنن (٢٦٤١)، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

ثم أصل هذه المقالة - مقالة التعطيل للصفات - إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضُلاّل الصابئين، فإن أول من حُفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان وأظهرها فنُسبت مقالة الجهمية إليه[١].

وقد قيل إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ، وكان الجعد هذا - فيما قيل - من أهل حرّان، وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة، بقايا أهل دين النمرود والكنعانيين الذين صنف بعض المتأخرين في سحرهم، والنمرود هو «ملك الصابئة الكنعانيين المشركين»، كما أن كسرى ملك الفرس والمجوس، وفرعون ملك القبط الكفار، والنجاشي ملك الحبشة النصارى، فهو اسم جنس لا اسم علم[٢].

---

[١] مقالة التعطيل في الصفات هي نفي أن يكون لله صفات، فيقولون إن الله لم يتصف بهذه الصفات، وهذه المقالة – مقالة التعطيل – إنما أُخِذَت من أعداء دين الله.

[٢] كلمة "النمرود" هذه ليست اسماً لشخص معين، وإنما هي وصف لكل مَن ملك هؤلاء، كما يقال "كسرى" لكل ملك من ملوك الفُرس، وكما يقال "فرعون" لكل ملك من ملوك القِبْط، وكما يقال "قيصر" لكل ملك من ملوك الروم.

كانت الصابئة إلا قليلاً منهم إذ ذاك على الشرك[١]، وعلماؤهم الفلاسفة، وإن كان الصابئ قد لا يكون مشركاً، بل مؤمناً بالله واليوم الآخر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]، لكن كثيراً منهم، - أو أكثرهم – كانوا كفاراً أو مشركين، كما أن كثيراً من اليهود والنصارى بدلوا وحرفوا وصاروا كفاراً أو مشركين، فأولئك الصابئون الذين كانوا إذ ذاك كانوا كفاراً مشركين، وكانوا يعبدون الكواكب ويبنون لها الهياكل.

ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب أنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منهما[٢]، وهم الذين بعث إبراهيم الخليل إليهم، فيكون الجعد قد أخذها عن الصابئة الفلاسفة، وكذلك أبو نصر الفارابي دخل حرّان، وأخذ عن فلاسفة الصابئين تمام فلسفته، وأخذها الجهم أيضاً – فيما ذكره الإمام أحمد وغيره - لَمَّا ناظر السمنية بعض فلاسفة الهند، وهم الذين يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات[٣]؛ فهذه أسانيد جهم ترجع

---

[١] فـ"الصابئة" قوم إبراهيم، منهم المؤمن ومنهم الكافر، لكن أكثرهم ليسوا بمؤمنين، من أهل الكواكب الذين يعبدون النجوم.

[٢] الصفات السلبية أن يقولوا الله ليس بكذا، وليس بكذا، والصفات الإضافية التي تضاف إلى غير الله، كقولهم ليس بـ"أب" وليس بـ"ابن" ونحو ذلك.

[٣] فهم يقولون لا يمكن أن يكون هناك علم إلا ما نشعر به بواسطة أنواع الحِس، إما برؤية أو سماع أو نحو ذلك، وينكِرون أن يكون هناك علم وجزم بناء على الأخبار أو الوحي ! هكذا يقول "السُّمَّنِيَّة" هؤلاء.

إلى اليهود والصابئين والمشركين، والفلاسفة الضالين إما من الصابئين وإما من المشركين[١].

ثم لَمَّا عُرِّبت الكتب الرومية في حدود المائة الثانية زاد البلاء مع ما ألقى الشيطان في قلوب الضلال ابتداء، من جنس ما ألقاه في قلوب أشباههم، ولَمَّا كان في حدود المائة الثانية انتشرت هذه المقالة التي كان السلف يسمونها مقالة الجهمية بسبب بشر بن غياث المريسي وطبقته، وكلام الأئمة - مثل مالك وسفيان بن عيينة وابن المبارك وأبي يوسف والشافعي وأحمد وإسحاق والفضيل بن عياض وبشر الحافي وغيرهم - في هؤلاء كثير في ذمهم وتضليلهم.

وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس ؛ مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب "التأويلات"، وذكرها أبو عبدالله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه "تأسيس التقديس"[٢]، ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء، مثل أبي علي الجبّائي وعبد الجبار

---

[١] فهذه من أسباب الضلال، بأنْ يؤخذ العلم من غير الكتاب والسنة، بل يؤخذ من كتب الفلاسفة الذين لا يهتدون بنور الوحي من الكتاب والسنة، وهكذا لو أُخذ المعتقد مما تلقيه الشياطين في قلوب بني آدم، فإن الشياطين لازالت تلقي الشبهات والاعتقادات الفاسدة في القلوب، وحينئذٍ فالْمَهْرَبُ والخلاص من مثل هذا هو باعتماد ما فيه الهدى الكامل، وهو الكتاب والسنة.

[٢] "ابن فورك والرازي" هم من كبار الأشاعرة، الذين يسيرون على طريقة المتكلمين في قضايا المعتقد، ويصرفون نصوص الصفات عن مدلولها اللغوي.

ابن أحمد الهمذاني وأبي الحسين البصري وأبي الوفاء بن عقيل وأبي حامد الغزالي وغيرهم، هي بعينها التأويلات التي ذكرها بشر المريسي التي ذكرها في كتابه، وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء رد التأويل وإبطاله أيضاً، ولهم كلام حسن في أشياء[١].

فإنما بيَّنت أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات المريسي، ويدل على ذلك كتاب الرد الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري، صنف كتاباً سماه "رد عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد"، حكى فيه من التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي، بكلام يقتضي أن المريسي أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت إليهم من جهته، ثم رد عثمان ابن سعيد بكلام إذا طالعه العاقل الذكي علم حقيقة ما كان عليه السلف، وتبين له ظهور الحجة لطريقهم، وضعف حجة من خالفهم[٢].

ثم إذا رأى الأئمة - أئمة الهدى - قد أجمعوا على ذم المريسية، وأكثرهم كفّروهم أو ضللوهم، وعلم أن هذا القول الساري في هؤلاء المتأخرين هو

---

[١] هذا من إنصاف شيخ الإسلام رحمه الله، فقال: «لهم كلام حسنٌ في أشياء»، ويصرفون نصوص الصفات عن مدلولها اللغوي.

[٢] كتاب الإمام عثمان الدارمي موجود، وهو مطبوع متداول، ومن أراد أن يعرف أن مذهب هؤلاء المتأخرين الذين يقولون إن مذهبهم أعلم وأحكم أنه هو مذهب بشر المرِّيسي الذي ردَّه الأئمة وتكلموا فيه وطعنوا في أصحابه فليراجع هذا الكتاب.

مذهب المريسية، تبَيَّن الهدى لمن يريد الله هدايته، ولا حول ولا قوة إلا بالله؛ والفتوى لا تحتمل البسط في هذا الباب، وإنما نشير إشارة إلى مبادئ الأمور، والعاقل يسير فينظر[١].

وكلام السلف في هذا الباب موجود في كتب كثيرة لا يمكن أن نذكر هنا إلا قليلاً منه، مثل "كتاب السنن" للالكائي، و"الإبانة" لابن بطة، و"السنة" لأبي ذر الهروي، و"الأصول" لأبي عمر الطلمنكي، و"كلام أبي عمر بن عبدالبر"، و"الأسماء والصفات" للبيهقي، وقبل ذلك "السنة" للطبراني، و"لأبي الشيخ الأصبهاني"، و"لأبي عبدالله بن منده"، و"لأبي أحمد العسَّال الأصبهاني"، وقبل ذلك "السنة" للخلال، و"التوحيد" لابن خزيمة، و"كلام أبي العباس بن سريج"، و"الرد على الجهمية" لجماعة، وقبل ذلك "السنة" لعبدالله بن أحمد، و"السنة" لأبي بكر بن الأثرم، و"السنة" لحنبل وللمروذي ولأبي داود السجستاني ولابن أبي شيبة، و"السنة" لأبي بكر بن أبي عاصم، وكتاب "الرد على الجهمية" لعبدالله بن محمد الجعفي شيخ البخاري، وكتاب "خلق أفعال العباد" لأبي عبدالله البخاري، و"كتاب الرد على الجهمية" لعثمان بن سعيد الدارمي، و "كلام عبدالعزيز المكي - صاحب الحيدة - في الرد على الجهمية"، و"كلام نعيم بن حماد الخزاعي"، و"كلام الإمام أحمد بن

---

[١] فالأئمة الأوائل في العصر الأول قد أشاروا إلى هذه التأويلات بعينها، وأشاروا إلى هذه المعتقدات التي تبنَّاها هؤلاء المتكلمون بعينها، وذموها وذموا أصحابها، وهذه كتب الأئمة الأوائل من القرون الفاضلة لا زالت موجودة بين أيدينا تذم هذه المعتَقَدات، وقد مثَّل الشيخ لها بالعديد من الأمثلة كما سيأتي.

حنبل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن يحيى النيسابوري" وأمثالهم، وقبل هؤلاء "عبد الله بن المبارك" وأمثاله، وأشياء كثيرة[١].

وعندنا من الدلائل السمعية والعقلية ما لا يتسع هذا الموضع لذكره، وأنا أعلم أن المتكلمين لهم شبهات موجودة، لكن لا يمكن ذكرها في الفتوى، فمن نظر فيها وأراد إبانة ما ذكروه من الشبه فإنه يسير[٢].

وإذا كان أصل هذه المقالة - مقالة التعطيل والتأويل - مأخوذاً عن تلامذة المشركين والصابئين واليهود، فكيف تطيب نفس مؤمن، بل نفس عاقل، أن يأخذ سبل هؤلاء المغضوب عليهم والضالين ويدع سبيل الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين !

---

[١] الملاحَظ أن هؤلاء الأئمة قد اختلفت بلدانهم، فليسوا من بلد واحد، فمنهم من هو من أهل المشرق ومنهم من هو من أهل المغرب، ويُلاحظ أن مذاهب هؤلاء في الفقه مختلفة، فمنهم الحنفي ومنهم المالكي ومنهم الشافعي ومنهم الحنبلي، ومع ذلك اتفقت كلمتهم على إثبات المعتقد بناء على الكتاب والسنة، وعندهم من الاستدلال بالأدلة العقلية الموافقة للأدلة النقلية الشيء الكثير، فلا يقال عنهم بأنهم نبذوا العقل، بل عندهم استدلالات عقلية موافقة للنقل، فإن العقل لا يخالف النقل.

[٢] قد ألَّف الشيخ مؤلفات مطوَّلة في تتبع هذه الشبه ونقضها واحدةً واحدة، ومن الكتب التي ألفها في هذا "درء تعارض العقل والنقل"، طُبع في قرابة عشرة مجلدات، وهكذا كتابه "بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية" في "الرد على التأسيس للرازي" طُبع في عشر مجلدات تقريباً.

فصل

ثم القول الشامل في جميع هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه أو بما وصفه به رسول الله ﷺ وبما وصفه به السابقون الأولون، لا يُتَجاوز القرآن والحديث، قال الإمام أحمد رحمه الله: «لا يُوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسوله ﷺ، لا يتجاوز القرآن والحديث»[١].

ومذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل[٢]،

---

[١] ذكر المؤلف هنا مُجمل اعتقاد أهل الحق في صفات الله عز وجل، وذكر أن ما أثبته الله عز وجل من صفات فإننا نثبته، وما نفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه رسوله فإننا ننفيه، وما سكت الله ورسوله عنه فإننا نسكت عنه، فنسير على مقتضى ما في هذه الأصول العظيمة، وهذا هو مذهب سلف الأمة، وذلك لأن الله صادقٌ في خبره، ويعلم صفة نفسه، فليس بجاهل، وهو قادر على إيصال المعاني بأبلغ الألفاظ، والرسول ﷺ أعلم بالله منا وهو صادق في أخباره، ولديه القدرة في استعمال اللفظ الموصل لما يريد من المعاني، فإن القرآن والسنة بلسان عربي مبين، وبالتالي فلا نحتاج إلى أن يفسر لنا القرآن أحدٌ في مناقضة ما دل عليه القرآن صراحة، بل هذا هو التأويل المذموم.

[٢] قوله: «**من غير تحريف**» أي من غير تغيير للألفاظ أو المعاني التي دل عليها الكتاب والسنة، وقوله: «من غير تعطيل» أي من غير نفي للصفات التي جاءت في الكتاب والسنة، وقوله: «من غير تكييف» أي لا نذكر الكيفية لأننا لا نعرفها، فإن صفة الله لها كيفية هو أعلم بها سبحانه، لكننا نحن لا نعلم كيفية هذه الصفات، لأن أذهاننا قاصرة عن أن تحيط بالله علماً، وقوله: «من غير تمثيل» فلا نمثِّل الله بأحد من خلقه، فإن الله جل وعلا أكمل من هذه المخلوقات. =

ونعلم أن ما وُصِفَ الله به من ذلك فهو حق ليس فيه لغز ولا أحاجي، بل معناه يُعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه[١]، لاسيما إذا كان المتكلم أعلم الخلق بما يقول وأفصح الخلق في بيان العلم وأنصح الخلق في البيان والتعريف والدلالة والإرشاد.

وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثله شيء، لا في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته ولا في أفعاله، فكما يتيقن أن الله سبحانه له ذات حقيقة وله أفعال حقيقية فكذلك له صفات حقيقية، وهو ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، وكل ما أوجب نقصاً أو حدوثاً فإن الله منزه عنه حقيقة، فإنه سبحانه مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، ويمتنع عليه الحدوث لامتناع العدم عليه[٢]، واستلزام الحدوث سابقه العدم، ولافتقار المحدَث إلى مُحدِث، ولوجوب وجوده بنفسه سبحانه وتعالى[٣].

=**فإن قيل:** ما الفرق بين التحريف والتعطيل ؟

نقول: المراد بالتحريف تغيير معاني الكتاب والسنة، فهذا تحريف، وأما التعطيل فهو النفي، وقد يلزم من التعطيل وجود تحريف، بأنْ يحرِّف النص، وقد يقول أنا لا أُلزَم بالنص ! ولا أُلزَم بالموافقة بينه وبين ما أقول، فيعطِّل وإن لم يحرِّف.

[١] أي بحسب مقتضى لغة العرب.

[٢] فيمتنع عليه أن يكون وُجد بعد أن لم يكن، فهو سبحانه أزلي، وكذلك هو أبدي.

[٣] فكل أمر مُحدَثٍ لابد أن يكون له موجِد ومُحدِث، فلا يمكن أن يكون سبحانه مُحْدَثاً، وإلا للزم عليه أن يكون له محدِث، والله هو محدِث المخلوقات.

ومذهب السلف بين التعطيل وبين التمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه[١]، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ فيعطلون أسماءه الحسنى وصفاته العلى ويحرّفون الكلم عن مواضعه ويلحدون في أسماء الله وآياته[٢].

وكل واحد من فريقي التعطيل والتمثيل فهو جامعٌ بين التعطيل والتمثيل:

أما المعطلون ؛ فإنهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق، ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات، فقد جمعوا بين التمثيل والتعطيل، مثّلوا أولاً وعطلوا آخراً، وهذا تشبيه وتمثيل منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته بالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم، وتعطيل لِمَا يستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة بالله سبحانه وتعالى[٣].

---

[١] فنحن نثبت أن لله ذاتاً ليست كذوات المخلوقين، فهكذا نثبت أن لله صفاتٍ ليست كصفات المخلوقين.

[٢] فعندنا منهجان باطلان مذمومان :

أولاً: التعطيل ؛ بنفي الصفات.

ثانياً: التمثيل ؛ بجعل صفات الله مماثلة لصفات المخلوقين.

واعلم أن كل من قال بالتعطيل فيلزم أنه قال بالتمثيل، لأنه لم ينفِ صفات الله إلا لأنه اعتقد أن صفات الله تماثل صفات المخلوق، وبالتالي نفى هذه الصفات، وكذا لم يقل أحدٌ بالتمثيل إلا وقد قال بالتعطيل، فإذا قال بأن صفة الله تماثل صفة المخلوق فمعناه أنه عطّل جزءاً من صفات الله، لأن صفة الله هي الصفة الكاملة، وأما صفة المخلوق فهي صفة ناقصة، فهو عطّل الكمال عند الخالق ؛ ولذلك فمقالة التعطيل تستلزم التمثيل، ومقالة التمثيل تستلزم التعطيل.

[٣] فشبّهوا هذه الصفات بصفات المخلوق فعطّلوا.

فإنه إذا قال القائل لو كان الله فوق العرش للزم إما أن يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساوياً، وكل ذلك محال، ونحو ذلك من الكلام ! فإنه لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأي جسم كان على أي جسم كان، وهذا اللازم تابع لهذا المفهوم، أما استواء يليق بجلال الله ويختص به فلا يلزمه شيء من اللوازم الباطلة التي يجب نفيها[١].

وصار هذا مثل قول الممثل إذا كان للعالم صانع، فإما أن يكون جوهراً أو عَرَضاً، وكلاهما محال[٢]، إذ لا يعقل موجود إلا هذان، أو قوله إذا كان مستوياً على العرش فهو مماثل لاستواء الإنسان على السرير أو الفُلْك، إذ لا يُعلم الاستواء إلا هكذا[٣].

---

[١] هذه من مقالاتهم من أجل نفي الاستواء، فهُم فَهِمُوا الاستواء على أنه يماثل استواء المخلوق، وبالتالي فهذا الفهم مبني على أساس باطل وهو التمثيل، فنقول لا تمثِّل صفات الله بصفات المخلوق.

[٢] الممثل في كلام المؤلف هو الملحد النافي لوجود الله وهو يريد نفي وجود الله، فهو قال لو كان للكون صانع فإما أن يكون جوهراً أو عَرَضاً، والعرض لا يصح أن يكون صانعاً، والجوهر لابد له من صانع، فنقول هذا فهمٌ خاطئ منك، لأن الجوهر والعرض هذه صفات المخلوق، ولا يلزم أن تكون موجودة في الخالق، فهذا التقسيم الذي بَنَيْتَ عليه دليلك ومقدماتك غير مقبول.

[٣] هكذا يقول أهل الباطل من أجل نفي الاستواء، فيمثِّلون أولاً ثم يعطِّلون، فنقول لا يلزم أن يكون الخالق مماثلاً للمخلوق.

فإن كلاهما مَثَّل وكلاهما عَطَّل حقيقة ما وصف الله به نفسه، وامتاز الأول بتعطيل كل مسمى للاستواء الحقيقي، وامتاز الثاني بإثبات استواء هو من خصائص المخلوقين.

والقول الفاصل هو ما عليه الأمة الوسط، من أنَّ الله مستوٍ على عرشه استواءً يليق بجلاله ويختص به[١]، فكما أنه موصوف بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك، ولا يجوز أن يثبت للعلم والقدرة خصائص الأعراض التي كعلم المخلوقين وقدرتهم، فكذلك هو سبحانه فوق العرش ولا يثبت لفوقيته خصائص فوقية المخلوق على المخلوق وملزوماتها[٢].

واعلم أن ليس في العقل الصريح ولا في النقل الصحيح ما يوجب مخالفة الطريقة السلفية أصلاً، لكن هذا الموضع لا يتسع للجواب عن الشبهات الواردة على الحق، فمن كان في قلبه شبهة وأحب حلَّها فذلك سهل يسير.

---

[١] هذا بناء على النصوص الواردة في إثبات الاستواء: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الفرقان: ٥٩]، ولا يقال استولى، لأن استيلاء الله على جميع المخلوقات وليس العرش فقط، واستوى نفسرها بحسب مقتضى لغة العرب، وهي بمعنى علا وارتفع، ولا يلزم من هذا أن نفهم منه أن المستوي محتاج للمستوى عليه، فلا يلزم أن يكون هناك احتياج.

فإن قيل: هل يجوز أن يقال استوى على العرش بغير مماسة ؟

نقول: هذا اللفظ "بغير مماسة" لم يَرِد في الشرع إثباته ولا نفيه، فنسكت عنه.

[٢] فلا نقول بأن علم الله يماثل علم المخلوق فننفيه، بل بينهما الفرق، فهكذا في مسألة الاستواء.

ثم المخالفون للكتاب والسنة وسلف الأمة - من المتأولين لهذا الباب - في أمر مريج[١]، فإن من ينكر الرؤية يزعم أن العقل يحيلها وأنه مضطر فيها إلى التأويل[٢]، ومن يحيل أن لله علماً وقدرة وأن يكون كلامه غير مخلوق ونحو ذلك يقول إن العقل أحال ذلك فاضطر إلى التأويل، بل من ينكر حقيقة حشر الأجساد والأكل والشرب الحقيقي في الجنة يزعم أن العقل أحال ذلك وأنه مضطر إلى التأويل، ومن زعم أن الله ليس فوق العرش يزعم أن العقل أحال ذلك وأنه مضطر إلى التأويل[٣].

ويكفيك دليلاً على فساد قول هؤلاء أن ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل جوَّز أو أوجب ما يدَّعي الآخر أن العقل أحاله، فيا ليت شعري بأي عقل يُوزن الكتاب والسنة، فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال: «أوَكلَّما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد ﷺ لجدل هؤلاء؟!»[٤].

---

[١] هذه من صفات أهل الباطل، أنهم يضطربون، وكذلك يختلفون، بخلاف أهل الحق، فإنهم أهل طمأنينة وأهل اتفاق على الحق.

[٢] فمن يُنكر أن الله يُرى يقول العقل ينفي رؤية العباد لله عز وجل، وبالتالي يؤوِّلون النصوص الواردة في هذا الباب، وآخرون من نفاة الصفات يثبتون الرؤية، ولا يرون في العقل ما يردها.

[٣] إذن كلهم يزعمون أنهم يستندون في النفي إلى العقل، ومع ذلك يختلفون ويضطربون، ثم إذا قلنا أعطونا ضابطاً فيما يتعلق بالعقل الذي يُرَدُّ ويُقبل لم يجدوا لنا ضابطاً صحيحاً.

[٤] إذن فالعقول متفاوتة، فلا يصح أن يُستند إلى ما هو متفاوت.

وكل من هؤلاء مخصوم بما خصم به الآخر، وهو من وجوه :

أحدها: بيان أن العقل لا يحيل ذلك[١].

الثاني: أن النصوص الواردة لا تحتمل التأويل[٢].

الثالث: أن عامة هذه الأمور قد علم أن الرسول ﷺ جاء بها بالاضطرار، كما علم أنه جاء بالصلوات الخمس وصوم شهر رمضان[٣]، فالتأويل الذي يحيلها عن هذا بمنزلة تأويلات القرامطة والباطنية في الحج والصوم والصلاة وسائر ما جاءت به النبوات[٤].

---

[١] هذا الطريق الأول من طرق الرد على مقالة هؤلاء في تأويل نصوص الصفات.

[٢] لأنها تواترت وتتابعت على إثبات المعنى، فحينئذٍ لا يمكن أن تؤول ما تواترت النصوص به، ودلت عليه صراحة.

[٣] "عامة هذه الأمور" يعني من صفات الله عز وجل، فنضطر إلى معرفة أن الرسول ﷺ قد جاء بها كما أننا نضطر إلى معرفة أن من شرع الرسول ﷺ فرضَ خمس صلوات، فهو أمر قطعي جازم لا يحتمل التأويلات.

[٤] القرامطة والباطنية يقولون إن هذه الأسماء –الصلاة والصوم والحج– هي رموزٌ عن معانٍ أخرى، فهم يقولون الصلاة هي ذِكر أئمتنا، ويقولون بأن الصوم هو حفظ أسرارهم، ويقولون بأن الحج هو قَصْدُ مواطنهم، وبالتالي فهم لا يقولون بصلاة ولا بصوم ولا بحج ولا بغيرها من شرائع الإسلام، وهكذا لا زال يوجد طوائف من هؤلاء، فإذا وُجد طوائف يؤوِّلون ما تواترت الشريعة بإثباته، وفَعَلَه النبي ﷺ وتواتر نقلُه عنه، فلا يُستغرَب أن يأتي من يؤول معاني الكتاب والسنة في صفات الباري جل وعلا ويفسرها بغير مراد الله منها.

الرابع: أن يبين أن العقل الصريح يوافق ما جاءت به النصوص، وإن كان في النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن درك تفصيله، وإنما عقله مجملاً ؛ إلى غير ذلك من الوجوه.

على أن الأساطين من هؤلاء والفحول معترفون بأن العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية، وإذا كان هكذا فالواجب تلقِّي علم ذلك من النبوات على ما هو عليه.

ومن المعلوم للمؤمنين أن الله تعالى بعث محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيداً، وأنه بيَّن للناس ما أخبرهم به من أمور الإيمان بالله واليوم الآخر، والإيمان بالله واليوم الآخر يتضمن الإيمان بالمبدأ والمعاد، وهو الإيمان بالخلق والبعث، كما جُمِعَ بينهما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨][١]، وقال تعالى: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [لقمان: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [الروم: ٢٧].

وقد بَيَّن الله تعالى على لسان رسوله ﷺ من أمْرِ الإيمان بالله واليوم الآخر ما هدى الله به عباده وكشف به مراده، ومعلومٌ للمؤمنين أن رسول الله ﷺ أعلم بذلك من غيره، وأنصح للأمة من غيره، وأفصح من غيره عبارة وبياناً، بل هو أعلم الخلق بذلك وأنصح الخلق للأمة وأفصحهم،

---

[١] هناك نصوص كثيرة تجمع بين الإيمان بالله والإيمان باليوم الآخر.

وقد اجتمع في حقه ﷺ كمال العلم والقدرة والإرادة[١].

ومعلومٌ أن المتكلم والفاعل إذا كمل علمه وقدرته وإرادته كمل كلامه وفعله، وإنما يدخل النقص إما من نقص علمه، وإما من عجزه عن بيان علمه، وإما لعدم إرادته البيان[٢].

والرسول ﷺ هو الغاية في كمال العلم والغاية في كمال إرادة البلاغ المبين والغاية في القدرة على البلاغ المبين، ومع وجود القدرة التامة والإرادة

---

[١] فهذه ثلاث صفات في النبي ﷺ :

أولاً: أنه أعلم بصفات الله من غيره من البشر.

ثانياً: أنه أنصح للناس، فلا يوجد من هو أنصح منه من البشر.

ثالثاً: أنه قد أوتي الفصاحة والبيان والقُدرة على توضيح المعاني بالألفاظ، وبالتالي لا نحتاج إلى أن نخالف كلام هذا النبي الكريم ﷺ.

وهنا أمر رابع: ألا وهو أنه يريد هداية الخلق إلى الحق.

[٢] إذن عندنا ثلاثة أسباب تجعل الكلام خاطئاً :

أولها: أن يكون المتكلم غير عالم، وبالتالي يكون كلامه مخالفاً للواقع لعدم علمه، وهذا السبب ليس موجوداً في النبي ﷺ.

ثانيها: العجز عن البيان، بأن يكون عالماً لكنه غير قادر على إيصال المعلومة والتكلم بها، وهذا ليس في النبي ﷺ، فقد أوتي جوامع الكَلِم ﷺ.

ثالثها: أن يكون المتكلم عالماً بالحق قادراً على التعبير عنه لكنه ليس بناصح، ولا يريد وصول الناس للحق، فيغش الخلق ويضلهم، وهذه ليست في النبي ﷺ .

الجازمة يجب وجود المراد، فعُلِمَ قطعاً أن ما بينه من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر حصل به مراده من البيان، وما أراده من البيان هو مطابق لعلمه، وعلمه بذلك هو أكمل العلوم، فكل من ظن أن غير الرسول ﷺ أعلم بهذه منه أو أكمل بياناً منه أو أحرص على هدي الخلق منه فهو من الملحدين، لا من المؤمنين، والصحابة والتابعون لهم بإحسان ومن سلك سبيل السلف هم في هذا الباب على سبيل الاستقامة[١].

---

[١] فطريقة النبي ﷺ هي طريقة الاستقامة، وهذه الطريقة قد سار عليها سلفنا الصالح الصحابة ﷺ، وسار عليهم التابعون وتابعو التابعين، ووُجد من ينحرف عن هذه السبيل، وانحرافهم هو بناء على توهم وجود هذه الأنواع الثلاثة من الصفات ؛ فبعضهم قال: بأن الرسول لا يعلم، وبعضهم قال: بأن الرسول يعلم لكنه لم يبيِّن، وبعضهم قال: يعلم ولكنه لم ينصح للأمة، وسنأتي إلى بيان أنواع هذه الفرق الثلاث إن شاء الله.

أسأل الله جل وعلا أن يرزقنا الإيمان، وأن يجعلنا من أهل اليقين، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح والنية الصادقة، كما أسأله سبحانه أن يُصلح أحوال الأمة وأن يردهم إلى دينه رداً جميلاً، هذا والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

❖ تقدَّم ذكر أهمية الاعتناء بتثبيت المعتقد، وأنه هو الأساس الذي يُبنى عليه غيره من مسائل الشرع، وذكرنا أن مسائل صفات رب العزة والجلال يترتب عليها ثمرات عظيمة ؛ من تصديق كلام الله وكلام رسوله ﷺ، ويترتب عليه أيضاً ما يتعلق باعتقادات العبد المتعلقة بالخالق جل وعلا، من جهة مخافته سبحانه وتعالى وإجلاله ورجائه ودعائه ونحو ذلك، فليس البحث فيها تفريقاً=

=للأمة، بل هو إعادة للأمة إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وكذلك يترتب عليه تعليق قلوب العباد بخالقهم سبحانه.

وتقدَّم معنا بيان أن خير المناهج في هذا منهج سلف الأمة، فهم أعلم الناس في هذا الباب، وطريقتهم أسلم الطرائق وأحكمها، وأقمنا الأدلة المبيِّنة لذلك، ووضَّحنا الآثار المترتبة على هذا، وفرَّقنا بين منهج أهل السنة من سلف الأمة ومن تَبِعَهم وبين غيرهم، فهم يحكِّمون النصوص ولا يقدِّمون عليها غيرها، وكلامهم مختصر، وكلامهم فيه الشفاء وفيه الهداية، ويترتب عليه اجتماع كلمة الناس وتآلف قلوبهم، ويترتب عليه موفقة الكتاب والسنة، وتعظيم هذين الأصلين وتقديمهما على ما سواهما.

❖ وهنا نتكلم بإذن الله عز وجل على مناهج المنحرفين في هذا الباب، فإن الذين انحرفوا فيما يتعلق بأخبار الله عز وجل عن أسمائه وصفاته على ثلاثة مناهج:

المنهج الأول: أهل التخييل ؛ الذين يقولون ما أخبر الله وما أخبر به رسوله ﷺ لا حقيقة له، وإنما هو من باب التخييل من أجل جعْلِ الناس يُقْدِمون على طاعة الله، فيقولون كلام الله ليس على حقيقته، وإنما أراد أن يخيِّل على الناس ليظنوا ما ليس بواقع ! فكأنهم يقولون بأن الله ورسوله لم يصدُقا في خبرهما، وإنما أخبروا عن أشياء غير واقعة.

بل تدرَّج بعضهم في هذا المنهج حتى شمل أحكام الدين وأحكام الفروع، فقال بأن ما أمر الله ورسوله به ليس له حقيقة، وإنما يخيِّلُ به على الناس، فالحج لا يراد به زيارة هذه المواطن في أوقات مخصوصة، والزكاة لا يراد بها إخراج جزء من المال، والصوم لا يراد به إمساك النهار عن المفطِّرات من مأكل ومشرب، وهكذا. =

=وبعضهم يجعل هذا في عامة الناس، وبالتالي يُبطِلون أحكام الشريعة باسم الإسلام، وأن الله لم يُرد حقائق هذه الألفاظ، وإنما أراد أن يخيل على بعض الناس.

وهناك طوائف منهم قالوا بمثل هذا في خاصة الناس، فقالوا الخاصة وأولياء الأولياء وخاصة الأولياء هؤلاء لا يخاطَبون بتكاليف الشريعة لأنهم يعلمون أن الله إنما أراد أن يخيِّل على الناس بمثل هذا، وتناسوا أن رسول الله ﷺ كان أكثر الناس حرصاً على المحافظة على شعائر هذا الدين، فكان يصلي صلاة الليل حتى تَرِمَ قدماه ﷺ، وكان يحافظ على الصلوات جماعة في المسجد، ولم يكن يترك شيئاً من الشعائر الظاهرة لدين الإسلام، فالقول بهذا المنهج هو تخوينٌ لله ولرسوله ﷺ.

المنهج الثاني: أهل التجهيل ؛ الذين يقولون بأن رسول الله ﷺ كان جاهلاً بصفات الله عز وجل، فأخباره لم توافق الحق والواقع لأنه يجهل ذلك، وهم يصرِّحون بذلك، وليس هو لازم مذهبهم، وهذا لاشك أنه منهج باطل، وكل من تصوَّره من أهل الإسلام فإنه لا يَقْبَل به، بل يردَّه.

المنهج الثالث: أهل التأويل ؛ الذين يقولون بأن الله ورسوله ﷺ كانوا يعلمون الحق ولم يُريدوا التخييل والإخبار بخلاف الواقع، وإنما أرادوا معانيَ باطنة بهذه الألفاظ، بحيث يقولون بأن نصوص الكتاب والسنة إنما أريدَ بها أن تفسَّر بمجازات اللغة وبالوحشي من كلام العرب، ونحو ذلك من الألفاظ المستغرَبة البعيدة.

والمؤلف قد بيَّن بطلان هذا المنهج، وقد بيَّن أن منهج أهل التأويل هو في حقيقته مخالف لكون القرآن والسنة من أفصح الكلام، ولكون القرآن والسنة إنما جاء بلغة العرب التي تُفهَم بحسب ظواهر النصوص، كما هو شأن أهل اللغة، فإنه يفهم بعضهم كلام بعض بناء على ظاهر اللفظ. =

=والتأويل الذي ساروا عليه – بصرف الألفاظ عن معانيها الظاهرة إلى معانٍ خفيَّة – كما أنه يخالف لغة العرب فهو يخالف كون القرآن والسنة قد صرَّحا بهذه الصفات في مواطن عديدة، وفي بعض هذه المواطن لا تَحْتِمل أن يقال فيها بالتأويل، فمثلاً قد يأتي بعضهم إلى صفة "اليد" التي أثبتها الله عز وجل لنفسه، فيقول هذا يقتضي أننا لو أثبتنا اليد لكن هناك مماثلة بين الخالق والمخلوق، وهذا كما أنه مقالة باطلة فهي مقالة فاسدة، أما بطلانها فلأن الأيدي كما نعلم من المشاهَد هي متفاوتة، ففرقٌ بين يد الكائن الصغائر وبين يد الكائن الكبير، فبينهما تفاوت، فإذا كان هذا التفاوت بين مخلوق ومخلوق فلاشك أن التفاوت بين المخلوقات والخالق سبحانه وتعالى أعظم بكثير، مما يدل على أن الإثبات للصفة لا يستلزم مماثلة المخلوق.

وأما كون هذه المقالة فاسدة فإنه ليس من مقتضى إثبات أصل الصفة إثبات كمالها، فعند الناس حياة؛ وتتفاوت حياة المريض عن حياة الصحيح عن حياة الْمُغْمَى عليه عن حياة النائم، وبالتالي فوجود صفة "الحي" لا يعني أن من كان متصفاً بهذه الصفة فهو يماثِل غيره فيها.

ولذلك فلابد أن يكون هناك شيء يقولونه ؛ فبالنسبة لله عز وجل يلزمهم بمقتضى مقالتهم أن يكونوا متناقضين فيها، فإن هؤلاء يثبتون وجود الباري سبحانه وتعالى، والمخلوق موجود، فعلى كلامهم ينبغي أن ننفي صفة الوجود عن الله لأن المخلوق موجود، ولاشك أن هذه المقالة لا يقولون بها، فإذا قالوا بأن الوجود هنا يخالف الوجود هناك، فالوجود بالنسبة للخالق يخالف الوجود بالنسبة للمخلوق، فليكن بقية الصفات كذلك.

وهكذا القول بالتأويل ينفيه ما صُرِّح به في مواطن أخرى من كتاب الله عز وجل من التصريح بإثبات الصفة، والإتيان بقرائن تؤكد القول بإثباتها،=

=والمعنى الباطل الذي نفوا الصفة من أجله لا يدل عليه إثبات الصفة، فإنهم مثلاً في إثبات صفة اليد إذا قالوا بأن قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] لا يمكن أن تكون اليد فوق اليد، فنقول هذا نتيجة فهمك الخاطئ، فإنك ظننت أن الفوقية تقتضي المماسة والمباشرة، وليس من معنى الفوقية في لغة العرب ذلك، فهذه السماوات فوق الأرضين، وهي ليست مماسة أو مباشرة لها، ولا يقتضي أن تكون على وزنها وعلى كِبَرهـا وحجمها، فلا يلزم من الفوقية مماثلة.

وإذا رجعنا إلى نصوص أخرى وجدناها صريحة في إثبات هذه الصفة، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فهنا ثَنَّى اليد، ومن مقتضى التثنية أنْ لا يراد بها تلك التأويلات التي فسروها بها، من القوة أو النعمة أو نحو ذلك، فإن التثنية تقتضي أن لا يكون المراد بلفظ "اليد" القوة ولا تلك التأويلات الأخرى التي فسروا هذا اللفظ بها.

ويدلك على ذلك أن الله عز وجل لَمَّا ذكر عن اليهود مقالتهم الشنيعة: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، ردَّ عليهم في لفظة: (مغلولة)، ولم يرد عليهم في لفظة "يد"، بل لَمَّا حُكي للنبي ﷺ أن اليهود يقولون بإثبات اليد ضحك ﷺ إقراراً لمقالتهم[1]، ولم يُنكِر عليهم تلك المقالة، وإنما أنكرت النصوص وصفهم ليد الله بأنها مغلولة. =

(١) أخرج البخاري في الصحيح (٤٨١١) ومسلم في الصحيح (٢٧٨٦)، كلاهما عن عبدالله بن مسعود ﷺ قال: (جاء حبر من الأحبار إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا محمد، إنا نجد أن الله يجعل السموات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلائق على إصبع، فيقول: أنا الملك، فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه، تصديقاً لقول الحبر، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

=وهكذا إذا قالوا بأن قوله تعالى [وَجَاءَ رَبُّكَ] يراد به "جاء أمر ربك" رجعنا إلى آيات أخرى غايرت بين مجيء الله ومجيء بعض آياته، كما في آخر سورة الأنعام: قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]. فإنها قد غايرت بين مجيء الله ومجيء بعض آياته، وبالتالي فلا يصح أن يفسَّر قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، بأن المراد به جاء أمر ربك، ثم القرآن عربي فصيح، فينبغي أن يُفهم بمقتضى لغة العرب.

هذه المقالة – مقالة التأويل – هي في أصلها حرفٌ للفظ التأويل عن معناه في اللغة، فإن التأويل في لغة العرب يراد به ما يؤول إليه أمر الشيء ويصير إليه في آخر أمره، قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣]، يعني ما يؤول إليه حقيقة الأمر من إثبات يوم القيامة، فهذا هو المراد بالتأويل في لغة العرب، وقد يراد بها التفسير.

أما أن يراد بالتأويل صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى معنى مرجوح لمجرد خيالات وشبهات تلقيها الشياطين في قلوب الناس فهذا ليس من معنى التأويل في لغة العرب، وليس من فهم العرب للكلام العربي.

ولعلنا أن نقرأ إن شاء الله كلام الشيخ الله رحمه فيما يتعلق بطرائق المنحرفين في هذه الأبواب، أسأل الله جل وعلا أن يوفِّقنا وإياكم لخيري الدنيا والآخرة، وأن يجعلنا وإياكم من الهداة المهتدين.

وأما المنحرفون عن طريقهم فهم ثلاث طوائف[١]: أهل التخييل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل.

١) فأهل التخييل: هم المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من متكلم ومتصوف، فإنهم يقولون إن ما ذكره الرسول ﷺ من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر إنما هو تخييل للحقائق لينتفع به الجمهور، لا أنه يُبيِّن به الحق، ولا هدى به الخلق، ولا أوضح الحقائق[٢].

ثم هم على قسمين :

(أ) منهم من يقول إن الرسول ﷺ لم يعلم الحقائق على ما هي عليه[٣]، ويقولون إن من الفلاسفة الإلهية من عَلِمها، وكذلك من الأشخاص الذين يسمونهم أولياء من علمها، ويزعمون أن من الفلاسفة أو الأولياء من هو أعلم بالله واليوم الآخر من المرسلين[٤]،

---

[١] يعني عن طريق السلف الذين يعظِّمون النصوص ويؤمنون بظواهرها، فالذين انحرفوا عن هذا الطريق هم ثلاث طوائف.

[٢] فأهل التخييل يقولون بأن الله لم يصدُق في كلامه، وإنما أراد أن يضع خيالات أمام الناس تنشِّطهم على الأفعال، فكأنهم يقولون بكذب الله ! تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

[٣] فيقولون بأن الرسول ﷺ جاهل ! تنزَّه ﷺ عن وصفهم بأنهم جاهل.

[٤] فادعوا بأن فلاسفتهم أعلم من رسول الله بدين الله وصفات الله، ولذلك قال بعضهم بأن الأولياء أفضل من الأنبياء ! أعوذ بالله من مقالتهم.

وهذه مقالة غلاة الملحدين من الفلاسفة والباطنية، باطنية الشيعة وباطنية الصوفية[١].

(ب) ومن منهم من يقول بل الرسول عَلِمَها لكن لم يُبيِّنها، وإنما تكلم بما يناقضها، وأراد من الخلق فَهْمَ ما يناقضها، لأن مصلحة الخلق في هذه الاعتقادات التي لا تطابق الحق[٢].

ويقول هؤلاء يجب على الرسول أن يدعو الناس إلى اعتقاد التجسيم مع أنه باطل، وإلى اعتقاد معاد الأبدان مع أنه باطل، ويخبرهم بأن أهل الجنة يأكلون ويشربون مع أن ذلك باطل، لأنه لا يمكن دعوة الخلق إلا بهذه الطريق التي تتضمن الكذب لمصلحة العباد ؛ فهذا قول هؤلاء في نصوص الإيمان بالله واليوم الآخر[٣].

---

[١] "الباطنية" سُموا بهذا الاسم لأنهم يزعمون بأن الدين له ظاهر وله باطن، فالظاهر يخاطَب به عموم الناس، وأما الباطن فلا يعرفه إلا الخواص، وهذا من الكذب على دين الله، فإن دين الله كله واضح ظاهر، لا خفاء فيه، ولا إلباس فيه على الناس.

[٢] فعلى دعواهم يكون الرسول ﷺ كاذباً على الناس.

[٣] فيقولون لا يوجد هناك يوم آخر، ولكنه دعا الناس إلى الإيمان باليوم الآخر من أجل أن يخافوا من عقوبة اليوم الآخر، وإلا فلا يوجد عقاب في الآخرة، هكذا يقول بعض الباطنية، وهذا لاشك أنه كذب وتزوير وليس من الحق في شيء.

وأما الأعمال فمنهم من يقرها، ومنهم من يجريها هذا المجرى ويقول إنما يؤمر بها بعض الناس دون بعض، ويؤمر بها العامة دون الخاصة[١]، وهذه طريقة الباطنية الملاحدة والإسماعيلية ونحوهم[٢].

٢) وأما أهل التأويل: فيقولون إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول ﷺ أن يعتقد الناس الباطل، ولكن قصد بها معاني ولم يبين لهم تلك المعاني ولا دلَّهم عليها، ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها، ومقصوده امتحانهم وإتعاب أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه ويعرفوا الحق من غير جهته، وهذا قول المتكلمة والمعتزلة ومن دخل معهم في شيء من ذلك[٣].

---

[١]فمن الباطنية من يقر بالأعمال الظاهرة، فيقول بأن خبر الله عن الصلاة والزكاة والصوم والحج صحيح ويراد به ظاهره، ومنهم من قال بل هذه الأمور لا يراد بها ظاهرها، ولذلك فبعض الطوائف لا يصومون ولا يصلون ولا يحجون، ويزعمون أن طريقتهم هي طريقة الإسلام، وهذا كذبٌ على الله وعلى رسوله، وهو مخالف لهدي النبي ﷺ، ومنهم من يقول يخاطب بها العامة دون الخاصة.

[٢] فهؤلاء يؤوِّلون الأعمال ويقولون بأنه لا يوجد بعث، وأن البعث هو الاستيقاظ من النوم ونحو ذلك.

❖ فهذا هو الصنف الأول، أهل التخييل، الذين يقولون: «إن الله إنما أخبر بهذه الأمور من باب التخييل على الناس».

[٣] فيقولون معناها الظاهر باطل، ولكن هناك معنى خفي أراده الله وأراده رسوله ﷺ يراد من العباد أن يجتهدوا للوصول إليه.

والذين قصدنا الرد عليهم في هذه الفتيا هم هؤلاء[١]، إذ كان نفور الناس عن الأوَّلين مشهوراً، بخلاف هؤلاء[٢]، فإنهم تظاهروا بنصر السنة في مواضع كثيرة، وهم في الحقيقة لا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا، ولكن أولئك الفلاسفة ألزموهم في نصوص المعاد نظير ما ادعوه في نصوص الصفات[٣]، فقالوا لهم نحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بمعاد الأبدان، وقد علمنا الشُّبَه المانعة منه.

وأهل السنة يقولون لهؤلاء ونحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بإثبات الصفات، ونصوص الصفات في الكتب الإلهية أكثر وأعظم من نصوص المعاد.

ويقولون لهم معلوم أن مشركي العرب وغيرهم كانوا ينكرون المعاد، وقد أنكروه على الرسول وناظروه عليه، بخلاف الصفات، فإنه لم ينكر شيئاً منها أحدٌ من العرب.

فعُلم أن إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمعاد، وأن إنكارها المعاد أعظم من إنكار الصفات، وكيف يجوز مع هذا أن يكون ما أخبر به من الصفات ليس كما أخبر به، وما أخبر به من المعاد هو على ما أخبر به؟!

---

[١] فالمؤلف أراد أن يرد على أهل التأويل الذين يصرفون القرآن والسنة عن معانيها مما في لغة العرب باستعمال وحشي الكلام.

[٢] فأهل التخييل قولهم باطل، ويعلم من عنده أدنى نسبة من دين الإسلام بطلان قولهم، لكن مقالة أهل التأويل قد تَرُوج على بعض أهل الإسلام.

[٣] فإذا كانوا يقولون بأن نصوص الصفات ليست على ظاهرها فيلزمهم أن يقولوا بأن نصوص إثبات المعاد ليست على ظاهرها.

وأيضاً فقد عُلم أنه ﷺ قد ذمَّ أهل الكتاب على ما حرَّفوه وبدَّلوه، ومعلوم أن التوراة مملوءة من ذكر الصفات، فلو كان هذا مما حرف وبدل لكان إنكار ذلك عليهم أولى[١]، فكيف وكانوا إذا ذكروا بين يديه الصفات يضحك تعجباً منهم وتصديقاً لهم؟(١) ولم يَعِبْهُم قط بما تعيب النفاةُ لأهل الإثبات، مثل لفظ التجسيم والتشبيه ونحو ذلك،

بل عابهم بقولهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤][٢]، وقولهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١][٣]، وقولهم: «استراح لَمَّا خلق السماوات والأرض»، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨][٤].

---

[١] فالتوراة والإنجيل فيها ذِكرٌ كثير لصفات الله عز وجل، ولم يذمهم ولم يذم فعلهم بوجود هذه الصفات في التوراة والإنجيل، بل أثبت ما في هذين من إثبات الصفات، وإنما نفى ما كَذَبوا به على الله وعلى رسوله ﷺ من بعض الصفات، فلو كان كل ما فيها باطلاً لأنكرها جميعاً.

[٢] فهو عابهم على قولهم: ﴿مَغْلُولَةٌ﴾، أما إثبات اليد فلم يُنكِر عليهم فيه.

[٣] فلَمَّا ردَّ عليهم في هذه المقالة دل على أن كل مقالة باطلة يُرَدُّ عليهم فيها، وأن ما لم يُرَدَّ عليهم فيه مما يُثبت من صفات الله فإنهم لم يخالفوا الصواب فيه.

[٤] ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ يعني من تعبٍ بعد خلق السماوات والأرضين، رداً على أولئك الذين يقولون بأنه لَمَّا خلق السماوات والأرض تعب فاستراح.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨١١)، ومسلم (٢٧٨٦).

والتوراة مملوءة من الصفات المطابقة للصفات المذكورة في القرآن والحديث، وليس فيها تصريح بالمعاد كما في القرآن، فإذا جاز أن نتأول الصفات التي اتفق عليها الكتابان فتأويل المعاد الذي انفرد به أحدهما أولى، والثاني مما يعلم بالاضطرار من دين الرسول ﷺ أنه باطل فالأول أولى بالبطلان.

٣) وأما الصنف الثالث ؛ وهم أهل التجهيل: فهم كثير من المنتسبين إلى السنة وأتباع السلف، يقولون إن الرسول ﷺ لم يكن يعرف معاني ما أنزل الله عليه من آيات الصفات، ولا جبريل يعرف معاني تلك الآيات، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك، وكذلك قولهم في أحاديث الصفات إن معناها لا يعلمه إلا الله، مع أن الرسول تكلم بهذا ابتداءً، فعلى قولهم تكلم بكلام لا يعرف معناه[١].

وهؤلاء يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، فإنه وقف كثير من السلف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وهو وقفٌ صحيح، لكن لم يفرقوا بين معنى الكلام وتفسيره وبين التأويل الذي انفرد الله تعالى بعمله، وظنوا أن التأويل المذكور في كلام الله تعالى هو التأويل المذكور في كلام المتأخرين، وغلطوا في ذلك[٢].

---

[١] أهل التجهيل هم المفوِّضة الذين يقولون بأن نصوص الصفات ليس لها معانٍ، بل نثبت اللفظ وننكر المعنى، لأنَّنا نجهل معاني هذه الصفات، والصواب: «إثبات مقتضى هذه الصفات بناء على لغة العرب».

[٢]فظنوا أن قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ دليل على أن معاني الصفات لا يعلمها أحد إلا الله، والصواب أن قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ﴾ "وما يعلم تأويله" أي حقيقته التي يؤول إليها: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وأما معاني الصفات فإنها لا تدخل هنا، كما أن معاني الكتاب الظاهرة لا تدخل في هذا اللفظ.

فإن التأويل يراد به ثلاث معانٍ :

فالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين هو: «صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك»[١]، فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلاً على اصطلاح هؤلاء، وظنوا أن مراد الله بلفظ التأويل ذلك، وأن للنصوص تأويلاً مخالف لمدلولها لا يعلمه إلا الله، أو يعلمه المتأولون[٢].

ثم كثير من هؤلاء يقولون تُجرَى على ظاهرها، فظاهرها مراد، مع قولهم إن لها تأويلاً بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله ! وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى السنة من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم[٣].

---

[١] فهذا هو أحد معاني التأويل، وهذه ليست دلالة لغوية، فإن التأويل في لغة العرب لا يراد به هذا المعنى، ومن أمثلة التأويل على هذا المعنى أن يفسَّر قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]: بأن المراد به «جرحَه بجروح الحكمة»، فيقال فرقٌ بين "التكليم" وبين "الكَلْم" الذي هو الجرح، وبالتالي فأنت صرفتَ لفظة "التكليم" عن معناها اللغوي الراجح إلى معانٍ أخرى غير مرادة بهذا اللفظ، وبالتالي فإنه يكون مردوداً، فإنه لا يجوز صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى مرجوح إلا بدليل، والأدلة تدل على إثبات المعنى الأصلي لهذا اللفظ ولا تنفِيه عنه.

[٢] وهذا خطأ، فإن المراد بقوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ أي حقيقته التي يؤول إليها.

[٣] فكيف يقال بأن معناها الظاهر مرادٌ ثم يقولون لا نعرف هذا المعنى الظاهر ؟! فإن مقتضى إثباتَ معناها الظاهر إثباتُ معناها بمقتضى لغة العرب.

والمعنى الثاني أن التأويل هو «تفسير الكلام، سواء وافق ظاهره أو لم يوافقه»، وهذا هو التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين وغيرهم، وهذا التأويل يعلمه الراسخون في العلم[١]، وهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٨][٢]، كما نُقل ذلك عن ابن عباس ومجاهد ومحمد بن جعفر بن الزبير ومحمد بن إسحاق وابن قتيبة وغيرهم.

وكلا القولين حق باعتبار، كما قد بسطناه في مواضع أُخَر، ولهذا نُقل عن ابن عباس هذا وهذا، وكلاهما حق.

والمعنى الثالث أن التأويل هو: «الحقيقة التي يؤول الكلام إليها، وإن وافقت ظاهره»، فتأويل ما أُخْبِر به في الجنة من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك هو الحقائق الموجودة أنفسها[٣]، لا ما يتصور من معانيها في الأذهان ويعبر عنه باللسان، وهذا هو التأويل في لغة القرآن، كما قال تعالى عن يوسف عليه السلام أنه قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا﴾ [يوسف: ١٠٠][٤]، وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ

---

[١] فإن الراسخين في العلم يعلمون تفسير القرآن.

[٢] فالراسخون في العلم يعلمون أيضاً تأويله على هذه القراءة.

[٣] يعني التي توجَد في يوم القيامة.

[٤]أي الحقيقة التي آل إليها الكلام، فقد رأى في أول زمانه أن الشمسَ والقمر والكواكب تسجد له، فحقيقة هذا أن يسجد له أبواه وإخوته، وهذا وقع في آخر زمانه بعد سنين من الرؤيا الأولى.

﴿وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩][١]؛ وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله.

فتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله بعلمها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف كمالك وغيره: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول»، فالاستواء معلومٌ يُعلم معناه ويفسَّر ويُترجم بلغة أخرى، وأما كيفية ذلك الاستواء فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى[٢].

وقد رُوي عن ابن عباس ﵄ ما ذكره عبدالرزاق وغيره في تفسيرهم عنه أنه قال: (تفسير القرآن على أربعة أوجه؛ تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله عز وجل من ادعى علمه فهو كاذب)[٣].

---

[١] ﴿وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ أي أفضل عاقبة فيما يؤول إليه الحال ويرجع إليه.

[٢] قوله: «الاستواء معلوم والكيف مجهول» أي نعرف معناه بلغة العرب، فإن الاستواء في لغة العرب له معانٍ منها العلو والارتفاع، وأما كيفية الاستواء فهذا لا نعرفه، لعدم ورود دليل من الشرع يدلنا على كيفية الاستواء، فمن أثبت كيفية معينة للاستواء قلنا هذا من القول على الله بلا علم.

[٣] فمثلاً:

١) جاء في النصوص إثبات الأرض والسماوات، فهذا يعلمه كل أحد.

٢) وجاء قوله تعالى: ﴿مِشۡكَوٰةٖ﴾ [النور: ٣٥]، وقوله: ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٢٤]، فهذا نحتاج إلى تفسيره، وتفسيره يعلمه العلماء.

٣) وهناك ما يُعلم تفسيره بمقتضى لغة العرب، فهناك كلمات عربية، فقوله: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلۡعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤] نعلمه بمقتضى لغة العرب.

٤) وهناك تفسير استأثر الله بعلمه، مثل كيفية الصفات، فهذا لا نعلمه، فقد استأثر الله بعلمه..

وهذا كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧][١]، وقال النبي ﷺ: **(يقول الله: أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عَيْن رأتْ، ولا أذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَر على قَلْب بَشَر)**(١)، وكذلك عِلْم الساعة[٢] ونحو ذلك، فهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، وإن كنا نفهم معاني ما خوطبنا به ونفهم من الكلام ما قُصِدَ إفهامنا إياه، كما قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، فأمر بتدبر القرآن كله لا بتدبر بعضه.

وقال أبو عبدالرحمن السلمي حدثنا الذين كانوا يُقرؤوننا القرآن؛ عثمان بن عفان وعبدالله بن مسعود وغيرهما: (أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً)، وقال مجاهد: «عرضتُ المصحف على ابن عباس رضي الله عنهما من فاتحته إلى خاتمته، أقف عند كل آية،

---

[١] "وهذا" يعني الصنف الأخير، وهو الذي لا يعلمه إلا الله، له أمثلة، منها ما ذكره تعالى بقوله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، فحقائق النعيم الذي يكون لأهل الإيمان في الآخرة فهذا لا يعلمه إلا الله.

[٢] فمتى تقوم الساعة؟! لا يعلمه إلا الله.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في الصحيح (٣٢٤٤) وأخرجه مسلم في الصحيح (٢٨٢٤)، كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أسأله عنها»، وقال الشعبي: «ما ابتدع أحدٌ بدعة إلا وفي كتاب الله بيانها»، وقال مسروق: «ما قال أصحابُ محمد ﷺ عن شيء إلا وعِلْمُه في القرآن، ولكن عِلْمُنا قَصُرَ عنه»؛ وهذا بابٌ واسعٌ قد بُسط في موضعه[١].

والمقصود هنا التنبيه على أصول المقالات الفاسدة التي أوجبت الضلال في باب العلم والإيمان بما جاء به الرسول ﷺ، وأن من جعل الرسول غير عالم بمعاني القرآن الذي أُنزل إليه، ولا جبريل جعله غير عالم بالسمعيات، لم يجعل القرآن هدى ولا بياناً للناس[٢].

ثم هؤلاء ينكرون العقليات في هذا الباب بالكلية، فلا يجعلون عند الرسول ﷺ وأمته في باب معرفة الله عز وجل لا علوماً عقلية ولا سمعية، وهم قد شاركوا في هذا الملاحدة من وجوه متعددة، وهم مخطئون فيما نسبوه إلى الرسول ﷺ وإلى السلف من الجهل، كما أخطأ في ذلك

---

[١] إذن هذا من الصنف الآخر، وهو الذي يُعلَم، ولذلك أمر الله بتدبر القرآن، ولم يأمر بتدبر القرآن إلا لأنه يمكن أن يُعلم معناه، وإلا كيف يُؤْمَر بتدبر ما لا يُعلَم معناه !.

[٢] ولاشك أن القرآن هدى للمتقين وبيان للحق وتوضيح له، ومن قال بأن ما في القرآن لا يراد به ظاهره جعل ما في القرآن من أسباب الضلال ولم يجعله من أسباب الهدى، لأنه يقول من آمن به على ظاهره فهو ضال مخالف للصواب، ويلزم على قوله أن عدم إنزال القرآن أفضل للناس من إنزاله ! تعالى الله وكتابه عن هذه المقالة الفاسدة.

أهل التحريف والتأويلات الفاسدة وسائر أصناف الملاحدة[١].

ونحن نذكر من ألفاظ السلف بأعيانها، وألفاظ من نقل مذهبهم، بحسب ما يحتمله هذا الموضع ما يُعلم به مذهبهم[٢].

روى أبوبكر البيهقي في الأسماء والصفات بإسناد صحيح عن الأوزاعي قال: «كنا والتابعون متوافرون نقول إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمــن بما وردت به السنة مــن صفاته»[٣]، فقد حكى الأوزاعي - وهو أحد الأئمة الأربعة في عصر تابعي التابعين، الذين هم مالك إمام أهل الحجاز، والأوزاعي إمام أهل الشام، والليث إمام أهل مصر، والثوري إمام أهل العراق - حكى شُهرة القول في زمن التابعين بالإيمان بأن الله فوق العرش، وبصفاته السمعية[٤].

---

[١] فالقرآن والسنة فيها حُجَج عقلية وأدلة عقلية، فهم يقولون ما في القرآن والسنة لا نعمل به وإنما نعمل بعقولنا، ولم يعرفوا أن أعلى الأدلة العقلية توجد في الكتاب والسنة.

[٢] يريد المؤلف الآن أن ينقل من أقوال أئمة الأمة في العصور الثلاثة الفاضلة ما يدل على أنهم كانوا يثبتون الصفات ويصفون الله بها، وأنهم لم يكونوا يتوقفون في وصف الله بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ.

[٣] إذن كان السلف يثبتون لله الصفات والعلو، وكانوا يثبتون الاستواء على العرش، وهذا هو مذهب التابعين قاطبة بلا استثناء.

[٤] أي صفاته التي دل على ثبوتها النص من الكتاب والسنة، فإن صفات الله منها صفات سمعية، وبعضهم يسميها صفات خبرية، وهي لا تثبت إلا من طريق النص، ولا يمكن أن تقيم عليها دليلاً من المعقول، وهناك صفات قد قامت الأدلة على إثباتها بموافقة الدليل السمعي؛ ونضرب لهذا مثلاً: =

وروى أبو بكر الخلال في كتاب السنة عن الأوزاعي قال: «سُئل مكحول والزهري عن تفسير الأحاديث، فقالا: أمِرُّوها كما جاءت»[١].

ورُوي أيضاً عن الوليد بن مسلم قال: «سألتُ مالكَ بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد والأوزاعي، عن الأخبار التي جاءت في الصفات؟ فقالوا أمِرُّوها كما جاءت»، وفي رواية: «فقالوا أمِرَّها كما جاءت، بلا كيف»[٢].

=هو: إثبات صفة العلو لله عز وجل، فهذه دل عليها النص الشرعي، وهي أيضاً معقولة، ولا يعني إثبات صفة العلو أن يكون الخالق منحصراً في جهة، فإن صفة العلو ليست منحصرة حتى يقال بانحصار الخالق جل وعلا، وهذا من الصفات النسبية، مثل قولك: «أمام الشيء»، فلا يعني أنه منحصر ولا مماس، وهكذا بقية الصفات النسبية.

ثانياً: هناك صفات خبرية، لا تثبت إلا من طريق الخبر، وتسمى الصفات السمعية، وذلك مثل الاستواء على العرش، فلم نعرفه إلا من طريق الشرع، فلو لم يأتنا دليل: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ٥٩].

لَمَا قلنا بإثبات صفة الاستواء على العرش، فهذه يقال لها صفات خبرية سمعية لم تثبت إلا من طريق السمع، بخلاف الأولى، فإنه كما دل عليها الدليل الشرعي فإن العقول تُثبتها.

[١] قولهم عن الصفات: «أمرُّوها كما جاءت» ليس معناه التفويض، وإنما معناه إثبات معناها بناء على لغة العرب.

[٢] لَمَّا قالوا "بلا كيف" دل هذا على أنهم يريدون إثبات الصفة، لكنهم لا يقولون بمعرفة كيفيتها، فهي لها كيفية لكننا لا نعرف هذه الكيفية.

فقولهم رضي الله عنهم: «أمِرُّوها كما جاءت» ردٌّ على المعطلة، وقولهم «بلا كيف» ردٌّ على الممثلة، والزهري ومكحول هما أعلم التابعين في زمانهم، والأربعة الباقون هم أئمة الدنيا في عصر تابعي التابعين[١]، وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور أمر جهم المنكِر لكون الله فوق عرشه والنافي لصفاته، ليعرف الناس أن مذهب السلف كان خلاف ذلك ؛ ومن طبقتهم حماد بن زيد وحماد بن سلمة وأمثالهما.

روى أبوالقاسم الأزجي بإسناده عن مطرِّف بن عبدالله قال: سمعت مالك بن أنس إذا ذُكِرَ عنده من يدفع أحاديث الصفات يقول: قال عمر بن عبدالعزيز: «سَنَّ رسولُ الله ﷺ وولاة الأمر بعده سنناً، الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستكمال لطاعة الله وقوة على دين الله، ليس لأحد من خلق الله تغييرها ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو مهتدٍ، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاَّه الله ما تولَّى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً»[٢].

---

[١] المراد بالأربعة الباقين مالك بن أنس، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي، فهؤلاء الستة – الأربعة هؤلاء والزهري ومكحول – هم أئمة الدنيا.

[٢] فهذا كلام الإمام مالك الذي ينتسب إليه المالكية، وفيه إثبات الصفات للرب جل وعلا، فالقول بإثبات الصفات ليس خاصاً بعالم دون عالم، بل هو قول علماء الأمة في العصور الفاضلة بدون استثناء.

وروى الخلال بإسناد كلهم أئمة ثقات عن سفيان بن عيينة قال: «سُئل ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استوى ؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ المبين، وعلينا التصديق»[١].

وهذا الكلام مروي عن مالك بن أنس تلميذ ربيعة من غير وجه ؛ منها ما رواه أبو الشيخ الأصبهاني وأبو بكر البيهقي، عن يحيى بن يحيى قال: «كنا عند مالك بن أنس، فجاء رجل فقال يا أبا عبدالله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، كيف استوى؟ فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرُّحَضَاء[٢]، ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً، ثم أمر به أن يُخرج» اهـ[٣].

فقول ربيعة ومالك: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول» موافقٌ لقول الباقين: «أمِرُّوها كما جاءت، بلا كيف»، فإنما نفوا علم الكيفية، ولم ينفوا حقيقة الصفة، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لَمَا قالوا: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير

---

[١] ربيعة بن أبي عبدالرحمن هو ربيعة بن فرُّوخ ، ربيعة الرأي ، وهو شيخٌ الإمام مالك ، فهو أثبتَ الاستواء وقال بأنه غير مجهول بل يُعرَف من لغة العرب ، وإن كانت كيفيته غير معروفة عندنا.

[٢] الرحضاء : العرق الشديد.

[٣] فهذا الإمام مالك – إمام دار الهجرة – يثبت الصفات للباري سبحانه وتعالى.

معقول»، ولَمَا قالوا: «أمِرُّوها كما جاءت، بلا كيف»، فإن الاستواء حينئذٍ لا يكون معلوماً، بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم.

وأيضاً فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم من اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات[١].

وأيضاً فإن من ينفي الصفات الخبرية أو الصفات مطلقاً[٢] لا يحتاج أن يقول بلا كيف، فمن قال إن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش لا يحتاج أن يقول بلا كيف، فلو كان من مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لَمَا قالوا بلا كيف.

وأيضاً فقولهم: «أمِرُّوها كما جاءت» يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظاً دالة على معانٍ، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال أمِرُّوا ألفاظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمِرُّوا ألفاظها مع اعتقاد أن الله لا يُوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذٍ فلا تكون قد أُمِرَّت كما جاءت، ولا يقال حينئذٍ بلا كيف، إذ نفي الكيفية عما ليس بثابت لغوٌ من القول.

---

[١] فإذا قلنا بأن الصفة لا تثبت فلا يحتاج أن نقول بدون معرفة الكيفية.

[٢] إذن النفاة على نوعين :

أولاً : نفاة الصفات الخبرية ، التي لم تثبت إلا من طريق الوحي والخبر.

ثانياً: نفاة الصفات بما يشتمل على الصفات الخبرية السمعية وغيرها، والصفات الخبرية مثل صفة الاستواء على العرش ، والصفات العقلية مثل صفة العلو.

وروى الأثرم في السنة، وأبو عبدالله بن بطة في الإبانة، وأبو عمر الطلمنكي، وغيرهم، بإسناد صحيح، عن عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون - وهو أحد أئمة المدينة الثلاثة الذين هم مالك بن أنس، وابن الماجشون، وابن أبي ذئب - وقد سئل فيما جحدت به الجهمية: «أما بعد: فقد فهمتُ ما سألت عنه فيما تتابعت الجهمية ومن خالفها في صفة الرب العظيم الذي فاقت عظمته الوصف والتقدير، وكَلَّت الألسن عن تفسير صفته، وانحسرت العقول دون معرفة قدره، ردت عظمته العقول فلم تجد مساغاً فرجعت خاسئة وهي حسيرة، وإنما أُمروا بالنظر والتفكر فيما خلق بالتقدير، وإنما يقال: (كيف؟) لمن لم يكن ثم كان، فأما الذي لا يحول ولا يزول، ولم يَزَلْ وليس له مثل، فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو، وكيف يعرف قدر من لم يبد ومن لم يمت ولا يبلى، وكيف يكون لصفة شيء منه حد أو منتهى يعرفه عارف أو يحد قدره واصف على أنه الحق المبين، لا حق أحق منه، ولا شيء أبين منه»[١].

الدليل على عجز العقول في تحقيق صفته عجزها عن تحقيق صفة أصغر خلقه، لا تكاد تراه صغراً يحول ويزول، ولا يرى له سمع ولا بصر، لِمَا

---

[١] فهذا إمام آخر من أئمة التابعين يُثبت الصفات الخبرية لله وتعالى وينفي التأويل فيها، فيقول ابن الماجشون: «فأما الذي لا يحول ولا يزول، ولم يَزَلْ وليس له مثل، فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو»، والمعنى أن لله كيفٌ، ولصفات الله كيفية، لكن نحن نجهلها، وبالتالي فلا ندخل في إثبات هذه الكيفيات أو نفيها، والله يعلم كيفيتها.

يتقلب به ويحتال من عقله، أعضل بك وأخفى عليك مما ظهر من سمعه وبصره، فتبارك الله أحسن الخالقين، وخالقهم وسيد السادات وربهم، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١][١].

اعرف رحمك الله غناك عن تكلُّف صفة ما لم يصف الرب من نفسه بعجزك عن معرفة قدر ما وصف منها، إذا لم تعرف قدر ما وصف فما تكلفك علم ما لم يصف، هل تستدل بذلك على شيء من طاعته ؟! أو تنزجر به عن شيء من معصيته ؟![٢].

فأما الذي جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقاً وتكلفاً، فقد ﴿ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]، فصار يستدل بزعمه على جحد ما وصف الرب وسمى من نفسه، بأن قال لابد إن كان له كذا من أن يكون له كذا، فعمي عن البيِّن بالخفي، وجحد ما سمى الرب من نفسه بصمت الرب عما لم يسم منها[٣]، فلم يزل يملي له الشيطان حتى جحد قول الرب عز وجل: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، فقال:

---

[١] فنحن لا نعلم كيفية صفات المخلوقين، كيف يسمع ! كيف يبصر ! كيف يعقل ! فهي أمور نجهلها، وعدم علمنا بالكيفية لا يدل على عدم وجود الصفة، فالصفة موجودة والكيفية موجودة، لكننا نعلم بوجود الصفة ولا نعلم بوجود الكيفية.

[٢] هذا كلام ابن الماجشون رحمه الله، وهو يثبت فيه الصفات الخبرية.

[٣] فكون الله سكت عن بعض الصفات فلا يجوز أن نأخذ منه نفي ما تكلم الله بإثباته.

«لا يراه أحد يوم القيامة»[١]، فجحد والله أفضل كرامة الله التي أكرم بها أولياءه يوم القيامة من النظر إلى وجهه ونضرته إياهم ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥][٢]، وقد قضى أنهم لا يموتون، فهم بالنظر إليه ينظرون.

---

[١] هذه الآية فيها إثبات أن المؤمنين يرون الله عز وجل يوم القيامة، فعندما يأتينا بعض الناس فيقول بأن الله لا يُرَى، ويبدأ يُحرِّف معاني هذه الآية، فيقول: «ناظرة» بمعنى أن "فيها نُضرة"، فنقول: «ناضرة» بالضاد أخت الصاد غير «ناظرة» بالظاء أخت الطاء، وكلٌّ منهما له معنى مخالف، فتلك من النضرة وهذه من النظر، وبالتالي فلا يصح أن تحرِّف معاني هذه اللفظة: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ لمعنى غير مراد.

[٢] فأعظم النعيم الذي يحوز عليه أهل الجنة هو النظر إلى رب العزة والجلال، فنفوا بمقالتهم الفاسدة هذا النعيم العظيم الذي يحظى به أهل الجنان.

فإن قيل: كيف نجمع بين قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؟

نقول: قوله عز وجل: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ ليس فيه نفي الرؤية، وإنما فيه نفي الإدراك، والإدراك يكون من كل جانب، ورب العزة والجلال لا يتمكّن من إدراكه أحد، وفرقٌ بين نفي الإدراك ونفي الرؤية.

وقوله تعالى: ﴿لَن تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] هذا متعلق بوقت الدنيا، فإن صفات الناس في الدنيا لا تؤهِّلهم لرؤية رب العزة والجلال، بخلاف أحوالهم في يوم القيامة، وَ "لن" لا تفيد النفي المؤبَّد في لغة العرب، بدلالة أن الله عز وجل أخبر عن الكفار أنهم لن يتمنَّوا الموت أبداً، ومع ذلك يوم القيامة يتمنونه.

إلى أن قال: «وإنما جحد رؤية الله يوم القيامة إقامة للحجة الضالة المضلة، لأنه قد عرف إذا تجلى لهم يوم القيامة رأوا منه ما كانوا به قبل ذلك مؤمنين، وكان له جاحداً».

وقال المسلمون يا رسول الله، هل نرى ربنا؟ فقال رسول الله ﷺ: **(هل تُضَارُّون في رؤية الشمس ليس دونها سحاب؟)** قالوا: لا، قال: **(فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب؟)** قالوا: لا، قال: **(فإنكم ترون ربكم كذلك)**(١)[١].

وقال رسول الله ﷺ: **(لا تمتلئ النار حتى يضع الجبار فيها قدمه، فتقول قطِ قط، وينزوي بعضها إلى بعض)**(٢)[٢].

---

[١] دليلٌ آخر يدل على إثبات الرؤية؛ فإن المسلمين قالوا هل نرى ربنا؟ فلو كانوا لا يرون الله يوم القيامة لقال لهم لا، لا نرى ربنا، لكن كونه يقول: **(فإنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر)** صريح في هذا، ولو كانوا لا يرون الله لقال لهم لا ترونه.

ومعنى: **(لا تضارون في رؤيته)** يعني لا يلحقكم مضرَّة عندما ترونه سبحانه وتعالى.

[٢] هنا «فيضع الجبار فيها قَدَمه»، وبعض الروايات: (عليها)، وأكثر أهل الحديث يرجِّحون رواية: (عليها).

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في الصحيح (٦٥٧٣) وأخرجه مسلم في الصحيح (١٨٢)، كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواية: **(يضع فيها قدمه)** أخرجها مسلم في الصحيح (٢٨٤٨) عن أنس بن مالك رضي الله عنه، ورواية: **(يضع عليها قدمه)** أخرجها مسلم في الصحيح (٢٨٤٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال لثابت بن قيس رضي الله عنه: **(لقد ضحك الله مما فعلت بضيفك البارحة)**(١)[١].

وقال فيما بلغنا: **(إن الله ليضحك من أزلكم وقنوطكم وسرعة إجابتكم، فقال له رجل من العرب إن ربنا ليضحك ؟ قال نعم، قال لا نعدم من رب يضحك خيراً)**(٢)[٢]، في أشباه لهذا مما لم نحصه.

وقال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١][٣]، ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩][٤]،

---

[١] فهنا أثبت صفة الضحك، وهي من الصفات الخبرية.

[٢] «من أزلكم» يعني من ضيقكم وشدة حالك، وَ "قنوطكم" يعني يأسكم من رحمة الله، وَ «سرعة إجابتكم» يعني مع أنكم تظنون بالله الشدة وتظنون أنه لن يستجيب لدعائكم ومع ذلك يرحمكم الله بإجابة دعائكم.

وقوله: (إن ربنا ليضحك؟) قال: **(نعم)**، ولو كان لا يضحك لقال له لا يضحك، فلما قال نعم يضحك فحينئذٍ نقرُّ ما جاء في كتاب الله وسنة رسول الله سمعاً وطاعة، تصديقاً لِما ورد فيهما بلا تردد.

[٣] فلَمَّا قال: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ نقول وهو السميع البصير، ولا نتردد، ونثبت لله صفتي السمع والبصر.

فلو قال قائل: هل معنى أننا نثبت أنه سميع أن له أذنين ؟!

نقول: لا، لا يلزم من إثبات صفة السمع إثبات ذلك.

[٤] فهنا أثبت صفة العين.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في الصحيح (٣٧٩٨)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الحديث أخرجه بنحوه ابن ماجه في السنن (١٨١)، عن أبي رزين العقيلي رضي الله عنه.

وقال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥][١]، وقال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]، فوالله ما دلَّهُم على عِظَم ما وصفه من نفسه وما تحيط به قبضته إلا صغر نظيرها منهم عندهم، إن ذلك الذي ألقى في روعهم وخلق على معرفة قلوبهم، فما وصف الله من نفسه فسماه على لسان رسوله ﷺ سميناه كما أسماه، ولم نتكلف منه صفة ماسواه - لا هذا ولا هذا - لا نجحد ما وصف، ولا نتكلف معرفة ما لم يَصِف[٢].

---

[١] فأثبت صفة اليد، وقد ثنَّى الله اليد، فقال: (بيديَّ) مما ينفي قول بعضهم بأن المراد به القوة، فإن التثنية لا يمكن أن تكون مع هذا المعنى، ولأن كل المخلوقات خُلقت بقدرة الله وإرادته وقوته، فتخصيص آدم بأنه قد خُلق بيديه معناه أنه ميزة مغايرة لبقية المخلوقات، مما يدل على أن قوله تعالى [لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ] مغاير لِما قد يُفهم بأن المراد به القوة أو القدرة.

فإن قيل: ما وجه ذِكر اليد مجموعة في قوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]؟

نقول: في قوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ ليس المراد به هنا صفة اليد، وإنما المراد به قدرة الله عز وجل وقوَّته وخلقُه، وتجوُّزه هنا دليلٌ على إثبات صفة اليد لله سبحانه وتعالى.

[٢] إذن فالعصمة لك يا أيها العبد أن توافق ما في الكتاب والسنة، فما أخبر به كتاب الله أو جاءت به سنة رسول الله فأقرَّ بما فيه ولا تتردد في ذلك، ولا تقم بتأويل النصوص وتحريفها وتقول المراد بها غير ظاهرها، وهذا هو حال كمال=

اعلم رحمك الله أن العصمة في الدين أن تنتهي في الدين حيث انتُهِيَ بك، ولا تجاوز ما حُدَّ لك، فإن من قوام الدين معرفة المعروف وإنكار المنكر، فما بسطت عليه المعرفة وسكنت إليه الأفئدة وذكر أصله في الكتاب والسنة وتوارث علمه الأمة فلا تخافنَّ في ذكره وصفته من ربك ما وصفه من نفسه عيباً، ولا تتكلفنَّ لِمَا وصف لك من ذلك قدراً، وما أنكرته نفسك، ولم تَجِدْ ذِكرَه في كتاب ربك، ولا في الحديث عن نبيك من ذكر ربك، فلا تتكلفن علمه بعقلك، ولا تصفه بلسانك، واصمت عنه كما صمت الرب عنه من نفسه، فإن تكلفك معرفة ما لم يصف من نفسه كإنكارك ما وصف منها، فكما أعظمت ما جحده الجاحدون مما وصف من نفسه، فكذلك أعظم تكلف ما وصف الواصفون مما لم يصف منها[١].

=العبد، بأنْ يسلِّم لله ولرسوله فيما أخبرا به في جميع الأمور، ومن ذلك ما أخبرا به من صفات رب العزة والجلال.

وأما الأفهام الفاسدة، واللوازم التي تركَّب على كلام الله وهي لا تلزم، فهذه لا تلزمنا، ولا نقول بها، بل نُثبت ما جاء في النص، ونقتصر على ما فيه فقط، وتلك اللوازم لوازم كاذبة لا تلزم على حقيقة الأمر.

[١] فالواجب تصديق الكتاب والسنة في صفات الله وفي غيرها، ومن جاءك وقال لك هذه الآيات التي في الصفات فيها شيء من المنكر فلا تذكرْه، فنقول: لو كان فيها منكر لما ذكره الله في كتابه ولما ورد في السنة النبوية، ولو كان فيها منكر لوجد إنكار لها في النصوص.

فإن قال قائل: لا حاجة لذكر هذه الصفات فاسكت عنها إذ لا فائدة في ذكر الصفات وإثباتها، فقل له ما ذكره الله إلا لأننا محتاجون لذكره، وأنا أذكرُه تبعاً لكتاب الله ولسنة رسوله ﷺ.

فقد والله عَزَّ المسلمون الذين يعرفون المعروف وبمعرفتهم يُعرف، وينكرون المنكر وبإنكارهم يُنكر، يسمعون ما وصف الله به نفسه من هذا في كتابه، وما بلغهم مثله من نبيه، فما مرض من ذكر هذا وتسميته قلبُ مسلم، ولا تكلَّف صفة قدرة ولا تسمية غيره من الرب مؤمن[١].

ومن جاءك وقال: هذا تفريق للناس فقل له: لا، بل هذا إعادة لهم لشرع الله ودينه، ومن أفضل أسباب الاجتماع الرجوع للكتاب والسنة، ومن زعم أن أكثر الناس على خلاف هذا المعتقد وأنه ينبغي مراعاتهم قيل له لم يخشَ النبي ﷺ أحداً في تبليغ شرع الله، ولَمَّا خالفه الناس كلهم استمر في الدعوة إلى الله، ولم يُراعِ الكثرة الكاثرة التي تخالفه.

ثم إن زعم بعضهم أن أكثر المسلمين ينفون الصفات زعمٌ باطل، فإن أكثر المسلمين يُثبتون ما أثبته القرآن، فلَمَّا يقرأ الواحد منهم النصوص الشرعية الواردة في الصفات فإنه يثبتها، انظر مثلاً إلى حديث الإسراء والمعراج، فإن فيه إثبات العلو لله، لأن النبي ﷺ عُرج به إلى ربه في العلو، وفيه إثبات كلام الله عز وجل، وكل الناس وعوام الأمة عندما يُقرأ عليهم حديث الإسراء والمعراج فإنهم يؤمنون به ويثبتون هذه الصفات بناء على ما ورد في هذا الخبر، ولا يترددون في ذلك، فأكثر الناس ممن ينتسب إلى دين الله يقرون بما في الكتاب والسنة من إثبات صفات الباري سبحانه وتعالى، فالزعم أن أكثر الأمة ينفون الصفات زعمٌ باطلٌ مخالفٌ لحقيقة الأمر.

[١] فلو عابك الآخرون في مقابل إقرار ما في الكتاب والسنة فلا تلتفت إلى عيبهم ما دام أنك موافق للكتاب والسنة.

وما ذُكِرَ عن الرسول ﷺ أنه سماه من صفة ربه، فهو بمنزلة ما سمى وما وصف الرب من نفسه[١].

والراسخون في العلم - الواقفون حيث انتهى علمهم، الواصفون لربهم بما وصف من نفسه، التاركون لِمَا ترك من ذكرها - لا ينكرون صفة ما سمى منها جحداً، ولا يتكلَّفون وصفه بما لم يُسم تعمُّقاً، لأن الحقَّ تركُ ما ترك وتسميةُ ما سمَّى، ومن يتبع ﴿غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وَهَبَ اللهُ لنا ولكم حُكْماً، وألحقَنا بالصالحين اهـ[٢].

وهذا كله كلام ابن الماجشون الإمام فتدبَّره، وانظر كيف أثبت الصفات ونفى علم الكيفية موافقة لغيره من الأئمة، وكيف أنكر على من نفى الصفات بأنه يلزم من إثباتها كذا وكذا، كما تقوله الجهمية: «أنه يلزم أن يكون جسماً أو عَرَضاً فيكون»[٣].

وفي كتاب الفقه الأكبر المشهور عند أصحاب أبي حنيفة[٤]، الذي رووه بالإسناد عن أبي مطيع الحكم بن عبدالله البلخي، قال: سألتُ أبا حنيفة

---

[١] فما أثبته الله نثبته، وما أثبته رسول الله ﷺ لله فإنه بمنزلة ما أثبته الله لنفسه، فنقرُّ به ونؤمن به.

[٢] ما أعظم كلام هذا الإمام رحمه الله.

[٣] فجاءوا بألفاظ محدثة، "جسم" وَ "عَرَض"، ونفوا الصفات بناء على هذه الاصطلاحات المحدَثة، فنقول لا تلزمنا هذه الاصطلاحات المحدثة، ونكتفي بما ورد في النصوص، فنُثبت الصفات الواردة في النصوص.

[٤] يريد المؤلف أن يثبت أن علماء الحنفية يوافقون علماء الأمة في إثبات صفات الباري سبحانه وتعالى، وأنه ليس من مذهب هذا الإمام إنكار الصفات.

عن الفقه الأكبر ؟ فقال: «لا تكفرن أحداً بذنب، ولا تنفِ أحداً به[١] من الإيمان، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولا تتبرأ من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا توالي أحداً دون أحد، وأن ترد أمر عثمان وعليٍّ إلى الله عز وجل».

قال أبو حنيفة: «الفقه الأكبر في الدين خير من الفقه في العلم، ولأن يَفْقَهَ الرجلُ كيف يعبد ربه خير من أن يجمع العلم الكثير» اهـ. قال أبومطيع: «قلت أخبرني عن أفضل الفقه؟ قال تعلم الرجل الإيمان والشرائع والسنن والحدود واختلاف الأئمة»، وذَكَرَ مسائلَ الإيمان، ثم ذكر مسائل القدر والرد على القدرية بكلام حَسَنٍ ليس هذا موضعه.

ثم قال: «قلت فما تقول فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فيتبعه على ذلك أناس فيخرج على الجماعة، هل ترى ذلك ؟ قال لا، قلت ولِمَ؟ وقد أمر الله ورسوله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو فريضة واجبة ؟ قال كذلك، ولكن ما يفسدون أكثر مما يصلحون، من سفك الدماء واستحلال الحرام»[٢]، قال: «وذكر الكلام في قتال الخوارج والبغاة».

---

[١] "به" يعني بالذنب.

[٢] يعني أنهم يستعملون بعض المصطلحات الشرعية مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويُدخِلون فيها أموراً أخرى ليست منها، منها أنهم يسمون الخروج على الولاية وأصحابها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فسئل الأمام أبو حنيفة عن ذلك، فقيل له هل ترى ذلك ؟ فقال لا، فقيل له لِمَ لا ترى=

إلى أن قال: «قال أبو حنيفة - عمن قال لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض - فقد كفر، لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وعرشه فوق سبع سماوات[١].

«قلت: فإن قال إنه على العرش استوى، ولكنه يقول لا أدري العرش في السماء أم في الأرض ؟ قال هو كافر، لأنه أنكر أن يكون في السماء، لأنه تعالى في أعلى عليين، وأنه يُدْعَى من أعلى لا من أسفل»[٢]، وفي لفظ: «سألتُ أبا حنيفة عمن يقول لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؟ قال:

=ذلك مع أن الله قد أمر بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟! فقال: «ولكن ما يفسدون أكثر مما يصلحون، من سفك الدماء واستحلال الحرام»، فإذا كان الأمر بالمعروف سيترتب عليه جلب منكرات أعظم من ترك ذلك المعروف فإنه حينئذٍ يُجتنب.

وهذا يشاهده الناس والعقلاء، ويلاحظون عاقبته في أحوالهم، وإذا نظرتَ إلى ما وقع في أزمنتنا الحاضرة وجدتَ ذلك جلياً واضحاً، سُفكت الدماء باسم محاربة الظلم في الأموال، فتجاوز الظلم جانب المال إلى أن سُفكت الدماء واختلفت الكلمة وتنازع الناس واستحل بعضهم دماء بعضٍ ومالَه.

[١] إذن فمن قال لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض قال الإمام أبو حنيفة "قد كفر"، لأنه قد خالف النصوص الواردة في الباب، واستدل الإمام أبو حنيفة فقال: «لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، وعرشه فوق سبع سماوات».

[٢] فإذا دعوتَ فإنك تجد في نفسك فطرة ترتفع إلى العلو.

قد كفر، لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، وعرشه فوق سبع سماوات، قال: فإنه يقول: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، ولكن لا يدري العرش في الأرض أو في السماء ؟ قال إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر»[١].

ففي هذا الكلام المشهور عن أبي حنيفة عند أصحابه أنه كَفَّر الواقف الذي يقول: «لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض، فكيف يكون الجاحد النافي الذي يقول: ليس في السماء؟ أو ليس في الأرض ولا في السماء؟ واحتج على كفره بقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، قال: «وعرشه فوق سبع سماوات».

وبَيَّنَ بهذا أن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ يبين أن الله فوق السماوات فوق العرش، وأن الاستواء على العرش دل على أن الله نفسه فوق العرش، ثم أردف ذلك بتكفير من قال إنه على العرش استوى، ولكن توقف في كون العرش في السماء أم في الأرض، قال لأنه أنكر أنه في السماء، لأن الله في أعلى عليين، وأنه يُدعَى من أعلى لا من أسفل[٢]، وهذا تصريح من أبي حنيفة بتكفير من أنكر أن يكون الله في السماء،

---

[١] وهذا كلام الإمام أبي حنيفة، وإن كنا نتوقَّف في التكفير في كثير من المسائل حتى توجد الشروط وتنتفي الموانع، لكن انظر إلى منهج هذا الإمام في إثبات الصفات بناء على ما في النصوص من إثباتها، والتشديد على من أنكرها.

[٢] فكل من دعا فإنه عند الدعاء يرفع يديه، وهل منكم من أحد إذا دعا أخفض يديه وأخفض رأسه وأصبح يدعو للأسفل ؟!.

واحتج على ذلك بأن الله تعالى في أعلى عليين، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل، وكلٌّ من هاتين الحجتين فطرية عقلية، فإن القلوب مفطورة على الإقرار بأن الله في العلو، وعلى أنه يُدْعَى من أعلى لا من أسفل، وقد جاء اللفظ الآخر صريحًا عنه بذلك، فقال: «إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر»، وروى هذا اللفظ عنه بالإسناد شيخُ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري الهروي بإسناده في كتاب "الفاروق".

وروى هو أيضاً وابنُ أبي حاتم: «أن هشام بن عبيدالله الرازي - صاحب محمد بن الحسن، قاضي الرَّي[١] - حبس رجلاً في التجهم، فتاب فجيء به إلى هشام ليُطْلِقَه[٢]، فقال الحمدلله على التوبة، فامتحنه هشام، فقال أتشهد أن الله على عرشه بائن من خلقه ؟ فقال أشهد أن الله على عرشه، ولا أدري ما بائن من خلقه، فقال رُدُّوه إلى الحبس فإنه لم يتب»[٣].

---

[١] هذا من أئمة الحنفية، فيريد أن ينقل المؤلف عن فقهاء الحنفية أنهم يثبتون الصفات لله عز وجل.

[٢] «هشام» يعني هشام بن عبيدالله الرازي، وهو من فقهاء الحنفية .

[٣] «بائن من خلقه» يعني أنه منفصلٌ عنهم، ليس متصلاً بهم، لأن الجهمية يقولون: «الله في كل مكان»، فيجعلون القاذورات والزبائل والمحلات النجسة محلاً لله عز وجل! فهو قال: «الله على عرشه»؛ لأن عنده أن الله في كل مكان، ومنها العرش، ولا ميزة للعرش عند الجهمية، فأراد أن يمتحنه بقوله: «بائن من خلقه»، فلَمَّا امتنع قال لم تخرج من عقيدة الجهمية بعد، فأبقاه في حبسه .

وروى أيضاً عن يحيى بن معاذ الرازي أنه قال: «إن الله على العرش بائن من الخلق، وقد أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً، لا يشك في هذه المقالة إلا جهمي رديء ضِلّيل وهالك مرتاب، يمزج الله بخلقه، ويخلط منه الذات بالأقذار والأنتان»[١].

وروى أيضاً عن ابن المديني: «لَمَّا سُئل ما قول أهل الجماعة ؟ قال يؤمنون بالرؤية والكلام[٢]، وأن الله فوق السماوات على العرش استوى، فسئل عن قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ ؟ فقال: اقرأ ما قبلها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧]»[٣].

---

[١] وهذا كما تقدَّم معنا أن الجهمية يعتقدون أن الله في الأقذار والأنتان، وهذا أحد الزهَّاد نقل عن الإمام أنه يثبت الصفات وينكِر على من ينفي الصفات.

[٢] يعني أن الله يُرى في الآخرة، وأن الله يتكلم حقيقة.

[٣] أورد عليه أحدهم شُبهة ؛ في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ فظنوا أن المعية تقتضي نفي كون الله مستوياً على العرش، فيقولون بأنه مع المخلوقات، كما يقول الجهمية: «الله في كل مكان»، ويستدلون بهذه الآية؟

وهذا الاستدلال خاطئ، لأنه ليس من معنى المعية المخالطة ولا المماسة، فأنت تقول: «أنا مع المسلمين الذين في شرق الأرض»، وأنت تبعد عنهم المسافات البعيدة، فالمعية تقتضي إما العلم وإما النصر والتأييد، ولا تقتضي المخالطة أو المماسة أو المباشرة، فكل هذه المعاني لا تقتضيها المعية، ولذا في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾، يعني معهم بعلمه، وليس معهم بذاته، فإن الله قال قبلها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، فدل هذا على أن المراد معية العلم.

وروى أيضاً عن أبي عيسى الترمذي قال: «هو على العرش كما وصف في كتابه، وعلمه وقدرته وسلطانه في كل مكان»[١].

وروى عن أبي زُرْعَة الرازي أنه سئل عن تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾؟ فقال: «تفسيره كما تقرأ، هو على العرش، وعلمه في كل مكان، من قال غير هذا فعليه لعنة الله».

وروى أبوالقاسم اللالكائي - صاحب أبي حامد الإسفراييني - في "أصول السنة" بإسناده عن محمد بن الحسن - صاحب أبي حنيفة - قال[٢]: «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل، من غير تفسير[٣] ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسَّر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة[٤]، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جَهْم فقد فارق الجماعة، فإنه قد وصفه بصفة لا شيء»[٥] اهـ.

---

[١] هذا صاحب السنن، الإمام الترمذي.

[٢] "محمد بن الحسن" هذا من كبار فقهاء الحنفية، وهو من كبار فقهاء الإسلام، فالإمام محمد بن الحسن يثبت الصفات، مما يدلك أنه ليس من منهج الحنفية نفي صفات رب العزة والجلال.

[٣] كذا في هذه النسخة "من غير تفسير"، أي تفسير لها بغير ظاهرها، وفي نُسخ أخرى "من غير تغيير".

[٤] يعني من فسَّرها بغير ظاهرها فقد خالف منهج النبي ﷺ.

[٥] لأنه نفى الصفات، فإن من لا صفات له فليس بشيء، فلا يكون الشيء شيئاً إلا إذا كان له صفات. =

= ◈ ذكرنا أن الشيخ أراد أن يؤصِّل لقواعد متعلقة بالعقائد ومذهب السلف فيها، وذكر الأدلة والبراهين على إثبات الصفات لله جل وعلا، وبيَّن أن الصفات على أقسام :

١) منها ما هو من الصفات الخبرية التي تثبت من طريق الوحي، وليس للعقل مجال في إثباتها، من ذلك صفة الاستواء على العرش، وصفة اليدين.

٢) وهناك صفات يسمونها "الصفات العقلية"، تكون ثابتة بالسمع وأيضاً يدل العقل عليها، ومن أمثلة ذلك صفة القدرة وصفة الإرادة وصفة العلم.

◈ وهكذا يقسِّمون الصفات أيضاً إلى :

١) صفات ذاتية، تكون ملازمة للذات في السابق وفي اللاحق، ومن أمثلة ذلك صفة القدرة وصفة العلم وصفة اليدين.

٢) وهناك صفات فعلية، وهي متعلقة بالإرادة والمشيئة، فمتى شاء فَعَلَها، ومن أمثلة ذلك صفة الرَّزْق.

٣) وهناك صفات ذاتية في أصلية لكنها بالنسبة لأفرادها وفروعها فعلية، مثل صفة الكلام، فإنها أزلية من جهة أصلها، لكن آحادها وفروعها ناشئة، فكانت من الصفات الفعلية بهذا الاعتبار.

◈ وهناك صفات ثبوتية، تكون بالإثبات، وهناك صفات سلبية، تكون بالسلب.

◈ وشيخ الإسلام لَمَّا قعَّد القواعد المتعلقة بالصفات نقل نقولاً كثيرة عن الأوائل، وبيَّن أن القول بإثبات صفة العلو وصفة الاستواء على العرش هو قول أهل العصور السابقة، وهو مذهب سلف الأمة، ونقول نقولات متعددة من مذاهب شتى، ونقل عن أئمة كُثُر، كلهم يثبتون هذه الصفات. =

=وقد ذكرنا شيئاً من هذه النقول فيما مضى، وقد نقل عن الإمام ابن عبدالبر المالكي والإمام البيهقي والشافعي والقاضي أبي يعلى وعبدالقادر الجيلاني وجماعات من العلماء.

بل نقل عن علماء وأئمة الأشاعرة أنهم يثبتون هذه الصفات، فنقل عن أبي الحسن الأشعري في عدد من كتبه، مثل: كتاب "مقالات الإسلاميين" وَ"كتاب الإبانة"، وهكذا نقل عن القاضي الباقِلاني إثبات الصفات، ونقل أيضاً عن أبي المعالي الجويني نقولات متعددة.

وقد توسَّع ابن القيم رحمه الله تعالى في النقولات، فذكر نقولات كثيرة عن أرباب المذاهب وأتباع الأئمة في كتابه "اجتماع الجيوش الإسلامية"، وأتى بآيات وأحاديث وكلام الأنبياء السابقين، ونقل نقولات كثيرة، وهكذا فَعَلَ العلامة الذهبي في كتابه "العلو للعلي الغفار"، وألّف جماعات من العلماء في هذه المسألة العظيمة كتباً نافعة عظيمة الشأن.

ولعلنا ننتقل إلى ما قرره المؤلف في آخر هذه الرسالة من الرد على بعض الشُّبَه التي يذكرها هؤلاء، وكان منها ما يتعلق بالشبهة التي وردت في إثبات صفة المعية لله عز وجل، وقد تقدَّم معنا أنه لا يلزم من المعية مخالطة، فلم يقل "والله فيهم" وإنما قال "معهم"، وكلمة "مع" لا تقتضي مماسة ولا مخالطة ولا مقاربة ولا محادَّة، ولذلك نجد أن الإنسان يقول "أنا مع فلان" وبينهما آلاف الأكيال، أو يقول "أنا مع المسلمين في ذلك البلد".

❖ وهنا ينبغي بنا أن نعرف أن بعض الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة قد يراد بها معانٍ متعددة، فلفظة المعية مرة يراد بها المعية العامة التي تكون بالعلم، كما في قوله: ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥]، ومرة يراد بها المعية الخاصة التي تقتضي=

=النصرَ والتأييد، كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، وكذا قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] فإن كلمة "السماء" مرة تُطلق ويراد بها العلو بإطلاق، ومرة تُطلق ويراد بها السماوات السبع المعروفة، فقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ أي في العلو، وليس المراد أن السماوات المبنية تحويه سبحانه وتعالى، وهكذا هناك ألفاظ كثيرة.

فينبغي بالإنسان قبل أن يبادر إلى تنزيلها إلى معنى أن يفكِّر في ذلك اللفظ؛ هل هو من الألفاظ التي لا تُستعمل إلا في معنى واحد أم لا، وبهذا نعلم أن ما قد يستدلون به من شُبهات يظنونها تدل على نفي صفة العلو لا يكون الأمر كذلك.

❖ ومن الأمور التي ينبغي بنا أن نتفطَّن إليها أن إطلاق بعض الألفاظ المنفِّرة عن الحق هي طريقة أهل الباطل في رد الناس عن الإيمان بالحق والالتزام به، فلا تغترَّ بتهويل هؤلاء القوم وإطلاقهم الألفاظَ الشنيعة على أهل الحق، بل ينبغي بك أن تعرف الحقَّ بدليله، فإنك متى التزمت بالدليل وسرتَ عليه كان ذلك من أسباب وصولك إلى الحق بإذن الله جل وعلا.

ولعلنا نقرأ أواخر كلام الشيخ في رد الشبهات، وأما النقولات التي نقلها فهي كثيرة متتابعة، وقد يكون بعضها مشتملاً على أجزاء خارج المسألة التي نبحث فيها، وهي مسألة العلو والانطلاق منها إلى إثبات الصفات للباري سبحانه وتعالى.

أسأل الله جل وعلا أن يتقبل منا ومنكم، وأن يستعملنا وإياكم في طاعته، وأن يجعلنا وإياكم من أهل هدايته، كما أسأله جل وعلا أن يُصلِح أحوال أهل الإسلام، وأن يردهم إلى دينه رداً حميداً، وأن يرزقهم التآلف والمحبة والرجوع إلى الكتاب والسنة في كل شؤونهم، هذا والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

محمد بن الحسن أخذ عن أبي حنيفة ومالك وطبقتهما من العلماء، وقد حكى على هذا الإجماع، وأخبر أن الجهمية تصفه بالأمور السلبية غالباً أو دائماً.

وقوله: «من غير تفسير» أراد به تفسير الجهمية المعطلة الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات.

وروى البيهقي وغيره بأسانيد صحيحة عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال: «هذه الأحاديث التي يقول فيها: (ضحك ربنا من قنوط عباده وقرب غِيَره)، (وأن جهنم لا تمتلئ حتى يضع ربك قدمه فيها)، (والكرسي موضع القدمين)، وهذه الأحاديث في الرؤية، هي عندنا حق، حملها الثقات بعضهم عن بعض، غير أنّا إذا سُئلنا عن تفسيرها لا نفسرها[١]، وما أدركنا أحداً يفسرها» اهـ.

"أبو عبيد" أحد الأئمة الأربعة - الذين هم الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد - وله من المعرفة بالفقه واللغة والتأويل ما هو أشهر من أن يوصف، وقد كان في الزمان الذي ظهرت فيه الفتن والأهواء، وقد أخبر أنه ما أدرك أحداً من العلماء يفسرها، أي تفسير الجهمية.

وروى اللالكائي والبيهقي عن عبدالله بن المبارك: «أن رجلاً قال له: يا أبا عبدالرحمن إني أكره الصفة - عنى صفة الرب - فقال له عبدالله بن المبارك أنا أشد الناس كراهة لذلك، ولكن إذا نطق الكتاب بشيء قلنا به،

---

[١] أي: لا نفسرها بخلاف ظاهرها، ولا نذكر لها كيفية ونثبت معناها بمقتضى الدلالة اللغوية بدلالة قوله: «هي عندنا حق».

وإذا جاءت الآثار بشيء جسرنا عليه، ونحو هذا»، أراد ابن المبارك أنّا نكره أن نبتدئ بوصف الله من ذات أنفسنا حتى يجيء به الكتاب والآثار.

وروى عبدالله بن أحمد وغيره بأسانيد صحاح عن ابن المبارك: «أنه قيل له بماذا نعرف ربنا ؟ قال بأنه فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه، ولا نقول كما تقول الجهمية أنه ههنا في الأرض»، وهكذا قال الإمام أحمد وغيره.

وروى بإسناد صحيح عن سليمان بن حرب - الإمام - سمعت حماد بن زيد وذكر هؤلاء الجهمية، فقال: «إنما يحاولون أن يقولوا ليس في السماء شيء»[١].

وروى ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية عن سعيد بن عامر الضبعي - إمام أهل البصرة علماً وديناً، من شيوخ أحمد - أنه ذُكر عنده الجهمية، فقال: «هم شرٌّ قولاً من اليهود والنصارى، وقد اجتمع اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أن الله على العرش، وقالوا هم ليس عليه شيء».

وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة - إمام الأئمة -: «من لم يقل إن الله فوق سماواته، على عرشه، بائن من خلقه، وجب أن يُستتاب، فإن تاب وإلا ضُربت عنقه ثم ألقي على مزبلة، لئلا يتأذى بنَتَنِ ريحه أهل القبلة ولا أهل الذمة»، ذكره عنه الحاكم بإسناد صحيح.

---

[١] المراد بالسماء هنا العلو، كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج: ١٥].

وقد روى عبدالله بن أحمد عن عباد بن العوام الواسطي - إمام أهل واسط، من طبقة شيوخ الشافعي وأحمد - قال: «كلمتُ بشراً المريسي وأصحاب بشر، فرأيت آخر كلامهم ينتهي إلى أن يقولوا ليس في السماء شيء».

وعن عبدالرحمن بن مهدي - الإمام المشهور - أنه قال: «ليس في أصحاب الأهواء شر من أصحاب جهم، يدورون على أن يقولوا ليس في السماء شيء، أرى والله أنْ لا يناكَحوا ولا يورَّثوا».

وروى عبدالرحمن بن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية عن عبدالرحمن بن مهدي قال: «أصحاب جهم يريدون أن يقولوا إن الله لم يكلِّم موسى، ويريدون أن يقولوا ليس في السماء شيء، وإن الله ليس على العرش، أرى أن يُستتابوا، فإن تابوا وإلا قُتلوا».

وعن الأصمعي قال: «قَدِمَت امرأة جهم فنزلت الدباغين، فقال رجل عندها الله على عرشه، فقالت محدود على محدود ؟ وقال الأصمعي كافرة بهذه المقالة».

وعن عاصم بن علي بن عاصم - شيخ أحمد والبخاري وطبقتهما - قال: «ناظرتُ جهميًا، فتبيَّنَ من كلامه أنه لا يؤمن أن في السماء ربًا».

وروى الإمام أحمد: ثنا سُرَيْج بن النعمان قال سمعت عبدالله بن نافع الصائغ قال سمعت مالك بن أنس يقول: «الله في السماء، وعلمه في كل مكان، لا يخلو من علمه مكان».

وقال الشافعي: «خلافة أبي بكر رضي الله عنه حق قضاها الله في سمائه، وجمع عليه قلوب عباده».

وفي الصحيح عن أنس بن مالك قال: (كانت زينب تفتخر على أزواج النبي ﷺ، تقول زوجكنَّ أهاليكُن وزوجني الله من فوق سبع سماوات)[١]، وهذا مثل قول الشافعي.

وقصة أبي يوسف - صاحب أبي حنيفة - مشهورة في استتابة بشر المريسي حتى هرب منه لَمَّا أنكر الصفات وأظهر قول جهم، قد ذكرها ابن أبي حاتم وغيره.

وقال أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي زمنين - الإمام المشهور من أئمة المالكية - في كتابه الذي صنفه في أصول السنة قال فيه: "باب الإيمان بالعرش"، قال: «ومن قول أهل السنة إن الله عز وجل خلق العرش واختصه بالعلو والارتفاع فوق جميع ما خلق، ثم استوى عليه كيف شاء، كما أخبر عن نفسه في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الحديد: ٤]، فسبحان من بَعُدَ وقَرُبَ بعلمه، فسمع النجوى»، وذكر حديث أبي رَزِين العقيلي: قلت يا رسول الله أين كان ربنا قبل أن يخلق السماوات والأرض؟ قال: **(في عماء، ما تحته هواء وما فوقه هواء، ثم خلق عرشه على الماء)**[٢]، قال محمد: «العماء السحاب الكثيف المطبق، فيما ذكره الخليل»، وذكر آثارًا أُخَر.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٨٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٣١٠٩)، وابن ماجه (١٨٢)، وأحمد ٤/١١.

ثم قال: «باب الإيمان بالكرسي»، قال محمد بن عبدالله: «ومن قول أهل السنة أن الكرسي بين يدي العرش، وأنه موضع القدمين»، ثم ذكر حديث أنس الذي فيه التجلي يوم الجمعة في الآخرة، وفيه: **(فإذا كان يوم الجمعة هبط من عليين على كرسيه، ثم يحف بالكرسي منابر من ذهب مكللة بالجواهر، ثم يجيء النبيون فيجلسون عليها)**[1].

وذكر ما ذكره يحيى بن سلام صاحب التفسير المشهور: حدثني المعلى بن هلال عن عمار الدهني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (إن الكرسي الذي وسع السماوات والأرض لموضع القدمين، ولا يعلم قدر العرش إلا الذي خلقه).

وذكر حديث أسد بن موسي حدثنا حماد بن سلمة عن عاصم عن زر عن أبي مسعود رضي الله عنه قال: (ما بين السماء الدنيا والتي تليها مسيرة خمسمائة عام، وبين كل سماء خمسمائة عام، وبين السماء السابعة والكرسي خمسمائة عام، وبين الكرسي والماء مسيرة خمسمائة عام، والعرش فوق الماء، والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه)[2].

ثم قال[3]: "باب الإيمان بالْحُجُب"، قال: «ومن قول أهل السنة أن الله بائن من خلقه، يحتجب عنهم بالحجب، فتعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]»، وذكر آثاراً في الحجب.

---

(١) أخرجه أبويعلى (٤٢٢٨)، وابن ابي شيبة (٥٥١٧)، والطبراني في الاوسط (٢٠٨٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٢٠)، وأحمد ٢٠٦/١، وأبويعلى (٦٧١٣)، والحاكم ٣١٦/٢، وابن ماجه (١٩٣).

(٣) أخرجه ابن أبي زمنين المالكي.

ثم قال: "في باب الإيمان بالنزول"، قال: «ومن قول أهل السنة إن الله ينزل إلى السماء الدنيا، ويؤمنون بذلك، من غير أن يَحدُّوا فيه حَدًّا»، وذكر الحديث من طريق مالك وغيره، إلى أن قال: «وأخبرنا وهب عن ابن وضاح عن زهير بن عباد قال من أدركتُ من المشائخ - مالك وسفيان الثوري وفُضَيْل بن عياض وعيسى وابن المبارك ووَكِيع - كانوا يقولون النزول حق، قال ابن وَضَّاح سألت يوسف بن عَدِيّ عن النزول؟ قال نعم، أؤمن به، ولا أحِدُّ فيه حداً، وسألتُ عنه ابن معين فقال أُقرُّ به، ولا أحِدُّ فيه حداً».

قال محمد: «وهذا الحديث يُبيِّن أن الله عز وجــل على عــرشه في السماء دون الأرض، وهــو أيضاً بَيِّنٌ في كتاب الله وفي مــا غير حديث عن رسول الله ﷺ قال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وقال تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [الملك: ١٦-١٧]، وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨].

وذكر من طريق مالك قول النبي ﷺ للجارية: **(أين الله؟)** قالت: في السماء، قال: **(من أنا؟)** قالت: أنت رسول الله، قال: **(فأعتقها فإنها مؤمنة)**، قال: «والأحاديث مثل هذه كثيرة جداً، فسبحان من عِلْمُه بما في السماء كعِلْمِه بما في الأرض، لا إله إلا هو العلي العظيم».

وقال قبل ذلك: "باب في الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه"، قال: «واعلم بأن أهل العلم بالله وبما جاءت به أنبياؤه ورسله يرون الجهل بما لم يخبر به تعالى عن نفسه علماً، والعجز عن ما لم يَدْعُ إليه إيماناً، وأنهم إنما ينتهون من وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه وعلى لسان نبيه، وقد قال الله تعالى - وهو أصدق القائلين -: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقال: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، وقال: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وقال: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، وقال: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقال: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، ومثل هذا في القرآن كثير.

فهو تبارك وتعالى نور السماوات والأرض، كما أخبر عن نفسه، وله وجه ونفس وغير ذلك مما وصف به نفسه، ويسمع ويرى ويتكلم، الأول ولا شيء قبله، والآخر الباقي إلى غير نهاية ولا شيء بعده، والظاهر العالي فوق كل شيء، والباطن بطن علمه بخلقه، فقال: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، حي قيوم، لا تأخذه سِنَةٌ ولا نوم».

وذكر أحاديث الصفات، ثم قال: «فهذه صفات ربنا التي وصف بها نفسه في كتابه، ووصفه بها نبيه، وليس في شيء منها تحديد ولا تشبيه ولا تقدير، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، لم تَرَهُ العيون فتحده كيف هو، ولكن رأته القلوب في حقائق الإيمان» اهـ.

وكلام الأئمة في هذا الباب أطول وأكثر من أن تسع هذه الفُتْيا عشره، وكذلك كلام الناقلين لمذهبهم.

مثل ما ذكره أبو سليمان الخطابي في رسالته المشهورة في "الغنية عن الكلام وأهله" قال: «فأما ما سألت عنه من الصفات، وما جاء منها في الكتاب والسنة، فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها[١]، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله، وحققها قوم من المثبتين فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف، وإنما القصد في السلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين، ودين الله تعالى بين الغالي فيه والمقصر عنه.

والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، يحتذى في ذلك حذوه وأمثاله، فإذا كان معلوماً أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قلنا يد وسمع وبصر وما أشبهها، فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه، ولسنا نقول إن معنى اليد القوة أو النعمة، ولا معنى السمع والبصر العلم،

---

[١] هذا خلاصة مذهب السلف وأهل السنة في هذا الباب، وفي غيره من الأبواب: الإيمان بما في الكتاب والسنة.

ولا نقول إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول إنما وجب إثبات الصفات لأن التوقف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنه لأن الله ليس كمثله شيء، وعلى هذا جرى قول السلف في أحاديث الصفات» اهـ. هذا كله كلام الخطابي، وهكذا قال أبو بكر الخطيب الحافظ في رسالة له أخبر فيها أن مذهب السلف على ذلك.

وهذا الكلام الذي ذكره الخطابي قد نقل نحواً منه من العلماء ما لا يحصى، مثل أبي بكر الإسماعيلي، والإمام يحيى بن عمار السجزي شيخُ شيخِ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري الهروي، ومثل أبي عثمان الصابوني شيخ الإسلام، وأبي عمر بن عبد البر النمري إمام المغرب، وغيرهم.

وقال أبو نعيم الأصبهاني صاحب الحلية في عقيدة له في أولها: «طريقتنا طريق المتبعين للكتاب والسنة وإجماع الأمة» قال: «فمما اعتقدوه أن الأحاديث التي ثبتت عن النبي ﷺ في العرش واستواء الله يقولون بها ويثبتونها من غير تكييف ولا تمثيل ولا تشبيه، وأن الله بائن من خلقه والخلق بائنون منه، لا يحل فيهم ولا يمتزج بهم، وهو مستوٍ على عرشه في سمائه دون أرضه وخلقه».

وقال الحافظ أبو نعيم في كتاب محجة الواثقين ومدرجة الوامقين تأليفه، «وأجمعوا أن الله فوق سماواته، عالٍ على عرشه مستوٍ عليه، لا مستولٍ عليه كما تقول الجهمية إنه بكل مكان خلافاً لِمَا نزل في كتابه: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]،

له العرش المستوي عليه والكرسي الذي وسع السماوات والأرض، وهو قوله وتعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وكرسيه جسم، والسماوات السبع والأرضون السبع عند الكرسي كحلقة في أرض فلاة[1]، وليس كرسيه علمه كما قالت الجهمية، بل يوضع كرسيه يوم القيامة لفصل القضاء بين خلقه، كما قاله النبي ﷺ، وأنه تعالى وتقدس يجيء يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده، والملائكة صفًّا صفًّا، كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وأنه تعالى وتقدس يجيء يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده، فيغفر لمن يشاء من مذنبي الموحدين ويعذب من يشاء، كما قال تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [الفتح: ١٤]» اهـ.

وقال الإمام العارف معمر بن أحمد الأصبهاني - شيخ الصوفية في حدود المائة الرابعة في بلاده – قال: «أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السنة وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر، وأهل المعرفة والتصوف من المتقدمين والمتأخرين - قال فيها - وأن الله استوى على عرشه بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل، والاستواء معقول والكيف فيه مجهول، وأنه عز وجل بائن من خلقه والخلق منه بائنون، بلا حلول ولا ممازجة ولا اختلاط ولا ملاصقة، لأنه المنفرد البائن من خلقه، الواحد الغني عن الخلق، وأن الله عز وجل سميع بصير عليم خبير، يتكلم ويرضى ويسخط ويضحك ويعجب، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكاً، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء فيقول: (**هل من داعٍ فأستجيب له ؟ هل**

---

[١] أخرجه ابن حبان (٣٦١)، وأبونعيم في الحلية ١٦٦/١.

من مستغفر فأغفر له؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ حتى يطلع الفجر)[١]، ونزول الرب إلى السماء بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل، فمن أنكر النزول أو تأول فهو مبتدع ضال، وسائر الصفوة من العارفين على هذا».

وقال الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال في كتاب السنة: حدثنا أبو بكر الأثرم حدثنا إبراهيم بن الحارث - يعني العبادي - حدثنا الليث بن يحيى قال سمعت إبراهيم بن الأشعث قال أبو بكر - وهو صاحب الفضيل - قال: «سمعت الفضيل بن عياض يقول: ليس لنا أن نتوهم في الله كيف هو، لأن الله تعالى وصف نفسه فأبلغ، فقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، فلا صفة أبلغ مما وصف به نفسه.

وكل هذا النزول والضحك وهذه المباهاة وهذا الاطلاع ؛ كما يشاء أن ينزل، وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن يضحك، وكما يشاء أن يطلع، فليس لنا أن نتوهَّم كيف وكيف، فإذا قال الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه، فقل: بل أؤمن برب يفعل ما يشاء»، ونقل هذا عن الفضيل جماعة، منهم البخاري في خلق أفعال العباد، ونقله شيخ الإسلام بإسناده في كتابه الفاروق فقال: حدثني يحيي بن عمار ثنا أبي ثنا يوسف بن يعقوب ثنا حَرَميّ بن علي البخاري وهانئ بن النضر عن الفضيل.

وقال عمرو بن المكي في كتابه الذي سماه "التعرف بأحوال العباد والمتعبدين"، قال: «ما يجيء به الشيطان للتائبين»، وذكر أنه يوقعهم في

---

(١) أخرجه مسلم (٧٥٨).

القنوط ثم في الغرور وطول الأمل ثم في التوحيد، فقال: «من أعظم ما يوسوس في التوحيد بالتشكيك أو في صفات الرب بالتمثيل والتشبيه أو بالجحد لها والتعطيل»، فقال بعد ذكر حديث الوسوسة: «واعلم رحمك الله تعالى أن كُلَّ ما توهمه قلبك أو سَنَح في مجاري فكرك أو خطر في معارضات قلبك، من حسن أو بهاء أو ضياء أو إشراق أو جمال أو شبح مائل أو شخص متمثل، فالله تعالى بغير ذلك، بل هو تعالى أعظم وأجل وأكبر، ألا تسمع إلى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، أي لا شبيه ولا نظير ولا مساوٍ ولا مثل، أَوَلَمْ تعلم أنه تعالى لما تجلَّى للجبل تدكدك لعظم هيبته وشامخ سلطانه، فكما لا يتجلى لشيء إلا اندك كذلك لا توهمه أحد إلا هلك، فرُدّ بما بين الله في كتابه من نفيه عن نفسه التشبيه والمثل والنظير والكفؤ.

فإن اعتصمت به وامتنعت منه أتاك من قِبل التعطيل لصفات الرب تبارك وتعالى وتقدس في كتابه وسنة رسوله محمد ﷺ، فقال لك إذا كان موصوفاً بكذا أو وصفته أوجب له التشبيه فأكذبه، لأنه اللعين إنما يريد أن يستزلك ويغويك ويدخلك في صفات الملحدين الزائغين الجاحدين لصفة الرب تعالى.

فاعلم رحمك الله تعالى أن الله واحد لا كالآحاد فرد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد»، إلى أن قال: «خلصت له الأسماء السَّنِيَّة فكانت واقعة في قديم الأزل بصدق الحقائق، لم يستحدث تعالى صفة كان منها خلياً، أو اسماً كان منه برياً، تبارك وتعالى، فكان هادياً سيهدي وخالقاً

سيخلق ورازقاً سيرزق وغافراً سيغفر وفاعلاً سيفعل، لم يحدث له الاستواء إلا وقد كان في صفة أنه سيكون ذلك الفعل، فهو يسمى به في جملة فعله كذلك، قال الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، بمعنى أنه سيجي، فلم يستحدث الاسم بالمجيء وتخلف الفعل لوقت المجيء، فهو جاء سيجيء، ويكون المجيء منه موجوداً بصفة لا تلحقه الكيفية ولا التشبيه، لأن ذلك فعل الربوبية، فتحسر العقول وتنقطع النفس عن إرادة الدخول في تحصيل كيفية المعبود، فلا تذهب في أحد الجانبين، لا معطلاً ولا مشبهاً، وارضَ لله بما رضي به لنفسه، وقِف عند خبره لنفسه، مسلماً مستسلماً مصدقاً، بلا مباحثة التنفير ولا مناسبة التنقير».

إلى أن قال: «فهو تبارك وتعالى القائل: ﴿أَنَا ٱللَّهُ﴾ [طه: ١٤]، لا الشجرة، الجائي قبل أن يكون جائياً، لا أمره المتجلي لأوليائه في الميعاد، فتبيَضُّ به وجوههم وتَفْلُج به على الجاحدين حجتهم، المستوي على عرشه بعظمة جلاله فوق كل مكان تبارك وتعالى، الذي كلم موسى تكليماً، وأراه من آياته، فسمع موسى كلام الله لأنه قَرَّبَه نَجِيًّا، تقدس أن يكون كلامه مخلوقاً أو محدثاً[١] أو مربوباً، والوارث لخلقه، السميع لأصواتهم، الناظر بعينه إلى أجسادهم، يداه مبسوطتان، وهما غير نعمته، خلق آدم ونفخ فيه من روحه - وهو أمره - تعالى وتقدس أن يحل بجسم أو يمازج بجسم أو يلاصق به، تعالى عن ذلك علواً كبيراً، الشائي له المشيئة، العالم له العلم، الباسط يديه بالرحمة، النازل كل ليلة إلى سماء الدنيا ليتقرب إليه خلقه بالعبادة وليرغبوا

---

[١] أي: تنزه كلام الله أن يكون أحدثه أحد من خلقه.

إليه بالوسيلة، القريب في قربه من حبل الوريد، البعيد في علوه من كل مكان بعيد، ولا يشبه بالناس».

إلى أن قال: «﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، القائل: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ۝ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٦-١٧]، تعالى وتقدس أن يكون في الأرض كما في السماء، جل عن ذلك علواً كبيراً» اهـ..

وقال الإمام أبو عبدالله الحارث بن إسماعيل بن أسد المحاسبي في كتابه المسمى "فَهْم القرآن"، قال في كلامه على الناسخ والمنسوخ وأن النسخ لا يجوز في الأخبار، قال: «لا يحل لأحد أن يعتقد أن مدح الله وأسمائه وصفاته يجوز أن ينسخ منها شيء»، إلى أن قال: «وكذلك لا يجوز إذا أخبر أن صفاته حسنة عليا أن يخبر بعد ذلك أنها دنية سفلى، فيصف نفسه بأنه جاهل ببعض الغيب بعد أن أخبر أنه عالم بالغيب وأنه لا يبصر ما قد كان ولا يسمع الأصوات ولا قدرة له ولا يتكلم ولا الكلام كان منه وأنه تحت الأرض لا على العرش، جل وعلا عن ذلك.

فإذا عرفتَ ذلك واستيقنته علمتَ ما يجوز عليه النسخ وما لا يجوز، فإن تلوت آية في ظاهر تلاوتها تحسب أنها ناسخة لبعض أخباره، كقوله عن فرعون: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ﴾ [يونس: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [محمد: ٣١]»[١].

---

(١) الذي في فهم القرآن للمحاسبي المطبوع ص٣٦٦، آية: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٩٨].

وقال «قد تأول قوم أن الله عنى أن ينجيه ببدنه من النار إذ قد آمن عند الغرق، وقالوا إنما ذكر الله قوم فرعون يدخلون النار دونه، وقال: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٩١]، وقال: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٠]، ولم يقل بفرعون»، وقال «وهكذا الكذب على الله، لأن الله تعالى يقول: ﴿فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْـَٔاخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ﴾ [النازعات: ٢٥]، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟﴾ [العنكبوت: ٣]، فأقرَّ التلاوة على استئناف العلم من الله عز وجل عن أن يستأنف علماً بشيء، لأنه من ليس له علم بما يريد أن يصنعه لم يقدر عليه أن يصنعه نجده ضرورة.

قال: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، قال: «وإنما قوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ مِنكُمْ﴾ [محمد: ٣١] إنما يريد حتى نراه[١]، فيكون معلوماً موجوداً، لأنه لا جائز أن يكون يعلم الشيء معدوماً من قبل أن يكون، ويعلمه موجوداً كان قد كان، فيعلم في وقت واحد معدوماً موجوداً وإن لم يكن، وهذا المحال»، وذكر كلاماً في هذا في الإرادة، إلى أن قال: «وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥]، ليس معناه أن

---

[١] العلم نوعان:

علم سابق: فالله يعلم بالكائنات والوقائع قبل وقوعها.

وعلم لاحق: فالله يعلم بها بعد وقوعها.

وليس هذا تجدد للعلم، ومن ثم لا يصح تفسير العلم بالرؤية، هذا من المواطن التي أنكرها الإمام أحمد على الحارث رحمهما الله[١].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٦/١٨٠ و٥١٩.

يحدث له سمعاً، ولا تكلف لسمع ما كان من قولهم، وقد ذهب قومٌ من أهل السنة أن لله استماعاً حادثاً في ذاته، فذهبوا إلى أن ما يعقل من الخلق أنه يحدث منهم علم سمع لما كان من قوله، لأن المخلوق إذا سمع حدث له عقد فهم عما أدركته أذنه من الصوت، وكذلك قوله: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، لا يستحدث بصراً محدثاً في ذاته، وإنما يحدث الشيء فيراه مكوناً كما لم يزل يعلم قبل كونه»[١].

إلى أن قال: «وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ﴾ [السجدة: ٥]، وقال تعالى: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقال لعيسى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، وذكر الآلهة أنْ لو كان آلهة لابتغوا إلى ذي العرش سبيلاً إلى طلبه حيث هو، فقال: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٞ كَمَا يَقُولُونَ إِذٗا

---

[١] قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فلما كان من أصل ابن كلاب ومن وافقه كالحارث المحاسبي.. أن الرب لا يقوم به ما يكون بمشيئته وقدرته ويعبرون عن هذا بأنه لا تحله الحوادث»(١).

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/٤١٠، وانظر: ٥/٥٣٢، و٦/٥٢١، و٧/٤٣٢، و١٢/٩٤ و٢٤٤ و٣٦٦، و١٧/٥٥

﴿لَّابْتَغَوْاْ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]»، قال أبو عبدالله: «فلن ينسخ ذلك أبداً».

«كذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، فليس هذا بناسخ لهذا ولا هذا ضد لذلك.

واعلم أن هذه الآيات ليس معناها أن الله أراد الكون بذاته، فيكون في أسفل الأشياء أو يتنقل فيها لاستفالها ويتبعض فيها على أقدارها ويزول عنها عند فنائها، جل وعز عن ذلك، وقد نزغ بذلك بعض أهل الضلال، فزعموا أن الله تعالى في كل شيء بنفسه كائناً، كما هو في العرش، ولا فرق بين ذلك عندهم، ثم أحالوا في النفي بعد تثبيت ما يجوز عليه في قولهم ما نفوه، لأن كل من يثبت شيئاً في المعنى ثم نفاه بالقول لم يُغْنِ عنه نفيه بلسانه، واحتجوا بهذه الآيات أن الله تعالى في كل شيء بنفسه كائناً، ثم نفوا معنى ما أثبتوا، فقالوا لا كالشيء في الشيء».

قال أبو عبدالله: «أما قوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ [محمد: ٣١]، ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٩٤]، و﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥]، فإنما معناه حتى يكون الموجود فيعلمه موجوداً ويسمعه مسموعاً ويبصره مبصراً، لا على استحداث علم ولا سمع ولا بصر، وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ﴾ [الإسراء: ١٦]، إذا جاء وقت كون المراد فيه[١].

---

[١] هذا من تأويل نصوص الصفات كما سبق.

وأن قوله: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿إِذًا لَّٱبْتَغَوْاْ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، فهذا وغيره مثل قوله: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، هذا منقطع يوجب أنه فوق العرش، فوق الأشياء كلها، منزه عن الدخول في خلقه، لا يخفي عليه منهم خافية، لأنه أبان في هذه الآيات أن ذاته بنفسه فوق عباده، لأنه قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ يعني فوق العرش، والعرش فوق السماء، لأن من قد كان فوق كل شيء على السماء في السماء، وقد قال مثل ذلك، قال: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، يعني على الأرض، لا يريد الدخول في جوفها، وكذلك قوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ﴾ [طه: ٧١]، يعني فوقها عليها، وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، ثم فصل فقال: ﴿أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾، ولم يَصِل، فلم يكن لذلك معنى - إذ فصل بقوله: ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، ثم استأنف التخويف بالخسف - إلا أنه على عرشه فوق السماء.

وقال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وقال: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، فبيَّن عروج الأمر وعروج الملائكة، ثم وصف وقت صعودها بالارتفاع صاعدة إليه، فقال [فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ] فقال صعودها إليه، وفصله من قوله: ﴿إِلَيْهِ﴾، كقول القائل: «اصعد إلى فلان في ليلة أو يوم»، وذلك أنه في العلو، وأن صعودك إليه في يوم، فإذا صعدوا إلى العرش فقد صعدوا إلى الله عز وجل، وإن كانوا لم يروه ولم يساووه في الارتفاع في علوه، فإنهم صعدوا

من الأرض وعرجوا بالأمر إلى العلو، قال الله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾، ولم يقل عنده.

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾، ثم استأنف الكلام فقال: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗا﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، فيما قال لي إن إلهه فوق السموات، فَبَيَّنَ الله سبحانه أن فرعون ظن بموسى أنه كاذب فيما قال، وعمد لطلبه حيث قاله من الظن بموسى إنه كاذب، ولو أن موسى قال إنه في كل مكان بذاته لطلبه في بيته أو بدنه أو حُشّه - فتعالى الله عن ذلك - ولم يجهد نفسه ببنيان الصرح».

قال أبو عبدالله: «وأما الآية التي يزعمون أنها قد وصلها ولم يقطعها كما قطع الكلام الذي أراد به أنه على عرشه، فقال: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [المجادلة: ٧]، فأخبر بالعلم ثم أخبر أنه مع كل مناج ثم ختم الآية بالعلم بقوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣١]، فبدأ بالعلم وختم بالعلم، فبين أنه أراد أنه يعلمهم حيث كانوا لا يخفون عليه، ولا يخفى عليه مناجاتهم ولو اجتمع القوم في أسفل، وناظر إليهم في العلو، فقال إني لم أزل أراكم وأعلم مناجاتكم لكان صادقاً - ولله المثل الأعلى أن يشبه الخلق - فإن أَبَوْا إلا ظاهر التلاوة، وقالوا هذا منكم دعوى، خرجوا عن قولهم في ظاهر التلاوة، لأن من هو مع الاثنين أو أكثر هو معهم لا فيهم، ومن كان مع الشيء فقد خلا منه جسمه، وهذا خروج من قولهم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]؛ لأن ما قرب من الشيء ليس هو في الشيء، ففي ظاهر التلاوة على دعواهم أنه ليس في حبل الوريد.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]؛ لم يقل في السماء، ثم قطع كما قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾، ثم قطع فقال: ﴿أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]، فقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾، إله أهل السماء وإله أهل الأرض، وذلك موجود في اللغة، تقول فلان أمير في خراسان وأمير في بلخ وأمير في سمرقند، وإنما هو موضع واحد، ويخفي عليه ما وراءه، فكيف العالي فوق الأشياء لا يخفي عليه شيء من الأشياء يدبره، فهو إله فيهما إذا كان مدبراً لهما، وهو على عرشه فوق كل شيء، تعالى عن الأمثال» اهـ.

وقال الإمام أبو عبدالله محمد بن خفيف في كتابه الذي سماه "اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات"، قال في آخر خطبته: «فاتفقت أقوال المهاجرين والأنصار في توحيد الله عز وجل ومعرفة أسمائه وصفاته وقضائه، قولاً واحداً وشرعاً ظاهراً، وهم الذين نقلوا عن رسول الله ﷺ ذلك»، حتى قال: (**عليكم بسنتي...**)، وذكر الحديث، وحديث: (**لعن الله من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً**).

وقال: «فكانت كلمة الصحابة على اتفاق من غير اختلاف، وهم الذين أمرنا بالأخذ عنهم، إذ لم يختلفوا بحمد الله تعالى في أحكام التوحيد وأصول الدين من الأسماء والصفات كما اختلفوا في الفروع، ولو كان منهم في ذلك اختلاف لنُقل إلينا كما نُقل سائر الاختلاف، فاستقر صحة ذلك عن خاصتهم وعامتهم، حتى أدوا إلى التابعين لهم بإحسان، فاستقر صحة ذلك عند العلماء المعروفين، حتى نقلوا ذلك قرناً بعد قرن، لأن الاختلاف كان في الأصل عندهم كفر[١]، ولله المنة.

---

[١] في ربط التكفير بذلك تفصيل يعلم في موطنه.

ثم إني قائل - وبالله أقول - إنه لما أحدثوا في أحكام التوحيد وذكر الأسماء والصفات على خلاف منهج المتقدمين من الصحابة والتابعين، فخاض في ذلك من لم يعرفوا بعلم الآثار ولم يعقلوا قولهم بذكر الأخبار، وصار معولهم على أحكام هواجس النفس المستخرجة من سوء الطوية وما وافق على مخالفة السنة، والتعلق منهم بآيات لم يسعدهم فيها، فتأولوا على أهوائهم، وصححوا بذلك مذاهبهم، احتجت إلى الكشف عن صفة المتقدمين ومأخذ المؤمنين ومنهاج الأولين، خوفاً من الوقوع في جملة أقاويلهم التي حذر رسول الله ﷺ أمته ومنع المستجيبين له حتى حذرهم».

ثم ذكر أبو عبدالله خروج النبي ﷺ وهم يتنازعون في القدر وغضبه، وحديث: (**لا أُلْفَيَنَّ أحَدَكم متكئاً على أريكته**)[1]، وحديث: (**ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة**)[2]، وأن الناجية ما كان عليه هو وأصحابه.

ثم قال: «فلزم الأمة قاطبة معرفة ما كان عليه الصحابة، ولم يكن الوصول إليه إلا من جهة التابعين لهم بإحسان، المعروفين بنقل الأخبار ممن لا يقبل المذاهب المحدثة، فيتصل ذلك قرناً بعد قرن ممن عُرفوا بالعدالة والأمانة، الحافظين على الأمة ما لهم وما عليهم من إثبات السنة».

إلى أن قال: «فأول ما نبتدئ به ما أوردنا هذه المسألة من أجلها ذكر أسماء الله عز وجل وصفاته مما ذكر الله في كتابه وما بيَّن ﷺ من صفاته

---

(١) أخرجه أحمد ٤/١٣٢، وابن ماجه (١٢)، والحاكم ١/١٩١.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٩٩١)، وأبوداود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وأحمد ٢/٣٣٢، وأبويعلى (٥٩١٠)، والحاكم ١/٤٧، وابن حبان (٦٢٤٧).

في سنته، وما وصف به عز وجل نفسه مما سنذكر قول القائلين بذلك مما لا يجوز لنا في ذلك أن نرده إلى أحكام عقولنا بطلب الكيفية بذلك، ومما قد أمرنا بالاستسلام له».

إلى أن قال: «ثم إن الله تعرَّف إلينا بعد إثبات الوحدانية وإقرار الألوهية أنْ ذكر تعالى في كتابه بعد التحقيق بما بدأ به من أسمائه وصفاته، وأكده عليه السلام بقوله، فقبلوا منه كقبولهم لأوائل التوحيد من ظاهر قوله لا إله إلا الله».

إلى أن قال: «بإثبات نفسه بالتفصيل من الجمل، فقال لموسى عليه السلام: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤١]، وقال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ولصحة ذلك واستقراره ناجاه المسيح عليه السلام فقال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦].

وأكد عليه السلام صحة إثبات ذلك في سنته، فقال: **(يقول الله عز وجل من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي)**[(١)]، وقال ﷺ: **(كتب كتاباً بيده على نفسه؛ إن رحمتي سبقت غضبي)**[(٢)]، وقال: **(سبحان الله رضا نفسه)**[(٣)]، وقال في محاجة آدم لموسى: **(أنت الذي اصطفاك الله واصطنعك لنفسه؟)**[(٤)].

(١) أخرجه البخاري (٦٩٧٠)، ومسلم (٢٦٧٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٦٩)، ومسلم (٢٧٥١).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٢٦).

(٤) أخرجه البخاري (٣٢٢٨)، ومسلم (٢٦٥٢).

فقد صح بظاهر قوله أنه أثبت لنفسه نفساً، وأثبت له الرسول ذلك، فعلى مَن صدَّق الله ورسوله اعتقاد ما أخبر الله به عن نفسه، ويكون ذلك مبنياً على ظاهر قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]».

ثم قال: «فعلى المؤمنين خاصتهم وعامتهم قبول كل ما ورد عنه عليه السلام بنقل العدل عن العدل حتى يتصل به عليه السلام، وأن مما قص الله علينا في كتابه ووصف به نفسه ووردت السنة بصحة ذلك أنْ قال: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، ثم قال عقيب ذلك: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النور: ٣٥]، وبذلك دعاه ﷺ: **(أنت نور السماوات والأرض)**[1]»، ثم ذكر حديث أبي موسى: **(حجابه النور - أو النار - لو كشفه لأحرقت سُبُحَاتُ وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه)**[2]، وقال: «سبحات وجهه جلاله ونوره، نقله عن الخليل وأبي عبيد»، وقال: «قال عبدالله بن مسعود: (نور السماوات من نور وجهه)».

ثم قال: «ومما ورد به النص أنه حي»، وذكر قوله تعالى: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، والحديث: **(يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث)**[3].

قال: «ومما تعرف الله إلى عباده أن وصف نفسه أن له وجهاً موصوفاً بالجلال والإكرام، فأثبت لنفسه وجهاً»، وذكر الآيات، ثم ذكر حديث أبي موسى المتقدم، فقال: «في هذا الحديث من أوصاف الله عز وجل: **(لا**

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٨٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٩).

(٣) أخرجه النسائي (١٠٤٠٥)، والحاكم ١/٧٣٠، وبنحوه الترمذي (٣٥٢٤).

ينام)[١]، موافق لظاهر الكتاب: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وأن له وجهاً موصوفًا بالأنوار، وأن له بصراً، كما أعلمنا في كتابه أنه سميع بصير»، ثم ذكر الأحاديث في إثبات الوجه، وفي إثبات السمع والبصر، والآيات الدالة على ذلك.

ثم قال: «ثم إن الله تعرَّف إلى عباده المؤمنين، وأنه قال له يدان قد بسطهما بالرحمة»، وذكر الأحاديث في ذلك، ثم ذكر شعر أمية بن أبي الصلت، ثم ذكر حديث: **(يلقى في النار وتقول هل من مزيد ؟ حتى يضع فيها رجله)**[٢]، وهي رواية البخاري، وفي رواية أخرى: **(يضع عليها قدمه)**[٣]، ثم ما رواه مسلم البطين عن ابن عباس: (أن الكرسي موضع القدمين، وأن العرش لا يقدر قدره إلا الله)[٤]، وذكر قول مسلم البطين نفسه، وقول السدي، وقول وهب بن منبه، وأبي مالك، وبعضهم يقول: «موضع قدميه»، وبعضهم يقول: «واضع رجليه عليه».

ثم قال: «فهذه الروايات قد رويت عن هؤلاء من صدر هذه الأمة موافقاً لقول النبي ﷺ متداولاً في الأقوال ومحفوظًا في الصدور، لا ينكر خلف عن سلف ولا ينكر عليهم أحد من نظرائهم، نقلتها الخاصة والعامة

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٤٩)، ومسلم (٢٨٤٨).

(٣) عند البخاري برقم (٤٥٦٧)، ومسلم ٣٦/٢٨٤٦: **(حتى يضع قدمه)**.

وعند البخاري برقم (٤٥٦٨)، ومسلم ٣٥/٢٨٤٦: **(فيضع قدمه عليها)**.

وعند البخاري برقم (٦٢٨٤) و(٦٩٤٩) و(٧٠١١)، ومسلم ٣٧/٢٨٤٨ و٣٨: **(حتى يضع رب العزة فيها قدمه)**.

(٤) أخرجه الدارقطني في الصفات (٣٦).

مدونة في كتبهم، إلى أن حدث في آخر الأمة من قلل الله عددهم ممن حذرنا رسول الله ﷺ عن مجالستهم ومكالمتهم وأمرنا ألا نعود مرضاهم ولا نشيع جنائزهم، فقصد هؤلاء إلى هذه الروايات فضربوها بالتشبيه، وعمدوا إلى الأخبار، فعملوا في دفعها على أحكام المقاييس، وكفَّروا المتقدمين، وأنكروا على الصحابة، وردوا على الأئمة الراشدين، فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل»، ثم ذكر المأثور عن ابن عباس وجوابه لنجدة الحروري، ثم ذكر حديث الصورة، وذكر أنه صنف فيه كتاباً مفرداً، واختلاف الناس في تأويله.

ثم قال: «وسنذكر أصول السنة وما ورد من الاختلاف فيما نعتقده فيما خالفنا فيه أهل الزيغ، وما وافقنا فيه أصحاب الحديث من المثبتة إن شاء الله»، ثم ذكر الخلاف في الإمامة واحتج عليها، وذكر اتفاق المهاجرين والأنصار على تقديم الصديق رضي الله عنه وأنه أفضل الأمة.

ثم قال: «وكان الاختلاف في خلق الأفعال، هل هي مقدرة أم لا ؟ قال وقولنا فيها أن أفعال العباد مقدرة معلومة»، وذكر إثبات القدر.

ثم ذكر الخلاف في أهل الكبائر، ومسألة "الأسماء والأحكام"، وقال: «قولنا إنهم مؤمنون على الإطلاق، وأمرهم إلى الله تعالى، إن شاء عذبهم وإن شاء عفا عنهم»، وقال: «أصل الإيمان موهبة يتولد منها أفعال العباد، فيكون أصله التصديق والإقرار والأعمال»، وذكر الخلاف في زيادة الإيمان ونقصانه، وقال: «قولنا إنه يزيد وينقص».

قال: «ثم كان الاختلاف في القرآن؛ مخلوقاً أو غير مخلوق ؟ فقولنا وقول أئمتنا إن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنه صفة، منه بدأ قولاً، وإليه يعود حكماً».

ثم ذكر الخلاف في الرؤية، وقال: «قولنا قول أئمتنا فيما نعتقد أن الله يُرى في يوم القيامة»، وذكر الحجة.

ثم قال: «واعلم رحمك الله أني ذكرت أحكام الاختلاف على ما ورد من ترتيب المحدِّثين في كل الأزمنة، وقد بدأت أن أذكر أحكام الجمل من العقود، فنقول ونعتقد أن الله عز وجل له عرش، وهو على عرشه فوق سبع سماواته بكمال أسمائه وصفاته، كما قال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، و﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، ولا نقول إنه في الأرض كما هو في السماء على عرشه، لأنه عالم بما يجري على عباده»، إلى أن قال: «ونعتقد أن الله خلق الجنة والنار، وأنهما مخلوقتان للبقاء لا للفناء».

إلى أن قال: «ونعتقد أن النبي ﷺ عرج بنفسه إلى سدرة المنتهى».

إلى أن قال: «ونعتقد أن الله قبض قبضتين فقال هؤلاء إلى الجنة وهؤلاء إلى النار».

«ونعتقد أن للرسول ﷺ حوضًا، ونعتقد أنه أول شافع وأول مشفع»، وذكر الصراط والميزان والموت وأن المقتول قتل بأجله واستوفى رزقه.

إلى أن قال: «ومما نعتقد أن الله: (**ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر فيبسط يده فيقول: ألا هل من سائل...**)[1] الحديث، وليلة النصف وعشية عرفة، وذكر الحديث في ذلك.

قال: «ونعتقد أن الله كلم موسى تكليماً، واتخذ إبراهيم خليلاً، وأن الخُلَّة غير الفقر، لا كما قال أهل البدع، ونعتقد أن الله تعالى خص محمداً ﷺ بالرؤية، واتخذه خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً.

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٩٤)، ومسلم (٧٥٨).

ونعتقد أن الله تعالى اختص بمفتاح خمس من الغيب لا يعلمها إلا الله، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤] الآية، ونعتقد المسح على الخفين ثلاثاً للمسافر؛ ويوماً وليلة للمقيم، ونعتقد الصبر على السلطان من قريش ما كان من جور أو عدل، ما أقام الصلاة من الجمع والأعياد، والجهاد معهم ماضٍ إلى يوم القيامة، والصلاة في الجماعة حيث ينادى لها واجب إذا لم يكن عذر أو مانع، والتراويح سنة، ونشهد أن من ترك الصلاة عمداً فهو كافر، والشهادة والبراءة بدعة، والصلاة على من مات من أهل القبلة سنة، ولا ننزل أحداً جنة ولا ناراً حتى يكون الله ينزلهم، والمراء والجدال في الدين بدعة.

ونعتقد أن ما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ أمرهم إلى الله، ونترحم على عائشة ونترضى عليها.

والقول في اللفظ والملفوظ، وكذلك في الاسم والمسمى، بدعة، والقول في أن الإيمان مخلوق أو غير مخلوق بدعة.

واعلم أني ذكرت اعتقاد أهل السنة على ظاهر ما ورد عن الصحابة والتابعين مجملاً من غير استقصاء، إذ قد تقدم القول عن مشايخنا المعروفين من أهل الإمامة والديانة، إلا أنني أحببت أن أذكر عقود أصحابنا المتصوفة فيما أحدثه طائفة انتسبوا إليهم مما قد تخرَّصوا من القول مما نزه الله المذهب وأهله من ذلك».

إلى أن قال: «وقرأت لمحمد بن جرير الطبري في كتاب سماه "التبصير"، كتب بذلك إلى أهل طبرستان في اختلاف عندهم، وسألوه أن يصنف لهم ما يعتقده ويذهب إليه، فذكر في كتابه اختلاف القائلين برؤية الله تعالى، فذكر عن طائفة إثبات الرؤية في الدنيا والآخرة، ونسب هذه المقالة إلى

الصوفية قاطبة، لم يخص طائفة دون طائفة، فتبين أن ذلك على جهالة منه بأقوال المحصلين منهم، وكان ممن نسب إليه ذلك القول - بعد أن ادعى على الطائفة - ابن أخت عبدالواحد بن زيد، والله أعلم بمحله عند المحصلين، فكيف بابن أخته.

وليس إذا أحدث الزائغ في نحلته قولاً نسب إلى الجملة، كذلك في الفقهاء والمحدثين ليس من أحدث قولاً في الفقه، أو لبَّس فيها حديثاً ينسب ذلك إلى جملة الفقهاء والمحدثين.

واعلم أن ألفاظ الصوفية وعلومهم تختلف، فيطلقون ألفاظهم على موضوعات لهم، ومرموزات وإشارات تجرى فيما بينهم، فمن لم يداخلهم على التحقيق ونازل ما هم عليه رجع عنهم خاسئاً وهو حسير».

ثم ذكر إطلاقهم لفظ الرؤية بالتقييد، فقال: «كثيراً ما يقولون رأيت الله، وذكر عن جعفر بن محمد قوله لَمَّا سئل هل رأيت الله حين عبدته ؟ قال رأيت الله ثم عبدته، فقال السائل كيف رأيته ؟ فقال لم تره العيون بتحديد العيان، ولكن رأته القلوب بتحقيق الإيقان»، ثم قال: «يرى في الآخرة، كما أخبر في كتابه وذكره رسوله ﷺ، فهذا قولنا وقول أئمتنا دون الجهال من أهل الغباوة فينا.

وإن مما نعتقد أن الله حرَّم على المؤمنين دماءهم وأموالهم وأعراضهم، وذكر ذلك في حجة الوداع، فمن زعم أنه يبلغ مع الله درجة يبيح الحق له ما حظر على المؤمنين - إلا المضطر على حال يلزمه إحياء النفس - وإن بلغ العبد ما بلغ من العلم والعبادة فذلك كفر بالله، والقائل بذلك قائل بالإلحاد، وهم المنسلخون من الديانة.

وأن مما نعتقده ترك إطلاق العشق على الله»، وبين أن ذلك لا يجوز لاشتقاقه، ولعدم ورود الشرع به، وقال: «أدنى ما فيه أنه بدعة وضلالة، وفيما نص الله من ذكر المحبة كفاية.

وأن مما نعتقده أن الله لا يحل في المرئيات، وأنه المنفرد بكمال أسمائه وصفاته، بائن من خلقه، مستوٍ على عرشه، وأن القرآن كلامه غير مخلوق، حيث ما تلي وحفظ ودرس.

ونعتقد أن الله تعالى اتخذ إبراهيم خليلاً، واتخذ نبينا محمداً ﷺ خليلاً وحبيباً، والخلة لهما منه على خلاف ما قاله المعتزلة أن الخلة الفقر والحاجة»، إلى أن قال: «والخلة والمحبة صفتان لله هو موصوف بهما، ولا تدخل أوصافه تحت التكييف[١] والتشبيه، وصفات الخلق من المحبة والخلة جائز عليهم الكيف، وأما صفات الله تعالى فمعلومة في العلم، وموجودة في التعريف، قد انتفى عنهما التشبيه، فالإيمان واجب وحسم الكيفية عن ذلك ساقط.

ومما نعتقده أن الله أباح المكاسب والتجارات والصناعات، وإنما حرم الله الغش والظلم، وأن من قال بتحريم المكاسب فهو ضال مضل مبتدع، إذ ليس الفساد والظلم والغش من التجارات والصناعات في شيء، وإنما حرم الله ورسوله الفساد لا الكسب والتجارة، فإن ذلك على أصل الكتاب والسنة جائز إلى يوم القيامة.

وإن مما نعتقده أن الله لا يأمر بأكل الحلال ثم يعدمهم الوصول إليه من جميع الجهات، لأن ما طالبهم به موجود إلى يوم القيامة، والمعتقد أن

---

[١] أي: أننا لا نعلم كيفيتها.

الأرض تخلو من الحلال والناس يتقلبون في الحرام فهو مبتدع ضال، إلا أنه يقل في موضع ويكثر في موضع، لا أنه مفقود من الأرض.

ومما نعتقده أنَّا إذا رأينا من ظاهره جميل لا نتهمه في مكسبه وماله وطعامه جائز أن يؤكل طعامه والمعاملة في تجارته، فليس علينا الكشف عن ماله، فإن سأل سائل على سبيل الاحتياط جاز، إلا من داخل الظلمة، ومن لا يزغ عن الظلم وأخذ الأموال بالباطل ومعه غير ذلك فالسؤال والتوقي، كما سأل الصديق غلامه، فإن كان معه من المال سوى ذلك مما هو خارج عن تلك الأموال فاختلطا فلا يطلق عليه اسم الحلال ولا الحرام إلا أنه مشتبه، فمن سأل استبرأ لدينه، كما فعل الصديق، وأجاز ابن مسعود وسلمان، قالا: (كُلْ منه وعليه التبعة)، والناس طبقات، والدينُ الحنيفيةُ السمحة.

وأن مما نعتقده أن العبد ما دام أحكام الدار جارية عليه فلا يسقط عنه الخوف والرجاء، فكل من ادعى الأمن فهو جاهل بالله وبما أخبر به عنه نفسه، ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، وقد أفردت كشف عوار من قال بذلك.

ونعتقد أن العبودية لا تسقط عن العبد ما عقل وعلم ما له وما عليه مميز على أحكام القوة والاستطاعة، إذ لم يسقط ذلك عن الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين، ومن زعم أنه قد خرج من رق العبودية إلى فضاء الحرية بإسقاط العبودية والخروج إلى أحكام الأحدية المبدئية بعلائق الآخرية فهو كافر لا محالة، إلا من اعتراه علة أو رأفة فصار معتوهاً أو مجنوناً أو مبرسماً وقد اختلط في عقله أو لحقه غشية ارتفع عنه أحكام العقل وذهب عنه التمييز والمعرفة، فذلك خارج عن الملة مفارق للشريعة.

ومن زعم الإشراف على الخلق حتى يعلم مقاماتهم ومقدارهم عند الله بغير الوحي المنزل من قول الرسول ﷺ فهو خارج عن الملة، ومن ادعى أنه يعرف ما قال رسول الله ﷺ فقد باء بغضب من الله، ومن ادعى أنه يعرف مآل الخلق ومنقلبهم وأنهم على ماذا يموتون ويختم لهم بغير الوحي من قول الله وقول رسول ﷺ فقد باء بغضب من الله، والفراسة حق على أصول ذكرناها، وليس ذلك مما سميناه في شيء.

ومن زعم أن صفاته قائمة بصفاته - ويشير في ذلك إلى غير الأيد والعصمة والتوفيق والهداية - وأشار إلى صفاته عز وجل القديمة، فهو حلولي قائل باللاهوتية والالتحام، وذلك كفر لا محالة.

ونعتقد أن الأرواح كلها مخلوقة، ومن قال إنها غير مخلوقة فقد ضاهى قول النصارى النسطورية في المسيح، وذلك كفر بالله العظيم.

ومن قال: إن شيئاً من صفات الله عز وجل حالٌّ في العبد وقال بالتبعيض على الله فقد كفر، والقرآن كلام الله ليس بمخلوق ولا حالٌّ في مخلوق، وأنه كيف ما تُلي وقُرئ وحُفظ فهو صفة الله عز وجل، وليس الدرس من المدروس، ولا التلاوة من المتلو، لأنه عز وجل بجميع أسمائه وصفاته غير مخلوق، ومن قال بغير ذلك فهو كافر.

ونعتقد أن القراءة الملحنة[١] بدعة وضلالة، وأن القصائد بدعة[٢]، ومجراها على قسمين ؛ فالحسن من ذلك من ذكر آلاء الله ونعمائه وإظهار نعت الصالحين وصفة المتقين فذلك جائز، وتركه والاشتغال بذكر الله

---

[١] أي : التي تخرج عن الحد الشرعي في القراءة.

[٢] أي : التعبد لله بها.

والقرآن والعلم أولى به، وما جرى على وصف المرئيات ونعت المخلوقات[١] فاستماع ذلك على الله كفر، واستماع الغناء والرباعيات[٢] على الله كفر، والرقص بالإيقاع ونعت الرقاصين على أحكام الدين فسق، وعلى أحكام التواجد والنغام لهو ولعب.

وحرام على كل من سمع القصائد والربعيات الملحنة الجاري بين أهل الأطباع على أحكام الذكر، إلا لمن تقدم له العلم بأحكام التوحيد ومعرفة أسمائه وصفاته وما يضاف إلى الله تعالى من ذلك مما لا يليق به عز وجل مما هو منزه عنه، فيكون استماعه كما قال: ﴿يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ﴾ [الزمر: ١٨].

وكل من جهل ذلك وقصد استماعه على الله على غير تفصيله فهو كفر لا محالة، فكل من جمع القول وأصغى بالإضافة إلى الله فغير جائز إلا لمن عرف ما وصفت من ذكر الله ونعمائه وما هو موصوف به عز وجل ما ليس للمخلوق فيه نعت ولا وصف، بل ترك ذلك أولَى وأحوط، والأصل في ذلك أنها بدعة، والفتنة بها غير مأمونة»، إلى أن قال: «واتخاذ المجالس على الاستماع والغناء والرقص بالرباعيات بدعة، وذلك مما أنكره المطلبي[٣] ومالك والثوري ويزيد بن هارون وأحمد بن حنبل وإسحاق، والاقتداء بهم أولى من الاقتداء بمن لا يعرفون في الدين ولا لهم قدم عند المخلصين.

---

[١] أي: وصف الله بصفات المخلوقين.

[٢] هي أبيات شعرية تتكون من أربعة أشطر، والمراد من كان يصف الله بما لم يصف نفسه به، أو يشتمل على الحلول أو الاتحاد.

[٣] أي: الإمام الشافعي.

وبلغني أنه قيل لبشر بن الحارث إن أصحابك قد أحدثوا شيئاً يقال له القصائد، قال مثل إيش ؟ قال مثل قوله: (اصبري يا نفس حتى... تسكني دار الجليل)، فقال حسن، وأين يكون هؤلاء الذين يستمعون ذلك ؟ قال: قلت: ببغداد، فقال: كذبوا والذي لا إله غيره، لا يسكن ببغداد من يسمع ذلك».

قال أبو عبدالله: «ومما نقول - وهو قول أئمتنا - أن الفقير إذا احتاج وصبر لم يتكلف إلى وقت يفتح الله له كان أعلى، فمن عجز عن الصبر كان السؤال أولى به، على قوله ﷺ: **(لأن يأخذ أحدكم حَبْلَه..)**[1] الحديث.

ونقول إن ترك المكاسب غير جائز، إلا بشرائط مرسومة من التعفف والاستغناء عما في أيدي الناس ومن جعل السؤال حرفة وهو صحيح، فهو مذموم في الحقيقة خارج.

ونقول إن المستمع إلى الغناء والملاهي فإن ذلك كما قال عليه السلام: **(الغناء ينبت النفاق في القلب)**[2]، وإن لم يكفر فهو فسق لا محالة.

والذي نختار قول أئمتنا ترك المراء في الدين، والكلام في الإيمان مخلوق أو غير مخلوق، ومن زعم أن الرسول ﷺ واسط يؤدي وأن المرسل إليهم أفضل فهو كافر بالله، ومن قال بإسقاط الوسائط على الجملة فقد كفر»اهـ.

ومن متأخريهم الإمام أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الجيلي، قال في كتاب "الغنية": «أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات على وجه الاختصار فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد»، إلى أن قال: «وهو بجهة العلو،

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٠١).

(٢) أخرجه أبوداود (٤٩٢٧)، والبيهقي ١٠/٢٢٣، وفي شعب الإيمان (٥١٠٠).

مستوٍ على العرش، محتوٍ على الملك، محيط علمه بالأشياء، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: ٥]، ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان، بل يقال إنه في السماء على العرش، كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]»، وذكر آيات وأحاديث، إلى أن قال: «وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش»، قال: «وكونه على العرش مذكورٌ في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل بلا كيف»، وذكر كلاماً طويلاً لا يحتمله هذا الموضع، وذكر في سائر الصفات نحو هذا، ولو ذكرت ما قال العلماء في هذا لطال الكتاب جداً.

وقال أبو عمر بن عبدالبر: «روينا عن مالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة والأوزاعي ومعمر بن راشد، في أحاديث الصفات، أنهم كلهم قالوا أمِرُّوها كما جاءت»، قال أبو عمر: «ما جاء عن النبي ﷺ من نقل الثقات، أو جاء عن الصحابة رضي الله عنهم، فهو علم يُدَان به، وما حدث بعدهم ولم يكن له أصل فيما جاء عنهم فهو بدعة وضلالة».

وقال في شرح الموطأ لَمَّا تكلم على حديث النزول، قال: «هذا حديث ثابت من جهة النقل، صحيح الإسناد، لا يختلف أهل الحديث في صحته، وهو منقول من طرق سوى هذه، من أخبار العدول عن النبي ﷺ، وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سماوات، كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم إن الله في كل مكان»، وقال: «والدليل على صحة قول أهل الحق قول الله...»، وذكر بعض الآيات، إلى أن قال: «وهذا أشهر وأعرف عند العامة والخاصة من

أن يحتاج إلى أكثر من حكايته، لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مسلم».

وقال أبو عمر بن عبد البر أيضاً: «أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل، قالوا في تأويل قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، هو على العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك من يُحتَج بقوله».

وقال أبو عمر أيضاً: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يَحُدُّون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع - الجهمية والمعتزلة كلها والخوارج - فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعم أن من أقر بها مشبِّه، وهم عند من أقر بها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهم أئمة الجماعة».

وفي عصره الحافظ أبو بكر البيهقي مع توليه للمتكلمين من أصحاب أبي الحسن الأشعري وذبه عنهم، قال في كتاب الأسماء والصفات، باب ما جاء في إثبات اليدين صفتين، لا من حيث الجارحة، لورود خبر الصادق به، قال الله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]»، وذكر الأحاديث الصحاح في هذا الباب، مثل قوله في غير حديث، في حديث الشفاعة: **(يا آدم أنت أبو البشر، خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه)**[١]، ومثل قوله في

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٣٥)، ومسلم (١٩٤).

الحديث المتفق عليه: (أنت موسى اصطفاك الله بكلامه وخطَّ لك الألواح بيده)[١]، وفي لفظ: (وكتب لك التوراة بيده)[٢]، ومثل ما في صحيح مسلم: (وغرس كرامة أوليائه في جنة عدن بيده)[٣]، ومثل قوله ﷺ: (تكون الأرض يوم القيامة خُبْزَةً واحدة يتكفاها الجبار بيده كما يتكفى أحدكم خُبْزَته في السفر، نُزُلاً لأهل الجنة)[٤]، وذكر أحاديث مثل قوله: (بيدي الأمر)[٥]، (والخير بيديك)[٦]، (والذي نفس محمد بيده)[٧]، وَ(إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل)[٨]، وقوله: (المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين)[٩]، وقوله: (يطوي الله السماوات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ثم يقول أنا الملك، أين الجبارون ؟ أين المتكبرون ؟ ثم يطوي الأرضين بشماله، ثم يقول أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟)[١٠]، وقوله: (يمين الله ملأى، لا يَغِيضُها نفقة، سَحَّاء الليل والنهار، أرأيتم ما

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥٣) [١٣].

(٣) أخرجه مسلم (١٨٩)، ولفظه: (قال الله: غرست كرامتهم بيدي).

(٤) أخرجه البخاري (٦١٥٥)، ومسلم (٢٧٩٢).

(٥) أخرجه البخاري (٤٥٤٩)، ومسلم (٢٢٤٦).

(٦) أخرجه البخاري (٣١٧٠).

(٧) أخرجه البخاري (١٨٠٥)، مسلم (١١٥١).

(٨) أخرجه مسلم (٧١٦٩).

(٩) أخرجه مسلم (١٨٢٧)، وأحمد ٢/١٥٩.

(١٠) أخرجه مسلم (٢٧٨٨)، وأبوداود (٢٧٨٨).

أنفق منذ خلق السماوات والأرض، فإنه لم يغض ما في يمينه، وعرشه على الماء، وبيده الأخرى القبض يخفض ويرفع)[1]، وكل هذه الأحاديث في الصحيح، وذكر أيضاً قوله: (إن الله لَمَّا خلق آدم قال له ويداه مقبوضتان اختر أيهما شئت، قال: اخترت يمين ربي، وكلتا يدي ربي يمين مباركة)[2]، وحديث: (إن الله لَمَّا خلق آدم مسح ظهره)[3]... إلى أحاديث أخر ذكرها من هذا النوع.

ثم قال البيهقي: «أما المتقدمون من هذه الأمة، فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيات والأخبار في هذا الباب»، وكذلك قال في الاستواء على العرش وسائر الصفات الخبرية، مع أنه يحكي قول بعض المتأخرين.

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب إبطال التأويل: «لا يجوز رد هذه الأخبار ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله، لا تشبه بسائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة»، وذكر بعض كلام الزهري ومكحول ومالك والثوري والأوزاعي والليث وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وابن عيينة والفضيل بن عياض ووَكِيع وعبدالرحمن بن مهدي وأسود بن سالم وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد ومحمد بن جرير الطبري وغيرهم في هذا الباب، وفي حكاية ألفاظهم طول، إلى أن قال: «ويدل على

---

(١) أخرجه مسلم (٩٩٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٦٨)، والحاكم ١/ ١٣٢.

(٣) أخرجه أبوداود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، والحاكم ٢/ ٣٥٥، وأحمد ١/ ٤٤، ومالك (١٥٩٣)، وابن حبان (٦١٦٦).

إبطال التأويل أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها ولا صرفها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغاً لكانوا إليه أسبق، لِمَا فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة».

وقال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتكلم، صاحب الطريقة المنسوبة إليه في الكلام، في كتابه الذي صنفه في "اختلاف المصلين ومقالات الإسلاميين"، وذكر فرق الروافض والخوارج والمرجئة والمعتزلة وغيرهم، ثم قال: «مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث جملة: قول أصحاب الحديث وأهل السنة الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وبما جاء عن الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون شيئاً من ذلك، وأن الله واحد أحد فرد صمد، لا إله غيره، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأن محمداً عبدُه ورسوله، وأن الجنة حق وأن النارحق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأن الله على عرشه، كما قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وأن له يدين بلا كيف، كما قال تعالى: ﴿خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، وكما قال تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له عينين بلا كيف، كما قال تعالى: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وأن له وجهاً، كما قال تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

وأن أسماء الله تعالى لا يقال إنها غير الله كما قالت المعتزلة والخوارج، وأقروا أن لله علماً، كما قال تعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، وكما قال تعالى: ﴿وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١]، وأثبتوا السمع والبصر، ولم ينفوا ذلك عن الله كما نفته المعتزلة، وأثبتوا لله القوة، كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَهُمۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗۖ﴾ [فصلت: ١٥]».

وذكر مذهبهم في القدر، إلى أن قال: «ويقولون القرآن كلام الله غير مخلوق، والكلام في اللفظ والوقف، من قال باللفظ وبالوقف فهو مبتدع عندهم، لا يقال اللفظ بالقرآن مخلوق ولا يقال غير مخلوق».

ويقرون أن الله يرى بالأبصار يوم القيامة كما يرى القمر ليلة البدر، يراه المؤمنون، ولا يراه الكافرون لأنهم عن الله محجوبون، قال عز وجل: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]».

وذكر قولهم في الإسلام والإيمان والحوض والشفاعة وأشياء، إلى أن قال: «ويقرون بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ولا يقولون مخلوق، ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار».

إلى أن قال: «وينكرون الجدل والمراء في الدين والخصومة فيه والمناظرة فيما يتناظر فيه أهل الجدل ويتنازعون فيه من دينهم، ويسلمون للروايات الصحيحة ولما جاءت بها الآثار التي جاءت بها الثقات عدلاً عن عدل حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ، لا يقولون كيف ولا لِمَ ؟ لأن ذلك بدعة».

إلى أن قال: «ويقرون أن الله يجيء يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وأن الله يقرب من خلقه كيف يشاء، كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]».

إلى أن قال: «ويرون مجانبة كل داعٍ إلى بدعة، والتشاغل بقراءة القرآن وكتابة الآثار والنظر في الفقه، مع الاستكانة والتواضع وحسن الخلق، مع بذل المعروف وكف الأذى وترك الغيبة والنميمة والسعاية وتفقد المآكل والمشارب».

قال: «فهذه جملة ما يأمرون به ويستسلمون إليه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله وهو المستعان».

وقال الأشعري أيضاً في "اختلاف أهل القبلة في العرش": «قال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم ولا يشبه الأشياء، وأنه استوى على العرش، كما قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ولا نتقدم بين يدي الله ورسوله في القول، بل نقول استوى بلا كيف، وأن له وجهاً، كما قال تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأن له يدين، كما قال تعالى: ﴿خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وأن له عينين، كما قال: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وأنه يجيء يوم القيامة هو وملائكته، كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢٢]، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث، ولم يقولوا شيئاً إلا ما وجدوه في الكتاب وجاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ، وقالت المعتزلة إن الله استوى على العرش بمعنى استولى»، وذكر مقالات أخرى.

وقال أيضًا أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي سماه: "الإبانة في أصول الديانة"، وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنفه، وعليه يعتمدون في الذب عنه عند من يطعن عليه، فقال: «فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة ؛ فإن قال قائل قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرِّفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون ؟

قيل له قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكلام ربنا وسنة نبينا وما رُوي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول أبو عبدالله أحمد بن حنبل نضَّر الله وجهه ورفع

درجته وأجزل مثوبته قائلون، ولِمَا خالف قوله مخالفون، لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق ودفع به الضلالة وأوضح به المنهاج وقمع به بدع المبتدعين وزيغ الزائغين وشك الشاكّين، فرحمة الله عليه من إمام مقدَّم وجليل معظَّم وكبير مفهَّم.

وجملة قولنا أنَّا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله وبما جاؤوا به من عند الله وبما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا نرد من ذلك شيئاً، وأن الله واحد لا إله إلا هو، فرد صمد لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق، وأن الجنة حق والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأن الله مستوٍ على عرشه، كما قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وأن له وجهاً، كما قال تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأن له يدين بلا كيف، كما قال تعالى: ﴿خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وكما قال تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له عينين بلا كيف، كما قال: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وأن مَنْ زعم أن أسماء الله غيره كان ضالاً»، وذكر نحواً مما ذكر في الفرق، إلى أن قال: «ونقول إن الإسلام أوسع من الإيمان، وليس كل إسلام إيماناً، وندين بأن الله يقلب القلوب بين إصبعين من أصابع الله عز وجل، وأنه عز وجل يضع السماوات على أصبع والأرضين على أصبع، كما جاءت الرواية عن رسول الله ﷺ».

إلى أن قال: «والإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ونسلم الروايات الصحيحة عن رسول الله ﷺ التي رواها الثقات عدلاً عن عدل حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ»، إلى أن قال: «ونصدق بجميع الروايات التي

يثبتها أهل النقل، من النزول إلى السماء الدنيا وأن الرب عز وجل يقول هل من سائل ؟ هل من مستغفر ؟ وسائر ما نقلوه وأثبتوه، خلافاً لِمَا قال أهل الزيغ والتضليل.

ونعوِّل فيما اختلفنا فيه على كتاب ربنا وسنة نبينا وإجماع المسلمين وما كان في معناه، ولا نبتدع في دين الله ما لم يأذن لنا به، ولا نقول على الله ما لا نعلم، ونقول إن الله يجيء يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وأن الله يقرب من عباده كيف شاء، كما قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وكما قال: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٨-٩]».

إلى أن قال: «وسنحتج لِمَا ذكرناه من قولنا وما بقي مما لم نذكره بَاباً باباً»، ثم تكلم على أن الله يُرى واستدل على ذلك، ثم تكلم على أن القرآن غير مخلوق واستدل على ذلك، ثم تكلم على من وقف في القرآن وقال لا أقول إنه مخلوق ولا غير مخلوق ورد عليه، ثم قال: "باب في ذكر الاستواء على العرش"، فقال: «إن قال قائل ما تقولون في الاستواء ؟ قيل له إن الله مستوٍ على عرشه، كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقد قال الله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقال: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وقال تعالى حكاية عن فرعون: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، كذَّب موسى في قوله إن الله فوق السماوات، وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]، فالسماوات

فوقها العرش، فلما كان العرش فوق السماوات قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾؛ لأنه مستوٍ على العرش الذي فوق السماوات، فكل ما علا فهو سماء، فالعرش أعلى السماوات، وليس إذا قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، يعني جميع السماء، وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السماوات، ألا ترى أن الله عز وجل ذكر السماوات فقال: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦]، فلم يُرِد أن القمر يملؤهن وأنه فيهن جميعاً.

ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء، لأن الله على العرش الذي فوق السماوات، فلولا أن الله على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش، كما لا يحطونها إذا دعوا إلى الأرض».

ثم قال: «فصلٌ: وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية إن معنى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، أنه استولى وملك وقهر، وأن الله عز وجل في كل مكان، وجحدوا أن يكون الله على عرشه كما قال أهل الحق، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة، فلو كان كما ذكروه كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة، لأن الله قادر على كل شيء، والأرض فالله قادر عليها وعلى الحشوش وعلى كل ما في العالم، فلو كان الله مستوياً على العرش بمعنى الاستيلاء - وهو عز وجل مستولٍ على الأشياء كلها - لكان مستوياً على العرش وعلى الأرض وعلى السماء وعلى الحشوش والأقذار، لأنه قادر على الأشياء مستولٍ عليها، وإذا كان قادراً على الأشياء كلها ولم يَجُز عند أحد من المسلمين أن يقول إن الله مستوٍ على الحشوش والأخلية لم يجز أن يكون الاستواء على العرش بمعنى الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها، ووجب أن يكون معنى الاستواء

يختص العرش دون الأشياء كلها»، وذكر دلالات من القرآن والحديث والإجماع والعقل، ثم قال: "باب الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين"، وذكر الآيات في ذلك، ورد على المتأولين، بكلام طويل لا يتسع هذا الموضع لحكايته، مثل قوله: «فإن سئلنا أتقولون لله يدان؟ قيل نقول ذلك، وقد دل عليه قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ورُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: **(إن الله مسح ظهر آدم بيده، فاستخرج منه ذريته)**[1]، وقد جاء في الخبر المأثور عن النبي ﷺ: **(إن الله خلق آدم بيده، وخلق جنة عَدْنٍ بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس شجرة طوبى بيده)**[2].

وليس يجوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل عملتُ كذا بيديَّ، ويريد بها النعمة، وإذا كان الله إنما خاطب العرب بلغتها وما يجري مفهوماً من كلامها ومعقولاً في خطابها، وكان لا يجوز في خطاب أهل اللسان أن يقول القائل فعلت بيديَّ، ويعني به النعمة، بطل أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ النعمة»، وذكر كلاماً طويلاً في تقرير هذا ونحوه.

وقال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتكلم، وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري، ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده، قال في كتاب "الإبانة" تصنيفه: «فإن قال فما الدليل على أن لله وجهاً ويداً ؟ قيل له قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، فأثبت لنفسه وجهاً ويداً.

---

(١) أخرجه أبوداود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥).

(٢) تقدم تخريج هذه الأخبار قريباً.

فإن قال فلِمَ أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة إذ كنتم لا تعقلون وجهاً ويداً إلا جارحة ؟ قلنا لا يجب هذا كما لا يجب إذ لم نعقل حياً عالماً قادراً إلا جسماً أن نقضي نحن وأنتم بذلك على الله سبحانه، وكما لا يجب في كل شيء كان قائماً بذاته أن يكون جوهراً، لأنا لا نجد قائماً بنفسه في شاهدنا إلا كذلك، وكذلك الجواب لهم إن قالوا فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفاته عَرَضاً واعتلوا بالوجود».

قال: «فإن قال تقولون إنه في كل مكان ؟ قيل له معاذ الله، بل هو مستوٍ على العرش، كما أخبر في كتابه فقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ﴾ [الملك: ١٦]».

قال: «ولو كان في كل مكان لكان في بطن الإنسان وفمه والحشوش والمواضع التي يُرْغَب عن ذكرها، ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها ما لم يكن، وينقص بنقصانها إذا بطل منها ما كان، ولصح أن يرغب إليه إلى نحو الأرض، وإلى خلفنا وإلى يميننا وإلى شمالنا، وهذا قد أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله».

وقال أيضًا في هذا الكتاب: «صفات ذاته التي لم يزل ولا يزال موصوفاً بها، وهي الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة والبقاء والوجه والعينان واليدان والغضب والرضا»، وقال في كتاب التمهيد كلاماً أكثر من هذا، وكلامه كلام غيره من المتكلمين في هذا الباب مثل هذا كثير لمن يطلبه، وإن كنا مستغنين بالكتاب والسنة وآثار السلف عن كل كلام.

وملاك الأمر أن يهب الله للعبد حكمة وإيماناً بحيث يكون له عقل ودين حتى يفهم ويدين، ثم نور الكتاب والسنة يغنيه عن كل شيء، ولكن كثير

من الناس قد صار منتسباً إلى بعض طوائف المتكلمين، ومحسناً للظن بهم دون غيرهم، ومتوهماً أنهم حققوا في هذا الباب ما لم يحققه غيرهم، فلو أُتي بكل آية ما تبعها حتى يُؤتى بشيء من كلامهم[١].

ثم هم مع هذا مخالفون لأسلافهم غير متبعين لهم، فلو أنهم أخذوا بالهدى الذي يجدونه في كلام أسلافهم لرُجي لهم مع الصدق في طلب الحق أن يزدادوا هدى، ومن كان لا يقبل الحق إلا من طائفة معينة ثم لا يتمسك بما جاءت به من الحق ففيه شبه من اليهود الذين قال الله فيهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١]، فإن اليهود قالوا لا نؤمن إلا بما أنزل الله علينا، قال الله لهم فلم قتلتم الأنبياء من قبل إن كنتم مؤمنين بما أنزل عليكم، يقول سبحانه لا ما جاءتكم به أنبياؤكم تتبعون ولا لما جاءتكم به سائر الأنبياء تتبعون، ولكن إنما تتبعون أهواءكم، فهذا حال من لم يتبع الحق لا من طائفته ولا من غيرهم مع كونه يتعصب لطائفته بلا برهان من الله ولا بيان.

وكذلك قال أبو المعالي الجويني في كتاب "الرسالة النظامية": «اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر، فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل

---

[١] شأن أهل السنة والجماعة الاستدلال بالنصوص من الكتاب والسنة، ومن يقابلهم أكثر ما لديهم التعصب لمقدميهم، والاغترار بما لديهم من كلام مزخرف مجمل، من أراد أن يعرف حقيقته فعليه بتقسيمه والتفصيل فيه.

وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب»[١]، قال: «والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقداً اتباع سلف الأمة، والدليل السمعي القاطع في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة.

وقد درج صحب رسول الله ﷺ على ترك التعرض لمعانيها ودَرْك ما فيها، وهم صفوة الإسلام والمستقلون بأعباء الشريعة وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً أو محتوماً لأوشَكَ أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع، فحقٌّ على ذي الدين أن يعتقد تنزيه الله عن صفات المُحدَثين ولا يخوض في تأويل المشكلات ويَكِلْ معناه إلى الرب، فليُجْرِ آية الاستواء والمجيء وقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وما صح من أخبار الرسول ﷺ كخبر النزول وغيره على ما ذكرنا».

قلت: وليعلم السائل أن الغرض من هذا الجواب ذكر ألفاظ بعض الأئمة الذين نقلوا مذهب السلف في هذا الباب، وليس كل من ذكرنا شيئاً من قوله من المتكلمين وغيرهم يقول بجميع ما نقوله في هذا وغيره، ولكن الحق يُقْبَل من كل من تكلم به، وكان معاذ بن جبل يقول في كلامه المشهور عنه - الذي رواه أبو داود في سننه -: (اقبلوا الحق من كل مَنْ جاء به، وإن كان كافراً -

---

[١] مذهب السلف هو الإقرار بالصفات الواردة في النصوص حسب معناها في لغة العرب، كما تقدم؛ والمقصود أن كبار أهل العلم لا يرتضون التأويل لنصوص الصفات.

أو قال فاجراً - واحذروا زيغة الحكيم، قالوا كيف نعلم أن الكافر يقول الحق ؟ قال إن على الحق نوراً)(١)[١]، أو قال كلاماً هذا معناه.

فأما تقرير ذلك بالدليل، وإماطة ما يعرض من الشبه، وتحقيق الأمر على وجه يخلص إلى القلب ما يبرد به من اليقين ويقف على مواقف آراء العباد في هذه المهامِهِ[٢]، فما تتسع له هذه الفتوى، وقد كتبت شيئاً من ذلك قبل هذا، وخاطبت ببعض ذلك بعض من يجالسنا، وربما أكتب إن شاء الله في ذلك ما يحصل المقصود به.

وجماع الأمر في ذلك أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبر كتاب الله وسنة نبيه وقصد اتباع الحق وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه والإلحاد في أسماء الله وآياته[٣].

ولا يحسب الحاسب أن شيئاً من ذلك يناقض بعضه بعضاً البتة، مثل أن يقول القائل ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه في الظاهر قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، وقوله ﷺ: **(إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قِبَل وجهه)**(٢)، ونحو ذلك ؟

---

[١] قوله: **(واحذروا زيغة الحكيم)** أي ميلته عن الصواب، ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمرن: ٨].

[٢] المهامه: الصحارى الواسعة المقفرة التي لا يهتدى للمخرج منها إلا بكلفة شديدة.

[٣] المراد بالإلحاد في أسماء الله الميل بها عن الحق؛ سواء بجحدها، أو بعدم إثبات معناها، أو بتحريفها.

---

(١) الأثر أخرجه بطوله أبو داود في السنن (٤٦١١)، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في الصحيح (٤٠٦) وأخرجه مسلم في الصحيح (٥٤٧)، كلاهما عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

فإن هذا غلط[١]، وذلك أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة، كما جمع بينهما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]، فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء، وهو معنا أينما كنا[٢]، كما قال النبي ﷺ في حديث الأوعال: (**والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه**)(١).

وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أطلقت فليس في ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين وشمال، فإذا قُيِّدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: «ما زلنا نسير والقمر معنا» أو «النجم معنا»، ويقال: «هذا المتاع معي» لمجامعته لك وإن كان فوق رأسك، فالله مع خلقه حقيقة، وهو فوق عرشه حقيقة.

ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤][٣]، دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه

---

[١] هذا يعني أن المعارضة بينهما خطأ، فإن المعية لا تنافي صفة العلو.

[٢] فجمع بينهما في هذه الآية ؛ فقال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقال: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤].

[٣] هذه المعية يقال لها المعية العامة، وهي التي تكون مع جميع الخلق، وهي المعية التي تكون بالعلم، وأما النوع الثاني فهو المعية الخاصة التي تقتضي النُّصْرَة والتأييد، وسيتكلم عنها الشيخ بعد ذلك.

---

(١) الحديث أخرجه أبو داود في السنن (٤٧٢٣) وأحمد في المسند (١٧٧٠)، كلاهما عن العباس بن عبدالمطلب رضي الله عنه.

مطلع عليكم شهيد عليكم ومهيمن عالم بكم، وهذا معنى قول السلف: «إنه معهم بعلمه»، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته.

وكذلك في قوله: ﴿وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]، ولَمَّا قال النبي ﷺ لصاحبه في الغار: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، كان هذا أيضاً حقاً على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم المعية هنا - مع الاطلاع - النصرُ والتأييد[١].

---

[١] وحينئذٍ تلاحظ أن هناك مصطلحات عديدة تُستعمَل استعمالات مختلفة، فينبغي بك أن تعرف المراد بذلك اللفظ في ذلك السياق قبل أن تفسِّره ؛ فمثلاً لفظة "الوَلاية"، فهناك ولاية عامة لكل مؤمن، فالمؤمنون كلهم أولياء الله، ولاية عامة، وهناك ولاية خاصة، لا تكون إلا للمتقين ؛ فالولاية المذكورة في قوله: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٧]، ولاية عامة لجميع المؤمنين، والثانية في مثل قوله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢-٦٣].

ومثله في الإرادة ؛ فهناك إرادة شرعية، كما في قوله: [يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ]، وهناك إرادة كونية قدرية، كما في قوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

ومثله لفظة "عبد" ؛ فمرة يراد به العبودية العامة التي تشمل المؤمن والكافر، ومرة يراد به العبودية الخاصة لمن قام بالعبودية.

وهكذا مصطلحات عديدة قد تُستعمل استعمالات مختلفة، يعرفها المرء بمقارنة هذه السياقات التي وردت فيها هذه المصطلحات.

وكذلك قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، وكذلك قوله لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، هنا المعية على ظاهرها، وحكمها في هذا الموطن النصر والتأييد.

وقد يدخل على صبي من يخيفه فيبكي، فيُشْرِف عليه أبوه من فوق السقف ويقول: «لا تخف، أنا معك» أو «أنا حاضر» ونحو ذلك، ينبهه على المعية الموجبة بحكم الحال دفع المكروه، ففَرْقٌ بين معنى المعية وبين مقتضاها، وربما صار مقتضاها من معناها، فيختلف باختلاف المواضع.

فلفظ المعية قد استُعمل في الكتاب والسنة في مواضع يقتضي في كل موضع أموراً لا يقتضيها في الموضع الآخر، فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها، وإن امتاز كل موضع بخاصية، فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب مختلطة بالخلق حتى يقال قد صُرفت عن ظاهرها.

ونظيرها من بعض الوجوه الربوبية والعبودية ؛ فإنها وإن اشتركت في أصل الربوبية والتعبيد، فلما قال: ﴿بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الشعراء: ٤٧-٤٨]، كانت ربوبية موسى وهارون لها اختصاص زائد على الربوبية العامة للخلق، فإن من أعطاه الله من الكمال أكثر مما أعطى غيره، فقد ربه ورباه، وربوبيته وتربيته أكمل من غيره[١].

---

[١] فهنا: ﴿بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: هذه ربوبية عامة للخلق، و﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾: هذه ربوبية خاصة.

وكذلك قوله: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: ٦][١]، وَ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١].

فإن العبد تارة يُعنَى به المعبد، فيعم الخلق، كما في قوله: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣][٢]، وتارة يعنى به العابد فيخص، ثم يختلفون، فمن كان أعبد علماً وحالاً كانت عبوديته أكمل، فكانت الإضافة في حقه أكمل، مع أنها حقيقة في جميع المواضع.

ومثل هذه الألفاظ يسميها بعض الناس "مشكِّكة"، لتشكيك المستمع فيها[٣]، هل هي من قبل الأسماء المتواطئة أو من قبل المشتركة في اللفظ

---

[١] ﴿عِبَادُ ٱللَّهِ﴾: عبودية خاصة.

[٢] ﴿عَبْدًا﴾: عبودية عامة.

[٣] اللفظ الذي يكون واحداً ويدل على معانٍ مختلفة على أنواع:

أولها: الألفاظ المشتَركة؛ وهي الدالة على معانٍ لا علاقة فيما بينها، فمثلاً لفظة "المشتري"؛ تُطلق على المقابِل للبائع، وتُطلق على الكوكب المعروف، ولا نسبة ولا اشتراك بينهما، فهذه يقال لها ألفاظ مشتركة، فهي ألفاظ متحدة تدل على معانٍ متغايرة لا علاقة بينها.

ثانيها: الألفاظ المتواطئة؛ وهي تقابل الألفاظ المشتركة؛ وهي لفظ واحد يدل على معانٍ مختلفة مشتركة في معنى واحد، فمثلاً لفظة "الإنسان"، فهي تُطلق عليك وتُطلق على الثاني وعلى الثالث وعلى الرابع وعلى الخامس، فالاسم واحد والمسمى متعدد والمعنى الذي من أجله أُطلق الاسم واحد، فهذه يقال لها متواطئة.

فقط؟ والمحققون يعلمون أنها ليست خارجة عن جنس المتواطئة، إذ واضع اللغة إنما وضع اللفظ بإزاء القدر المشترك، وإن كانت نوعاً مختصاً من المتواطئة، فلا بأس بتخصيصها بلفظ[١].

ومن علم أن المعية تضاف إلى كل نوع من أنواع المخلوقات، كإضافة الربوبية مثلاً، وأن الاستواء على الشيء ليس إلا للعرش[٢]، وأن الله يوصف بالعلو والفوقية الحقيقية ولا يوصف بالسفول ولا بالتحتية قط لا حقيقة ولا مجازاً، عَلِمَ أن القرآن على ما هو عليه من غير تحريف[٣].

=**ثالثها**: الألفاظ المشكِّكة؛ وهي لفظ واحد يدل على مسميات مختلفة مشتركة في أصل المعنى لكنها متفاوتة في كماله، مثلاً لفظة "القدرة"؛ فهناك قدرة للصغير وهناك قدرة للكبير، وبينهما تفاوت، لكن أصل المعنى واحد، وهكذا في لفظة "النمو" و"الحياة"، فهي لفظ واحد يُطلق على مسميات مختلفة، فهي في أصل المعنى مشترِكة، لكن في كماله وتمامه متفاوتة، فيقال لها مشكِّكة.

[١] فالشيخ اختار أن الألفاظ المشكِّكة من المتواطئة، لأنها مشتركة في أصل المعنى وإن تفاوتت في كماله.

[٢] فالمعية تكون مع جميع المخلوقات، بعلمه واطلاعه، بينما الاستواء خاص بالعرش، ومن ثمَّ لا يقال هو مستوٍ على جميع المخلوقات.

[٣] هذه ملاحظة جيدة؛ فقد جاء في النصوص أن الله وُصف بالعلو والفوقية، ولم يأتِ في شيء من النصوص وصفه بأنه أسفل ولا تحت، مما يدل على المغايرة بين هذين المعنيين.

ثم من توهم أن كون الله في السماء بمعنى أن السماء تحيط به وتحويه فهو كاذبٌ إنْ نَقَلَه عن غيره، وضالٌّ إن اعتقده في ربه، وما سمعنا أحداً يفهمه من اللفظ، ولا رأينا أحداً نقله عن أحد، ولو سئل سائر المسلمين هل تفهمون من قول الله تعالى ورسوله: (أن الله في السماء) أن السماء تحويه؟ لبادر كل أحد منهم إلى أن يقول هذا شيء لعله لم يخطر ببالنا[١].

وإذا كان الأمر هكذا فمن التكلف أن يُجْعَلَ ظاهر اللفظ شيئاً مُحالاً لا يفهمه الناس منه ثم يريد أن يتأوله، بل عند المسلمين أن الله في السماء وهو على العرش واحد، إذ السماء إنما يراد به العلو، فالمعنى أن الله في العلو لا في السفل، وقد علم المسلمون أن كرسيه سبحانه وسع السماوات والأرض، وأن الكرسي في العرش كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وأن العرش خلقٌ من مخلوقات الله لا نسبة له إلى قدرة الله وعظمته، فكيف يُتَوهَّم بعد هذا أن خلقاً يحصره ويحويه ؟! وقد قال سبحانه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وقال تعالى: ﴿فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، بمعنى (على) ونحو ذلك، وهو كلام عربي حقيقة لا مجازاً، وهذا يعلمه من عرف حقائق معاني الحروف وأنها متواطئة في الغالب لا مشتركة.

---

[١] ففي قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، هناك من فسَّرها بأن المراد: «أأمنتم من في العلو»، وهناك من فسَّرها فقال: «أي أأمنتم من على السماء»، فإن (في) تُطلق في مرات ويراد بها (على)، كما في قوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾، فالمراد على جذوع النخل، وكما في قوله: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٩]، فهم لا يشقُّون الأرض وإنما يسيرون عليها، فاستُعملت (في) وأُريدَ بها معنى (على).

وكذلك قول النبي ﷺ: **(إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قِبَل وجهه، فلا يبصق قبل وجهه)**(١)، الحديث حق على ظاهره، وهو سبحانه فوق العرش، وهو قبل وجه المصلي، بل هذا الوصف يثبت للمخلوقات، فإن الإنسان لو أنه يناجي السماء ويناجي الشمس والقمر لكانت السماء والشمس والقمر فوقه وكانت أيضاً قِبَل وجهه[١].

وقد ضرب النبي ﷺ المثل بذلك، ولله المثل الأعلى، ولكن المقصود بالتمثيل بيان جواز هذا وإمكانه لا تشبيه الخالق بالمخلوق[٢]، فقال النبي ﷺ: **(ما منكم من أحد إلا سيرى ربه مُخْلياً به)**، فقال له أبورُزين العقيلي: كيف يا رسول الله؟! وهو واحد ونحن جميع؟! فقال النبي ﷺ: **(سأنبئك مثل ذلك في آلاء الله، هذا القمر كلكم يراه مخلياً به، وهو آية من آيات الله، فالله أكبر)**(٢) أو كما قال النبي ﷺ.

---

[١] ولا تناقض بين المعنيين.

[٢] فالنبي ﷺ شبَّه رؤية الله برؤية الشمس والقمر، فهو شبَّه الرؤية بالرؤية، ولم يشبِّه المرئي بالمرئي.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في الصحيح (٤٠٦) وأخرجه مسلم في الصحيح (٥٤٧)، كلاهما عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) الحديث أخرجه بنحوه أبو داود في السنن (٤٧٣١) بسنده عن أبي رزين العقيلي رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله ﷺ، أكلنا يرى ربه؟ - قال ابن معاذ مخليا به يوم القيامة - وما آية ذلك في خلقه؟ قال: **(يا أبا رزين، أليس كلكم يرى القمر؟)** - قال: ابن معاذ ليلة البدر مخليا به)، ثم اتفقا - قلت: بلى، قال: **(فالله أعظم)**، وبنحوه أخرجه أحمد في المسند بطوله (١٦٢٠٦).

وقال: (**إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر**)(١) فشبَّه الرؤية بالرؤية، وإن لم يكن المرئي مشابهاً للمرئي، فالمؤمنون إذا رأوا ربهم يوم القيامة وناجوه كلٌّ يراه فوقه قبل وجهه كما يرى الشمس والقمر، ولا منافاة أصلاً، ومن كان له نصيب من المعرفة بالله والرسوخ في العلم بالله يكون إقراره بالكتاب والسنة على ما هما عليه أوكد.

واعلم أن من المتأخرين من يقول: «مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد»[١]، وهذا لفظ مُجْمَل، فإن قوله: «ظاهرها غير مراد» يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين، مثل أن يراد بكون الله قِبَل وجه المصلي أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه[٢]، وأن الله معنا ظاهره أنه إلى جانبنا، ونحو ذلك، فلا شك أن هذا غير مراد.

---

[١] هذا ظنٌّ بعض المتأخرين، وهذا كلام خاطئ، بل ظاهرها مراد، فإن الله عز وجل لم يخاطِب الناسَ بالخطاب المُلْغِز، ولا حاجة لأنْ يُتَكَلَّم بألفاظ لا يراد ظاهرها.

[٢] وهذا معنى باطل بِلا إشكال، وليس من مقتضى اللفظ النبوي ولا من معناه.

---

(١) حديث أبي هريرة ﷺ: (أنهم قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا؟ فقال رسول الله ﷺ: **(هل تُضَارُّون في رؤية الشمس ليس دونها سحاب؟)** قالوا: لا، قال: **(فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب؟)** قالوا: لا، قال: **(فإنكم ترون ربكم كذلك)**، والحديث أخرجه البخاري في الصحيح (٦٥٧٣) وأخرجه مسلم في الصحيح (١٨٢).

ومن قال: «إن مذهب السلف أن هذا غير مراد» فقد أصاب في المعنى لكن أخطأ في إطلاق القول بأن هذا هو ظاهر الآيات والأحاديث، فإن هذا هو المحال، ليس هو الأظهر، على ما قد بيَّنَّاه في غير هذا الموضع، اللهم إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس، فيكون القائل لذلك مصيباً بهذا الاعتبار معذوراً في هذا الإطلاق[١].

فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس، وهو من الأمور النسبية، وكان أحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر أن هذا ليس هو الظاهر، حتى يكون أعطى كلام الله وكلام رسوله حقه لفظاً ومعنى[٢].

وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله: «الظاهر غير مراد عندهم» أن المعاني التي ظهرت من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته لا يختص بصفة المخلوقين، بل هي واجبة لله، أو جائزة عليه، جوازًا ذهنياً أو جوازاً خارجياً، غير مراد[٣]، فهذا قد أخطأ فيما نقله عن السلف

---

[١] لأنه ردَّ هذه المقالة الفاسدة لأنه ظن أن ظاهر النصوص تقتضي هذا المعنى الباطل الذي يتضمن أن الخالق في شيء من مخلوقاته.

[٢] وكون النص ظاهراً في المعنى أو باطناً فيه هذا قد تختلف فيه بعض الأفهام، لكنه ليس كذلك من جهة أصل اللغة فهناك معنى ظاهر نُثبته بمقتضى لغة العرب، وكون بعض الناس يستظهر من اللفظ القرآني معنى لا يدل عليه في اللغة فهذا المعنى لا يلزم النصَّ القرآني.

[٣] الجواز الذهني بأنْ يجوِّز الذهنُ أشياء ليست بواقعة في الخارج، كما لو أتصوَّر الآن في ذهني أن كل واحد منكم سار بجناحه وطار إلى بيته، فالذهن يجوِّز هذا ولا يمنعه، لكن في الواقع لا يجوز هذا.

أو تعمد الكذب، فما يمكن أحد قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل - لا نصاً ولا ظاهراً - أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمع وبصر ويد حقيقة[١].

وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض من يحكيه عن السلف، ويقول: «إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقة السلف»[٢]، بمعنى أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله سبحانه، ولكن السلف أمسكوا عن تأويلها، والمتأخرون رأوا المصلحة تأويلها لمسيس الحاجة إلى ذلك، ويقول: «الفرق أن هؤلاء يعيِّنون المراد بالتأويل وأولئك لا يعينون لجواز أن يراد غيره»[٣].

وهذا القول على الإطلاق كذب صريح على السلف ؛ أما في كثير من الصفات فقطعاً، مثل أن الله فوق العرش، فإن من تأمل كلام السلف المنقول عنهم - الذي لم يُحْكَ هنا عُشْرَه - عَلِمَ بالاضطرار أن القوم كانوا مصرحين بأن الله فوق العرش حقيقة، وأنهم ما اعتقدوا خلاف هذا قط، وكثير منهم قد صرح في كثير من الصفات بمثل ذلك.

والله يعلم أني بعد البحث التام ومطالعة ما أمكن من كلام السلف ما رأيت كلام أحد منهم يدل - لا نصاً ولا ظاهراً ولا بالقرائن - على نفي

---

[١] فلا يوجد أحد من السلف من القرون الثلاثة المفضلة ينفي صفة الاستواء.

[٢] هكذا ظن بعض المتأخرين، وهو ظنٌّ خاطئ.

[٣] فهذا كذب صريح على السلف، بل السلف يثبتون الصفات بناء على مفهومها ومعناها في لغة العرب.

الصفات الخبرية في نفس الأمر، بل الذي رأيته أن كثيراً من كلامهم يدل - إما نصاً وإما ظاهراً - على تقرير جنس هذه الصفات[١]، ولا أنقل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة، بل الذي رأيته أنهم يثبتون جنسها في الجملة، وما رأيت أحداً منهم نفاها، وإنما ينفون التشبيه، وينكرون على المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه، مع إنكارهم على من نفى الصفات، كقول نعيم بن حماد الخزاعي - شيخ البخاري -: «من شبَّه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهاً».

وكانوا إذا رأوا الرجل قد أغرق في نفي التشبيه من غير إثبات الصفات قالوا: «جهمي مُعَطِّل»، وهذا كثير جداً في كلامهم، فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من أثبت شيئاً من الصفات مشبهاً، كذباً منهم وافتراء[٢]، حتى إن منهم من غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك، حتى قال ثُمَامة بن أشرس من رؤساء الجهمية: «ثلاثة من الأنبياء مشبِّهة ؛ موسى حيث قال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وعيسى حيث قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [الأنعام: ١١٦]، ومحمد حيث قال: **(ينزل ربنا)**»[٣].

---

[١] ونقلُ الإجماع على إثبات الصفات الخبرية - ومنها صفة الاستواء - لم ينفرد به شيخ الإسلام ابن تيمية، بل قد نقله جماعات من أهل العلم من مذاهب شتى.

[٢] هذا من طريقة أهل الباطل في صرف الناس عن الحق بتسمية أهل الحق بأسماء منفِّرة لينفر الخلقُ من الحق.

[٣] فقالوا عن الأنبياء: بأنهم مشبِّهة! تنزَّه الأنبياء وأتباعهم عن مقالتهم.

وحتى أن جُلَّ المعتزلة تُدخل عامة الأئمة، مثل مالك وأصحابه والثوري وأصحابه والأوزاعي وأصحابه والشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد وغيرهم، في قسم المشبهة.

وقد صنف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي جزءاً أسماه: "تنزيه الشريعة عن الألقاب الشنيعة"، وذكر فيه كلام السلف وغيرهم من معاني هذه الألقاب، وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يلقب أهل السنة بلقب افتراه، يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد، كما أن المشركين كانوا يلقبون النبي ﷺ بألقاب افتروها، فالروافض تسميهم نواصب، والقدرية يسمونهم مُجَبِّرة، والمرجئة يسمونهم شكاكاً، والجهمية تسميهم مشبهة، وأهل الكلام يسمونهم حشوية ونَوَابت وغثاءً وغُثْراً[١]، إلى أمثال ذلك، كما كانت قريش تسمي النبي ﷺ تارة مجنوناً وتارة شاعراً وتارة كاهناً وتارة مفترياً[٢].

قالوا فهذه علامة الإرث الصحيح والمتابعة التامة، فإن السنة هي ما كان عليه رسول الله ﷺ اعتقاداً واقتصاداً وقولاً وعملاً، فكما أن المنحرفين عنه يسمونه بأسماء مذمومة مكذوبة - وإن اعتقدوا صدقها بناء على عقيدتهم الفاسدة - فكذلك التابعون له على بصيرة الذين هم أولى الناس به في المحيا والممات، باطناً وظاهراً[٣].

---

[١] حشو الكلام: ما لا فائدة فيه، والنوابت: الصغار المحتقرون، والغثاء الذين لا قيمه لهم، والغثرة الجهال.

[٢] وتارة يقولون "مذمَّم"، وغير ذلك من الأسماء.

[٣] فإن أتباعَه ﷺ سيأتي من يصفهم بمثل هذه الأوصاف المنفِّرة.

وأما الذين وافقوا ببواطنهم وعجزوا عن إقامة الظواهر، والذين وافقوه بظواهرهم وعجزوا عن تحقيق البواطن، أو الذين وافقوه ظاهراً وباطناً بحسب الإمكان، لابد للمنحرفين عن سنته أن يعتقدوا فيها نقصاً يذمونهم به، ويسمونهم بأسماء مكذوبة - وإن اعتقدوا صِدْقَها - كقول الرافضي: «من لم يُبْغِض أبا بكر وعمر فقد أبغض علياً، لأنه لا ولاية لعلي إلا بالبراءة منهما»، ثم يجعل من أحب أبا بكر وعمر ناصبياً بناءً على هذه الملازمة الباطلة التي اعتقدوها صحيحة، أو عاندوا فيها، وهو الغالب.

وكقول القدري: «من اعتقد أن الله أراد الكائنات وخلق أفعال العباد فقد سلب العباد القدرة والاختيار وجعلهم مجبورين كالجمادات التي لا إرادة لها ولا قدرة».

وكقول الجهمي: «من قال إن الله فوق العرش فقد زعم أنه محصور، وأنه جسم مركب، وأنه مشابه لخلقه».

وكقول الجهمية المعتزلة: «من قال إن لله علماً وقدرة فقد زعم أنه جسم مركب، وهو مشبِّهٌ، لأن هذه الصفات أعراض، والعَرَض لا يقوم إلا بجوهر متحيز، وكل متحيز فجسم مركب أو جوهر فرد، ومن قال ذلك فهو مشبه، لأن الأجسام متماثلة»[١].

---

[١] وهذا شيء آخر، وهو أن بعض الناس قد يرتِّب على مقالةٍ لوازمَ لا تلزم منها، وبالتالي يقدح في أهل السنة وأهل الخير بهذه القوادح ظناً منه أن هذه اللوازم السيئة تلزم مقالة أولئك، ولا يكون الأمر كذلك، وحينئذٍ فاللوازم على نوعين:

أولاً: منها لوازم باطلة ليست بصحيحة، لا يصح إثباتها.

ثانياً: لوازم صحيحة، واللوازم الصحيحة هل يجوز أن نثبتها بالكلام الأول؟ نقول لازم الحق نثبته، ولازم القول الباطل لا نثبته، فمن تكلم بكلام=

=باطل لا يجوز لنا أن نقوم بنسبة اللازم من قوله إليه، بخلاف من تكلم بالكلام الحق، فإنه يصح لنا أن ننسب إليه لازم قوله الحق.

نأتي ببعض الأمثلة التي وُصف أهل السنة وأتباع السلف بأوصاف بناء على ظنون أنه يلزم على أقوالهم بعض المعاني الفاسدة :

١) كقول الرافضي: «من لم يُبْغِض أبا بكر وعمر فقد أبغض علياً»؛ وفي الحقيقة لا تلازم في هذا، بل نحن نوالي أبا بكر ونوالي عمر ونوالي علياً ﷺ؛ وقولهم: «لأنه لا ولاية لعلي إلا بالبراءة منهما»، وهذا لا يصح، بل هو تلازم باطل.

٢) قول القدري: «من اعتقد أن الله أراد الكائنات وخلق أفعال العباد فقد سلب العباد القدرة والاختيار وجعلهم مجبورين كالجمادات التي لا إرادة لها ولا قدرة»؛ بل الله خلق أفعال العباد وخلق لهم قدرة وإرادة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، فلله مشيئة وللعبد مشيئة، ومشيئة العبد مرتبطة بمشيئة الله، ولا يلزم من إثبات مشيئة العبد نفي مشيئة الله، كما لا يلزم من إثبات مشيئة الله أن ننفي مشيئة العبد.

٣) وكقول الجهمي: «من قال إن الله فوق العرش فقد زعم أنه محصور، وأنه جسم مركب، وأنه مشابه لخلقه»؛ وفي الحقيقة لا تلازم بينهما.

٤) وكقول الجهمية المعتزلة: «من قال إن لله علماً وقدرة فقد زعم أنه جسم مركب، وهو مشبِّهٌ، لأن هذه الصفات أعراض، والعَرَض لا يقوم إلا بجوهر متحيز، وكل متحيز فجسم مركب أو جوهر فرد، ومن قال ذلك فهو مشبه، لأن الأجسام متماثلة»؛ لا تلازم بينهما.

وقولهم: «جوهر محدَث وعَرَضٌ قائم به»؛ العرض المراد به الصفات التي تأتي وتزول، والجوهر هو محل الصفات، فقولهم: «عَرَضٌ قائم به» أي قائم بالجوهر.

ومن حكى عن الناس المقالات وسماهم بهذه الأسماء المكذوبة بناءً على عقيدتهم التي هم مخالفون له فيها فهو وربه، والله من ورائه بالمرصاد، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله[١].

وجماع الأمر أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام، كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة ؛ قسمان يقولان تُجرَى على ظواهرها، وقسمان يقولان هي على خلاف ظاهرها، وقسمان يسكتون[٢].

أما الأولان[٣] فقسمان :

أحدهما: من يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين، فهؤلاء المشبهة، ومذهبهم باطل أنكره السلف، وإليهم توجه الرد بالحق.

والثاني[٤]: من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله، كما يجرى ظاهر اسم (العليم والقدير والرب والإله والموجود والذات) ونحو ذلك، على ظاهرها اللائق بجلال الله، فإن ظواهر هذه الصفات في حق المخلوقين إما جوهر محدث وإما عرض قائم به، فالعلم والقدرة والكلام والمشيئة والرحمة

---

[١] فهذه سنن كونية ، فلا يحيق المكر السيئ إلا بأهله ، وعلى الباغي تدور المصارع.

[٢] أعاد المؤلف الآن تقسيم مذاهب الناس.

[٣] وهما اللذان يثبتان مدلول النصوص في الصفات.

[٤] أي الثاني من الْمُثْبِتة للنصوص على ظواهرها أتباع السلف ، الذين ينفون مشابهة ومماثلة الخالق للمخلوق.

والرضا والغضب ونحو ذلك في حق العبد أعراض، والوجه واليد والعين في حقه أجسام[١].

فإذا كان الله موصوفاً عند عامة أهل الإثبات بأن له علماً وقدرة وكلاماً ومشيئة - وإن لم يكن ذلك عرضاً يجوز عليه ما يجوز على صفات المخلوقين - جاز أن يكون وجه الله ويداه ليست أجساماً يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين، وهذا هو المذهب الذي حكاه الخطابي وغيره من السلف، وعليه يدل كلام جمهورهم، وكلام الباقين لا يخالفه، وهو أمر واضح، فإن الصفات كالذات[٢]، فكما أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس المخلوقات فصفاته ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقات.

فمن قال لا أعقل علماً ويداً إلا من جنس العلم واليد المعهودَين، قيل له فكيف تعقل ذاتاً من غير جنس ذوات المخلوقين ؟!

ومن المعلوم أن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته، فمن لم يفهم من صفات الرب الذي ليسِ كمثله شيء إلا ما يناسب المخلوق فقد ضل في عقله ودينه.

---

[١] لكن كلمة "عَرَض" وَ "جسم" هذه من الألفاظ المحدَثة، فلا ننفيها ولا نثبتها بالنسبة لله عز وجل، لأن القاعدة عندنا «أن ما لم يرد إثباته ولا نفيه في النصوص فإننا نسكت عنه، وما أثبتته النصوص كتاباً وسنة أثبتناه، وما نُفي فيهما نفيناه».

[٢] هذا دليل آخر، وهو قياس الصفات على الذات، فكما أنكم تثبتون لله ذاتاً ثم تقولون لا تماثل ذوات المخلوقين فهكذا في الصفات.

وما أحسن ما قال بعضهم: «إذا قال لك الجهمي كيف استوى، وكيف ينزل إلى السماء الدنيا، وكيف يداه، ونحو ذلك ؟ فقل له كيف هو في نفسه؟ فإذا قال لك لا يعلم ما هو إلا هو، وكُنْه الباري غير معلوم للبشر، فقل له فالعلم بكيفية الصفة مستلزم للعلم بكيفية الموصوف، فكيف يمكن أن تعلم بكيفية صفة لموصوف ولم تعلم كيفيته، وإنما تعلم الذات والصفات من حيث الجملة على الوجه الذي ينبغي له».

بل هذه المخلوقات في الجنة قد ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (ليس في الجنة مما الدنيا إلا الأسماء)، وقد أخبر الله أنه لا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين، وأخبر النبي ﷺ: **(أن في الجنة ما لا عين رأتْ، ولا أذن سمعت، ولا خَطَرَ على قلب بَشَر)**(١)، فإذا كان نعيم الجنة - وهو خلقٌ من مخلوقات الله - كذلك، فما الظن بالخالق سبحانه وتعالى؟![١].

---

[١] وهذا دليل آخر في إثبات الصفات، فيقول الموجودات من نعيم الجنة، رمان وفاكهة، فهناك تشابه في الأسماء مع ما في الدنيا، ولكن بينهما تفاوت كبير، ولذلك قال جل وعلا: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، وقال النبي ﷺ: **(في الجنة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر)**، فإذا كان بين مخلوقات الجنة ومخلوقات الدنيا تفاوت عظيم، ولا يلزم من وجود اسم واحدٌ لهما التماثلُ، فهكذا في صفات الخالق وصفات المخلوق.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في الصحيح (٣٢٤٤) وأخرجه مسلم في الصحيح (٢٨٢٤)، كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وهذه الروح التي في بني آدم قد علم العاقل اضطراب الناس فيها، وإمساك النصوص عن بيان كيفيتها، أفلا يعتبر العاقل بها عن الكلام في كيفية الله تعالى؟![١] مع أنّا نقطع بأن الروح في البدن، وأنها تخرج منه وتعرج إلى السماء، وأنها تُسَلُّ منه وقت النزع، كما نطقت بذلك النصوص الصحيحة[٢]، لا نغالي في تجريدها غلو المتفلسفة ومن وافقهم، حيث نفوا عنها الصعود والنزول والاتصال بالبدن والانفصال عنه[٣]، وتخبطوا فيها حيث رأوها من غير جنس البدن وصفاته، فعدم مماثلتها للبدن لا ينفي أن تكون الصفات ثابتة لها بحسبها، إلا أن يفسروا كلامهم بما يوافق النصوص، فيكونون قد أخطؤوا في اللفظ، وأنى لهم بذلك ؟!

وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها[٤]، أعني الذين يقولون ليس لها في الباطن مدلول هو صفة الله تعالى قط، وأن الله لا صفة له ثبوتية، بل صفاته

---

[١] ضرب المؤلف مثالاً آخر بالروح، فإن الروح نعلم بعض صفاتها، فهذه الروح موجودة عند الإنسان وتخرج من بدنه وتعرُج في السماء وتُسَلُّ منه في وقت الموت، ومع ذلك لا نعرف حقيقتها وكنهها وإن عرفنا بعض صفاتها، فهكذا في الباري، نعرف بعض صفاته بناء على ما أخبر عن نفسه وإنْ لم نعرف كُنه ذلك.

[٢] فهذه الصفات كلها حقيقة نجزم بها.

[٣] فهم لا يصفون الروح إلا بأوصاف ممتنعة الوجود، فيقولون: «الروح لا متصلة بالبدن ولا منفصلة عنه!»، إذن أين هذه الروح؟!.

[٤] إذن فعندنا قسمان يثبتون الصفات ؛ المشبِّهة وأتباع السلف، والآن قسمان ينفون.

إما سلبية وإما إضافية وإما مركبة منهما، أو يثبتون بعض الصفات، السبعة أو الثمانية أو الخمس عشرة، أو يثبتون الأحوال دون الصفات، كما عُرف من مذاهب المتكلمين[١]؛ فهؤلاء قسمان:

قسم يتأولونها ويعينون المراد، مثل قولهم: «استوى بمعنى استولى»، أو «بمعنى علو المكانة والقَدْر»، أو «بمعنى ظهور نوره للعرش»، أو «بمعنى انتهاء الخلق إليه»، إلى غير ذلك من معاني المتكلفين.

وقسم يقولون الله أعلم بما أراد بها، لكنَّا نعلم أنه لم يُرِد إثبات صفة خارجة عما علمنا[٢].

وأما القسمان الواقفان[٣]؛ من يفوض المعنى ولا يقول ظاهرها مراد أو غير مراد:

---

[١] الصفات مثل العلم، والأحوال أي الهيئة التي تؤخَذ من الصفة، مثل العالمية، وأكثر أهل الكلام يثبتون الأحوال، وأهل السنة يقولون هذه الأحوال لا وجود لها، وإنما هي عبارة عن تصوُّر ذهني لوجود علاقة بين الصفة والموصوف، لكن لا وجود لها في الخارج، وبالتالي فلا وجود للأحوال، فهناك صفة وهناك موصوف، وكثير من أهل البدع وأهل الكلام يثبتون الأحوال التي تكون جزءاً مشتركاً بين الصفة والموصوف، ولكن في الحقيقة لا وجود لها، وقد ضلوا في تفسير الأحوال واضطربوا وتنازعوا واختلفوا فيها.

[٢] فالنفاة قسمان؛ قسم مؤوِّلة يفسِّرونها بغير معناها في اللغة، وقسم مفوِّضة يقولون نثبت اللفظ وننفي المعنى؛ والمؤولة والمفوِّضة كلاهما ينفي الصفة.

[٣] أي الذين يتوقَّفون عن إثبات الصفات.

فقسم يقولون يجوز أن يكون المراد ظاهرها الأليق بجلال الله، ويجوز أن لا يكون المراد صفة الله، ونحو ذلك، وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم.

وقوم يمسكون عن هذا كله، ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث، مُعْرِضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات.

فهذه الأقسام الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسم منها[١]؛ الصواب في كثير من آيات الصفات وأحاديثها القطعُ بالطريقة الثابتة، كالآيات والأحاديث الدالة على أن الله سبحانه فوق عرشه، وتعلم طريقة الصواب في هذا وأمثاله بدلالة الكتاب والسنة والإجماع على ذلك، دلالة لا تحتمل النقيض، وفي بعضها قد يغلب على الظن ذلك مع احتمال النقيض، وتردد المؤمن في ذلك هو بحسب ما يؤتاه من العلم والإيمان، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور[٢].

---

[١] فالأقسام الستة :

أولاً : الْمُثْبِتَة على مذهب السلف.

ثانياً : المشبهة.

ثالثاً : المؤولة.

رابعاً : المفوِّضة.

خامساً : من يتوقَّف فيها، فلا يثبت ولا ينفي.

سادساً : من لا يخوض في هذا الباب أبداً.

والصواب من هذه الأقوال إثباتها بمقتضى لغة العرب.

[٢] ولذلك فمن أفضل ما يوصلك إلى الصواب أن تعتصم بالله، وأن ترجوه سبحانه أن يوفِّقك إلى الصواب، ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١]، ولذلك عند قراءتك لسورة الفاتحة استشعر هذا الدعاء العظيم: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

ومن اشتبه عليه ذلك أو غيره فليَدْعُ بما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يصلي يقول: **(اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لِمَا اختُلِف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم)**(١)، وفي رواية لأبي داود: **(كان يكبر في صلاته ثم يقول ذلك)**(٢).

فإذا افتقر العبد إلى الله ودعاه، وأدمن النظر في كلام الله وكلام رسوله وكلام الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين انفتح له طريق الهدى[١].

ثم إنْ كان قد خَبَرَ نهايات إقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب[٢]، وعرف غالب ما يزعمونه برهاناً وهو شبهة، رأى أن غالب ما يعتمدونه

---

[١] فطريق الهدى أوله بسؤال الله الهدايةَ والتوكل عليه سبحانه، وثانيه بالرجوع إلى الكتاب والسنة وأخذ الهدى منهما ومراجعة كلام السلف في هذا الباب، وليس من طريق الهدى الالتفات إلى من ضل عن السبيل، سواء من التفت إلى أقوال أهل البدع أو من التفت إلى أقوال أهل الكفر ممن يُجعلون فلاسفة ويُنسَب إليهم ويشار إليهم، فإن في القرآن من الهداية أعظم مما عند هؤلاء، بل من قارن ما عند هؤلاء المتفلسفة من أهل الإسلام أو من غير أهل الإسلام بالكتاب والسنة ضحك من مقالاتهم واستغرب كيف يقول عاقل — فضلاً عن مفكرٍ يُنسَب إليه العقل والذكاء — بمثل هذه المقالة!.

[٢] "خَبَرَ" يعني عَرَف.

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح (٧٧٠)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في السنن (٧٦٨)، عن عائشة رضي الله عنها.

يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها، أو شبهة مركبة من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصلح إلاجزئية، أو دعوى إجماع لا حقيقة له، أو التمسك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتَرَكة[١].

ثم إن ذلك إذا ركب بألفاظ كثيرة طويلة غريبة عمن لم يعرف اصطلاحهم أوْهَمَت الغِرَّ ما يوهمه السراب للعطشان[٢]، ازداد إيماناً وعلماً بما جاء به الكتاب والسنة[٣].

---

[١] فهذا من أسباب ضلال هؤلاء القوم :

١) إما دعاوى لا حقيقة لها.

٢) أو شُبه.

٣) أو أقيسة فاسدة.

٤) أو أخذ القضية الكلية من مسألة جزئية، كما لو رأوا واحداً له لحية يقوم بارتكاب جريمة، فيقولون كل من كان بهذه الصفة نُثبت له هذا الحكم ! وهذا لا يصح، فهو أخذٌ بقضية كلية من فرد جزئي، فهذا من أسباب خطأ القوم في كثير من المسائل.

٥) أو يدَّعون وجود إجماع لا وجود له.

٦) أو يأتون بألفاظ مشتَرَكة، ويستدلون بألفاظ مُجملة غير مفصَّلة.

[٢] فهم يأتون بهذا الباطل بألفاظ طويلة يستغرب الإنسان منها ويظنها شيئاً كبيراً لطولها وغرابتها، بينما السلف كلامهم قليل مشتملٌ على معانٍ كثيرة، وأما كلام هؤلاء فطويلٌ لا يكون الصواب والحق منه إلا في أجزاء يسيرة.

[٣] فمن قارنَ كلامهم بكلام السلف ازداد علماً وإيماناً بما جاء به الكتاب والسنة.

فإن الضِدَّ يُظهِر حُسْنَه الضدُّ، وكلُّ من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيماً وبقَدْرِه أعرَف[١].

فأما المتوسط من المتكلمين فيُخاف عليه ما لا يخاف على من لم يدخل فيه وعلى من قد أنهاه نهايته، فإن من لم يدخل فيه هو في عافية، ومن أنهاه فقد عرف الغاية، فما بقي يخاف من شيء آخر، فإذا ظهر له الحق وهو عطشان إليه قَبِلَه، وأما المتوسط فمتوهِّمٌ بما تلقَّاه من المقالات المأخوذة تقليداً لمعظمه وتهويلاً[٢].

وقد قال الناس: «أكثر ما يفسد الدنيا نصف متكلم، ونصف متفقه، ونصف متطبب، ونصف نحوي ؛ هذا يفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد الأبدان، وهذا يفسد اللسان».

---

[١] فإذا تعمَّق الإنسان في مذاهبهم ثم قارنها بالكتاب والسنة عرفَ الفرق، لكن الإشكال ممن لا يعرف حقيقة مذاهب القوم، فيغتر بألفاظهم، فإن عندهم ألفاظاً رنَّانة طنَّانة تجعل بعض الناس يظن أن لديهم علماً، أو تكون المشكلة من عدم معرفة الحق.

[٢] فالناس ثلاثة أنواع :

أولاً: من لم يدخل في كلام هؤلاء المتكلّمة وقنع بما في الكتاب والسنة، فهذا على خير.

ثانياً: من دخل في مذاهبهم وعرف غايتها ونهايتها، فحينئذٍ سيعرف ما هم فيه من سفاهات وضلالات.

ثالثاً: المتوسِّط، الذي دخل في كلامهم ولم يعرف نهايته وغايته، وهذا الذي منه الإشكال.

ومن علم أن المتكلمين من المتفلسفة وغيرهم هم في الغالب في: ﴿قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [الذاريات: ٨-٩][١]، يعلم الذكي منهم العاقل أنه ليس هو فيما يقوله على بصيرة، وأن حجته ليست بيِّنة، وإنما هي كما قيل فيها:

حججٌ تهافتُ كالزجاج تخالها حقاً وكلٌّ كاسر مكسور[٢]

ويعلم العليم أنهم من وجه مستحقون ما قاله الشافعي رضي الله عنه حيث قال: «حُكْمِي في أهل الكلام أن يُضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام».

ومن وجه آخر إذا نظرت إليهم بعين القدر - والحيرة مستولية عليهم، والشيطان مستحوذ عليهم - رحمتَهم ورفقتَ عليهم[٣]، أوتُوا ذكاءً وما أُوتوا زكاءً، وأعطوا فُهوماً وما أُعْطُوا علوماً، وأُعطوا سمعاً وأبصاراً وأفئدة: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٦][٤].

---

[١] فهؤلاء المتفلسفة مضطربون مختلفون متناقضون.

[٢] فالزجاج يسكر غيرَه وينكسر، فهكذا حججهم تكسر بعضها بعضاً.

[٣] فهم مساكين، على باطل ويظنون أنهم على صواب..

[٤] فأوتوا ذكاء، فيعرفون طرائق الكلام، ولكنهم لم يؤتَوا تزكية يَصِلون بها إلى الصواب، وأُعطوا فهوماً وما أُعطوا علوماً، وأُعطوا سمعاً وأبصاراً وأفئدة: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

ومن كان عليماً بهذه الأمور تَبَيَّنَ له بذلك حذق السلف وعلمهم وخبرتهم، حيث حذَّروا عن الكلام ونهوا عنه، وذمُّوا أهله وعابوهم، وعَلِمَ أن من ابتغى الهدى في غير الكتاب والسنة لم يزدد إلا بُعداً[١].

فنسأل الله العظيم أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين[٢]؛ آمين.

[تمت الحموية]

---

[١]"حِذْقُ السلف" أي مهارتهم، فقد حذَّروا من هذا الكلام، والكلام يراد به النظر في العقائد على طريقة اليونان ومن ماثلهم، فهذا طريق يُحذَّر منه ويبيَّن سوء عاقبته.

[٢] آمين.

أسأل الله جل وعلا أن يوفّقنا وإياكم لخيري الدنيا والآخرة، اللهم اهدنا الصراطَ المستقيم ، اللهم اهدنا الصراط المستقيم ، اللهم اهدنا الصراط المستقيم ، اللهم اجعلنا ممن عَلِمَ الحقَّ وقال بـه واعتقده وسار عليه ، اللهم اهدِ ضال المسلمين ، اللهم وفّقهم للصواب من الأقوال اللهم اجمع كلمة المسلمين على الحق ، واجعلهم متوادّين متحابّين متآلفين على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان ، اللهم يا حي يا قيوم أصلِح أحوال المسلمين ورُدَّهم إلى دينك رداً حميداً ، اللهم ارزقهم الأمنَ في أوطانهم ، اللهم آمِنهم في دمائهم وأديانهم وأموالهم وأعراضِهم وسائر شؤونهم، برحمتك يا أرحم الراحمين ، هذا آخر دروسنا في كتاب الحموية ، والله أعلم ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آلـه وأصحابه وسلم

تسليماً كثيراً

إلى يوم

الدين

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

* * * * *